

# الأحمر

تأليف الإمام أبي عبد الله

محمد بن إدريس الشافعي

١٥٠ - ٢٠٤



## الجزء الثامن

أشرف على طبعه وباشر تصحيحه

محمد زهرى النجار

من علماء الأزهر

[ تنبيه : قد جعلنا مختصر المرقى آخر الكتاب تعميماً للفائدة ]

\*\*\*\*\*

الناشر  
مكتبة الكليات الأزهرية  
حسين محمد الربيعي (الشاربي)  
٩ شارع الساداتية بالأزهر

شركة الطباعة الفنية الحديثة  
١٠ شارع السعدي بالدم - الدراسة

الطبعة الأولى  
حقوق الطبع محفوظة  
١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## — كتاب القرعة —

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال : قال الله تعالى « وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم » إلى قوله « يختصمون » وقال الله عز وجل « وإن يونس لمن المرسلين » إذ أبق إلى الفلك المشحون \* فسأهم فسكران من المدحضين » ( قَالَ الشَّافِعِيُّ ) رحمه الله تعالى فأصل القرعة في كتاب الله عز وجل في قصة المقتربين على مريم والمقارعى يونس مجتمعة فلا تكون القرعة والله أعلم إلا بين قوم مستورين في الحجة ولا يعدو والله تعالى أعلم المقتربون على مريم أن يكونوا كانوا سواء في كفالتها فتنافسوها فلما كان أن تكون عند واحد منهم أرفق بها لأنها لو صيرت عند كل واحد منهم يوماً أو أكثر وعند غيره مثل ذلك كان أشبه أن يكون أضر بها من قبل أن السكافل إذا كان واحداً كان أعطف له عليها وأعلم بما فيه مصلحتها للعالم بأخلاقها وما تقبل وما ترد وما يحسن به اغتذاؤها فكل من اعتنت كفالتها كفلاً غير خابر بما يصلحها ولعله لا يقع على صلاحها حتى يصير إلى غيره فيعتنف من كفالتها ما اعتنف غيره وله وجه آخر يصح وذلك أن ولاية واحد إذا كانت صبية غير متممة مما يمنع منه من عقل يستمر ما ينبغي ستره كان أكرم لها وأستر عليها أن يكفلها واحد دون الجماعة ( قال ) ويجوز أن تكون عند كافل ويغرم من بقي مؤنتها بالخصص كما تكون الصبية عند خالتها وعند أمها ومؤنتها على من عليه مؤنتها ( قال ) ولا يعدو الدين اقترعوا على كفالة مريم أن يكونوا تشاحوا على كفالتها وهو أشبه — والله تعالى أعلم — أو يكونوا تدافعوا كفالتها فاقترعوا أيهم تلزمه فإذا رضى من شح على كفالتها أن يضمنها لم يكاف غيره أن يعطيه من مؤنتها شيئاً برضاء بالنطوع بإخراج ذلك من ماله ( قال ) وأى المعنيين كان فالقرعة تلزم أحدهم ما يدفع عن نفسه وتخلص له ما يرغب فيه نفسه وتقطع ذلك عن غيره ممن هو في مثل حاله ( قال ) وهكذا معنى قرعة يونس صلى الله عليه وسلم لما وقفت بهم السفينة فقالوا ما يمنعها من أن تجرى إلا علة بها وما علتها إلا ذو ذنب فيها فعمالوا فترعوا فاقترعوا فوقعت القرعة على يونس عليه السلام فأخرجوه منها وأقاموا فيها وهذا مثل معنى القرعة في الدين اقترعوا على كفالة مريم لأن حال الركبان كانت مستوية وإن لم يكن في هذا حكم يلزم أحدهم في ماله شيئاً لم يلزمه قبل القرعة وبزيل عن آخر شيئاً كان يلزمه فهو يثبت على بعض حقاً وبين في بعض أنه يرى منه كما كان في الدين اقترعوا على كفالة مريم غرم وسقوط غرم ( قَالَ الشَّافِعِيُّ ) وقرعة النبي صلى الله عليه وسلم في كل موضع أقرع فيه في مثل معنى الدين اقترعوا على كفالة مريم سواء لا يخالفه وذلك أنه أقرع بين ممالك أعنتوا معاً فجعل العتق تاماً لتلهم وأسقط عن تلهم بالقرعة وذلك أن العتق في مرضه أعتق ماله وماله غيره فبجاز عتقه في ماله ولم يجز في مال غيره فجعل النبي صلى الله عليه وسلم العتق في ثلثه ولم يبعثه كما يجمع القسم بين أهل الموارث ولا يبعث عليهم وكذلك كان إقراعه لنسائه أن يقسم لكل واحدة منهن في الحضر فلما كان السفر كان منزلة يضيق فيها الخروج بكاهن فأقرع بينهن

فأيتن خرج سهمها خرج بها معه وسقط حق غيرها في غيبته بها فإذا حضر عاد للانقسام لغيرها ولم يحسب عليها أيام سفرها وكذلك قسم خير فكان أربعة أخماسها ابن حضر ثم أفرع فأبهم خرج سهمه على جزء عتق كان له بكاله وانقطع منه حق غيره وانقطع حقه عن غيره (أخبرنا) ابن عيينة عن إسماعيل بن أمية عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن ابن السيب أن امرأة أعتقت ستة مملوكين لها عند الموت ليس لها مال غيرهم فأفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ، أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن رجل عن أبي المهباب عن عمران بن حصين أن رجلا من الأنصار إما قال أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين ليس له شيء غيرهم وإما قال أعتق عند موته ستة مملوكين ليس له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فجزاهم ثلاثة أجزاء فأفرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أعتق شركاً له في عبد » فذكر الحديث (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن عمر ابن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه قضى في رجل أوصى بعتق رقيقه وفيهم الكبير والصغير فاستشار عمر رجلاً منهم خارجة بن زيد بن ثابت فأفرع بينهم قال أبو الزناد وحدثني رجل عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرع بينهم (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق » (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسراً فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة وبعثي » وربما قال « قيمة لاوكس فيها ولا شطط » (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن رجلاً أعتق ثلث رقيقه فأفرع بينهم أبان بن عثمان (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في زمان أبان ابن عثمان أعتق رقيقاً له جميعاً لم يكن له مال غيرهم فأمر أبان بن عثمان بذلك الرقيق فقسموا أثلاثاً ثم أسهم بينهم على أيهم خرج سهم الميت فاعتق فخرج السهم على أحد الأثلاث فعتق قال مالك : ذلك أحسن ما سمعت (قال الشافعي) وهذا كله نأخذ وحدث القرعة عن عمران بن حصين وابن السيب موافق قول بن عمر في العتق لا يختلفان في شيء حكى فيهما ولا في واحد منهما وذلك أن العتق أعتق رقيقه عند الموت ولا مال له غيرهم إن كان أعظمهم عتق بتات في حياته فهكذا فيما أرى الحديث فقد دلت السنة على معاني منها أن عتق التبات عند الموت إذا لم يصح المريض قبل يموت فهو وصية كعتقه بعد الموت فلما أفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق الثلث وأرق الثلثين استدللنا على أن العتق أعتق ماله ومال غيره فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ماله ورد مال غيره كما لو كان الرقيق لرجل فباع ثلثهم أو وهبه فقسمناهم ثم أقرعنا فأعطينا المشتري إذا رضى الثلث بحصصهم أو الموهوب له الثلث والشريك الثلثين بالقرعة إذا خرج سهم المشتري أو الموهوب كان له ما خرج عليه سهمه وما بقي لشريكه فكان العتق إذا كان فيما يتجرى خروجاً من ملك كما كانت الهبة والبيع خروجاً من ملك فكان سبيلهم إذا اشترك فيهم القسم (قال) ولو صح العتق من مرضه عتقوا كلهم حين صار ماله ماله لم يخرج ممنوع منهم وذلك مرض لا يدري أيموت منه أو يعيش وكذلك لو مات وهم يخرجون من ثلثه عتقوا كلهم فلما مات وأعتق ثلثهم وأرق الثلثين كان مثل معنى حديث ابن عمر لا يخالفه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أعتق شخصاً له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق » فإذا كان العتق

الشقص له في العبد إذا كان موسراً فدفع العوض من ماله إلى شريكه عتق عليه وإذا لم يدفع العوض عتق منه ما عتق وكان المالك الشريك معه على ملكه وكل واحد من الحدين موافق لصاحبه إذا أعسر المعتق لم يخرج من يد شريكه ماله بلا عوض يأخذه وإذا أسر المعتق تم العتق وكان لشريكه العوض فأعطى مثل ما خرج منه وتم العتق وكل واحد من الحدين يبطل الاستسعاء بكل حال ويتفقان في ثلاثة معان إبطال الاستسعاء وثبوت الرق بعد العتق في حال عسرة العتق ونفاذ العتق إن كان العتق موسراً ثم ينفرد حديث عمران بن حصين وابن المسيب بعتين أحدهما أن عتق البنت عند الموت إذا لم يصح صاحبه وصية وأن الوصية تجوز لغير القرابة ولا أن المالك ليسوا بذوى قرابة للمعتق والمتعق عرق والمالك عجم وهذا يدل على خلاف ما قال بعض أهل العلم أن قول الله تبارك وتعالى «الوصية للوالدين والأقربين» منسوخة بالمواريث والآخر أن الوصايا إذا جاوز بها الثلث ردت إلى الثلث وهذا الحجة في أن لا يجاوز بالوصايا الثلث وذلك أنه لو شاء رجل أن يقول إنما أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم على سعد ولم يعلم أنه لا يجوز له أن يوصى بأكثر من الثلث وفي هذا حجة لنا على من زعم أن من لم يدع وارثا يعرف أوصى بماله كله فحديث عمران بن حصين يدل على خمسة معان وحديث نافع يدل على ثلاثة كلها في حديث عمران .

### باب القرعة في المالك وغيره

( قال الشافعي ) رضي الله عنه كانت قرعة العرب قد اختلفوا في جعلها مستوية ثم يضعون على كل قدح منها علامة رجل ثم يحركونها ثم يقضون بها على جزء معلوم فأقيم خرج سهمه عليه كان له ( قال ) وأحب القرعة إلى وأبعدها من أن يقدر القرع فيها على الخيف فيما أرى أن يقطع رقاعاً صغيراً مستوية فيكتب في كل رقعة اسم ذى السهم حتى يستوظف أسماءهم ثم تجعل في بنادق طين مستوية لا تمايز بينها فإن لم يقدر على ذلك إلا بوزن وزنت ثم تستجف قليلاً ثم تلقى في ثوب رجل لم يحضر الكتاب ولا إدخالها في البنادق ويغطي عليها ثوبه ثم يقال أدخل يدك فأخرج بدقة فإذا أخرجها فشت وقرأ اسم صاحبها ثم دفع إليه الجزء الذي أفرع عليه ثم يقال أفرع على السهم الذي يليه ثم هكذا ما بقي من السهمان شيء حتى ينفذ وهكذا في الرقيق وغيره سواء فإذا مات ميت وترك رقيقاً قد اعتقهم كلهم أو اقتصر بعتقه على الثلث أو اعتق ثلثهم ولا مال له غيرهم وقيمتهم سواء جزئوا ثلاثة أجزاء فكتب سهم العتق في واحد وسهما الرق في اثنين ثم أمر الذي يخرج السهم فقبل على هذا الجزء وبمرف الذي يخرج عليه فإن خرج سهم العتق عتق الجزء الذي أمر أن يخرج عليه وبقي الجزء إن أراد الورثة أن يقرع بينهم فكان اثنين كتبنا اسميهما ثم قلنا أخرج على هؤلاء فأقيم خرج سهمه فهو له والباقي للثاني فإن كان ورثته اثنين كتبنا اسميهما فأيهما خرج سهمه على الرقيق أخذ جزءه الذي خرج عليه وإن كانوا أكثر وكانت حقوقهم مختلفة أخذنا الثلثين اللذين بقيا رقيقين واستألفنا قسمهم ثم أفرعنا بينهم قرعة جديدة مستأنفة وإن خرج سهم الرق أولاً على جزء فروا ثم قيل أخرج فإن خرج سهم العتق على الجزء الثاني اعتقا ورق الثالث وإن خرج سهم الرق على الجزء الثاني عتق الجزء الثالث وإن اختلفت قيمهم جدد قاسمهم على تعديلهم فضم القليل الثمن إلى الكثير انتمن حتى يعتدوا فإن لم يعتدوا لتفاوت قيمهم فكانوا ستة ممالك قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الواحد جزءاً والاثنين جزءاً والثلاثة جزءاً ثم أفرع بينهم فإن خرج سهم الواحد منهم في العتق عتق وكذلك إن خرج سهم الاثنين أو الثلاثة وإنما التعديل بينهم بالقيم استوت قيمهم أو اختلفت وإن كان الواحد قيمته مائتين والاثنان قيمتهما خمسين والثلاثة قيمتهم خمسين أفرع بينهم فإن خرج سهم الواحد عتق منه الثلث من جميع المال وذلك نصف

العبد وبقي نصفه والجزءان رقيقا فإن خرج 'عق' على الاثنين عتقا ثم أعيدت القرعة فأقرع بين الواحد والثلاثة يبدأ تجزئهم أثلاثا فأخيرهم خرج سهمهم بالعق عتق منه مابقى من اثنتي ورق مابقى منه ومن غيره وإن بقي من الثلث شيء يسير فخرج سهم العتق على الواحد عتق منه مابقى من حصه العتق وإن خرج على اثنين أو ثلاثة وكانوا لا يخرجون معا جزئوا ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم فأخيرهم خرج عليه سهم العتق عتق كله فإن خرج سهم العتق على واحد عتق كله أو ماحل مابقى من العتق منه فإن عتق كله وفضل فضل أقرع بين الذين بقوا معه في جزئه لأن العتق قد صار فيهم دون غيرهم حتى يستكمل الثلث ولا تخرج القرعة أبدا من سهم الذين خرج لهم سهم العتق أولا حتى تستكمل فيهم الحرية فإن عتق واحد منهم ثم أقرع بين من بقي فخرجت القرعة على اثنين أقرع بينهما أيضا فأخيرهم خرج سهمهم في العتق عتق أو عتق منه ماحل الثلث فإن عتق كله وبقي من الثلث شيء عتق ماحل الثلث من الباقي منهما وإذا كانوا ثلاثة أجزاء عتقاني القيم فأقرع بينهم فخرج سهم القرعة على جزء منهم ولهم عدد لا يعتلمهم الثلث أقرع بين الجزء الذي خرج عليهم سهم العتق فأعتق من خرج سهمهم منهم فإن بقي من العتق شيء أقرع بين من بقي من الجزء خاصة لأن الجزء من الاثنين عاد رقيقا ولا تخرج القرعة من الجزء الذي خرج له أولا سهم العتق حتى يستوظف الثلث أو يفضل فضل من العتق فيكون الجزء من الباقيان فيه سواء ابتداء القرعة بينهم فيجزؤون أثلاثا فإن لم يكن الباقيون رقيقا إلا اثنين أقرع بينهما فأخيرهم خرج له سهم العتق عتق منه بقدر مابقى من العتق وأرق مابقى ولا تبدأ القرعة بينهم أبدا إلا على تجزئة ثلاثة أجزاء ما أمكن ذلك وإن كان المعتقان اثنين لاملأ له غيرهما فهذا لا يمكن فيهما التجزئة فيقرع بينهما فأخيرهم خرج سهم العتق عتق منه ماحل ثلث المال فإن خرج على قليل القيمة فأعتق كله وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي مابقى من الثلث ورق مابقى منه وإن كانوا ثمانية قيمتهم سواء ففيهم قولان أحدهما أن يجعلوا أربعة أسهم ثم يقرع بينهم فإن خرج سهم الواحد أو الاثنين عتق ثم جرى الباقيون كذلك فأعيد فيهم القرعة فأخيرهم خرج سهمهم عتق منه ماحل الثلث فإن خرج سهم اثنين ولا يحلهم الثلث أقرع بينهما فأخيرهم خرج له العتق عتق ورق الباقي فإن عتق وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي بقدر ماحل الثلث منه وكان مابقى رقيقا ومن قال هذا القول أشبهه أن يقول كانت قيم الذين جزأهم النبي صلى الله عليه وسلم سواء لأنه لا يعق اثنين ويرق أربعة إلا والاثنان الثلث كاملا لازيادة فيه ولا تنقص وإن كانوا سبعة جعلهم سبعة أسهم ثم أقرع بينهم حتى يستكمل الثلث والقول الثاني أن يجزئهم ثلاثة أجزاء فإن كانوا سبعة قيمهم سواء ضم الواحد إلى اثنين منهم فإن خرج له سهم العتق أقرع بينهم فأعتق من خرجت قرعته بأكمله وكان مابقى من العتق قيم من لم يخرج سهمهم وهذا القول أصح وأشبه بمعنى السنة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جزأهم ثلاثة أجزاء وهذا القول موافق للعديد اختلاف قيمهم أو لم يختلف وذلك أتى جعلت أسكل واحد منهم حصه من القرعة فإذا صارت على الثلاثة أعدت عليهم القرعة فإن وقعت على الاثنين عتقا واستأنفت القرعة على الخمسة الباقيين من السبعة اختلفت قيمهم أو اتفقت وكذلك إن كانوا ثمانية أو أكثر ولا يجوز عندي أبدا أن يقرع بين الرقيق فلو أو كثروا إلا على ثلاثة أسهم وذلك أنه لا بعدو الرقيق الذين أقرع بينهم أن تكون قيمهم سواء أو ضم الأقل نمنا إلى الأكثر حتى إذا اعتدلت قيمهم فهو كما أقرع بينهم على ثلاثة أسهم وقد كان يمكن فيهم كانت قيمهم سواء أو مختلفة أن يقرع بينهم على ستة أسهم كما يقرع بين الورثة فإذا خرج سهم واحد أعنته ثم أعاد القرعة على من بقي حتى يستوظف الثلث وكان ذلك أحب إلى الرقيق لأنه إن يقرع على الخمسة الباقيين مرتين أحب إليهم من أن يقرع بينهم مرة وقرعة مرتين وثلاث لا ضرر فيها على الورثة لأنه لا يخرج في مرة ولا مرتين ولا ثلاث إلا الثلث فلما

أفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم على ثلاثة أسهم لم يجوز أن يقرع بينهم إلا على ثلاثة أسهم وإن اختلفت قيمهم وعدد هم والله تعالى أعلم . ولو جاز إذا اختلفت قيمهم جاز إذا اتفقت قيمهم أن يقرع بينهم على قدر عدد الرقيق كما يقرع على قدر عدد الورثة واسكن القرعة بين الرقيق للعق والورثة للقسم قد تختلف في موضع وإن اتفقت في غيره فإن قال قائل كيف يقسم الرقيق بالقيمة ثم يضم القليل الثمن إلى كثيره ؟ أفرأيت إذا فعلت هذا في العتق كيف تصنع فيما يقسم بين الورثة ؟ قلنا بالقيمة ، قيل فإن اختلفت قيمهم فكان ما يبيع منهم متباين القيمة ففي عبد ثمن ألف وعبد ثمن خمسمائة والورثة رجلان ؟ قيل يقرع بينهم فإن خرج سهم الأول على الواحد رد على أخيه مائتين وخمسين وإن خرج على اثنين أخذ من صاحبه مائتين وخمسين وإن قال صاحبه ليس عندي أخذ العبدين وكان شريكه في العبد الذي صار في يده بقدر ما بقي له حتى يستوفى نصف ميراث الميت وذلك أن يكون له ربع العبد وللآخر ثلاثة أرباعه وهكذا قيمة كل ما اختلفت أثمانه من أرض وثياب ودار وغير ذلك بين الورثة وفيها قول آخر يصح أن تنتظر قيمهم فإذا كانت كما وصفت قيل للورثة إن أحببتم أن يقرع على ما وصفنا فأنيكم خرج سهمه على كثير الثمن رد ما فيه من فضل القيمة وأنيكم خرج على قليل الثمن أخذه وما بقي من القيمة فإن رضوا معا بهذا أفرعنا وإن لم يرضوا قلنا : أنتم قوم أسكن ما لا يعتدل في القسم فكأنكم ورثتم ما لا ينقسم فأنتم على موارشكم فيه حتى تصطلحو على ما أحببتم أو تبيعوا فتقسموا الثمن ولا نسركمكم على البيع وهذا أقول فإن قيل وكيف لم تقل بالقيمة على الرقيق فإذا خرج سهم الكثير الثمن عتق كله وصار عليه ما بقي ديناً للورثة إن رضى ذلك العبد قيل لا يشبه الرقيق الورثة لأن الرقيق لأمال لهم ولو كان لهم مال كان للمالكين فلا يجوز أن أخرج عبداً بقي فيه نصفه رقيقاً إلى الحرية وأحيل عليه وارثاً مالاً له يدين لعله لا يأخذه أبداً بغير رضاه وأنا لو خالفت حدث عمران بن حصين وابن عمر وابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم ودخلت في الاستسعاء أخطأت القياس على ما أقسم بين الورثة فإن قيل فكيف يخطئه من قال هذا القول ؟ قيل إنما يقسم على الورثة بالقيم ويزاد عليهم ويزدادون برضاهم فإذا أسخطوا أشرك بينهم فيما لا يحتمل القسم وقسم بينهم ما احتمله بالقيمة والعبيد لا أموال لهم يرضون بأن يعطوها ونحن لا نجبر من له حق في ميراث من رقيق ولا غيره أن يأخذ شيئاً ويعطى منه أو يعطى إلا برضاه وإنما يقسم الرقيق بالقيمة ما اعتدلت القيمة بالقيمة فإذا اختلفت أفرع بينهم ثم اعتق بالقيمة حتى يستوظف الثالث فإن كانوا ستة قيمهم سواء وكان خمسة أسداسهم يخرجون أحراراً جزئوا ثلاثة أجزاء وأفرع بينهم فإذا خرج سهم الحر على حر أفرع بينهم حتى يخرج سهم الرق على واحد ويتق الباقي والجزءان اللذان لم يخرج عليهما سهم الرق حران وسواء في القرعة الرقيق الذين اعتقهم عتق نبات في مرضه ثم مات والذين اعتقهم بعد موته إذا كان الرقيق معتقين عتق نبات ما أو كانوا معتقين بعد الموت معا ولو كان له رقيق قد اعتقهم عتق نبات في مرضه وآخرين اعتقهم بعد موته بدى الذين اعتقهم عتق النبات حتى لا يبقى منهم أحد فإن لم يفضل من الثالث شيء لم يعتق من الذين اعتقهم بعد الموت أحد وسواء كانوا مدبرين أو موصى بعقهم وإن فضل عن المعتقين عتق نبات من الثالث شيء أفرع بين المدبرين والموصى بعقهم فاعتق من خرج عليه سهم العتق كما وصفت في القرعة قبل هذا وإنما سويت بين المدبرين والموصى بعقهم أنه كان له في المدبرين الرجوع وأنه لا تجزى قيمهم حرية إلا بعد موته وخروجهم من الثالث وكانت حال الموصى بعقهم بأعيانهم والمدبرين حالهم سواء لا يخافون عندنا لأن كليهما يعتق بالموت ويرق إن أحب صاحبه في حياته ولو رجع في المدبرين والموصى بعقهم قبل يموت كان ذلك له .

## باب عتق المالك مع الدين

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه : فإذا كان على الميت دين يحيط بماله يبيع الرقيق ولا يعتق منهم أحد ولو كان عليه دين يحيط ببعض ماله جزى الرقيق أجزاء ثم كتب سهم العتق وسهم الرق على قدر الدين عليه فإن كان الدين ثلثا كتب الدين سهما والعتق سبعة من أفرع بينهم فأيهم خرج عليه سهم الدين فهو سهم الرق فيباعون فيوفى ما عليه من دينه وإن وقع على جزء وكانوا أكثر من دينه أفرع بينهم بالعتق والرق فأيهم خرج عليه سهم الرق يبيع فيه فإن بقى منه شيء جزى الباقي منهم مع الباقيين ثم استوفى بينهم القرعة كأنه لم يترك غيرهم وإن خرج سهم الرق على جزء أقل من دينه يبعوا ثم أعيدت القرعة على من بقى حتى يباع له بقدر دينه وهكذا إن كان دينه أكثر من الثلث زيد له في سهام الرق والقرعة حتى يستوفى حقه ويبدأ أبدا بسهم الرق فإن قال قائل: كيف أفرعت بالعتق والرق ثم بعت من خرجت عليه قرعة الرق ولم تعتق من خرجت له قرعة العتق؟ قيل له إن الدين أولى من العتق فلما كانوا مستوين في العتق والرق لم أميز بينهم إلا بالقرعة فإذا خرجت قرعة الرق بى من خرجت قرعته بثبوت الرق من العتق فبعتهم وكان من بقى مستوين في العتق والرق للورثة فأعدت القرعة بينهم فمن خرجت له قرعة العتق عتق ومن خرجت عليه قرعة الرق فإن ترك عبداً واحداً اعتقه وعليه دين يبيع منه بقدر الدين ثم عتق ثلث ما يبقى منه ورق ثلثاه ولو اعتقهم بعد قضاء دينه ولم أعلم عليه ديناً غير الذى قضيت به فأعتقت ثلثهم ثم ظهر عليه دين يحيط بهم رددت عتقهم وبعتهم في الدين عليه وكذلك أبيع من في يد الورثة منهم وأخذت كل مال في أيديهم إذا اغترقه الدين فإن قال قائل كيف ترد الحكم وقد كان صواباً؟ قلت كان صواباً على الظاهر عندنا فلما صار الظاهر عندنا أن ما حكمنا أولاً به على غير ما حكمنا به رددناه ولم نرد ظاهر الباطن مغيب وإنما رددنا الحكم بالظاهر لظاهر حكم أحق منه ولو كان الذى ظهر عليه من الدين لا يحيط بريقه كلهم عدت فأفرعت بينهم قرعة الرق وقرعة العتق وبدأت بقرعة العتق فأيهم خرج عليه رددت عتقه وبعته أو بعت منه ما يقضى به دين الميت فإذا فعلت حال الحكم في بعض أمرهم كفى كنت اعتقت اثنين قيمتهما مائة ودفعت إلى الورثة أربعة قيمتهم مائتان ثم ثبت على الميت مائة دينار فإن كان الوارث واحداً فاختار إخراج المائة فأخرجها نقص ثلث مال الميت ونقصت من عتق اللذين عتقا مازاد على الثلث ثم أفرعت بينهما بسهم الرق وسهم العتق فأيهم خرج عليه سهم الرق أرفقت منه ما جاوز الثلث وذلك أنهم عتقا وثلث الميت في الظاهر مائة دينار ثم صار ثلث الميت ستة وثلاثين وثلثي دينار والذين لهم الدين خرج لهم سهم العتق بأكاله حراً وصار بعض الذى خرج عليه سهم الرق حراً وبعضه مملوكاً فأعتقنا منه ما بقى من ثلث مال الميت وذلك ستة عشر سهماً وثلثا سهم من خمسين سهماً وإن كان الورثة اثنين فصاعداً نقصنا قسم الأربعة الأسهم وبعنا منهم حتى يوفى الغريم حقه ثم عدنا بالقرعة في الرق والحربة على الاثنين كما وصفت ثم استأنفنا القسم بين الورثة على من بقى من كان في أيديهم من الرقيق وعلى من بقى من العبيد المعتق بعضهم المرق بعضهم فقسمناهم قسماً مستأنفاً بالقيمة وكما ظهر عليه دين صنعناه كما وصفت من نقص القسم وغيره في المسألة قبل هذا ولو لم يظهر عليه دين ولكن استحق أحد العبيد الدين في أيدي الورثة نقصنا القسم وعدنا على العتق فنقصنا بعضه بالقرعة لأن ثلث مال الميت نقص ولو استحق أحد العبيد من اللذين عتقا بقى الآخر حراً وأقرعنا بين اللذين في أيدي الورثة فأعتقنا ممن خرجت له قرعة العتق ما بقى من الثلث ونقصنا القسم بينهم فاستأنفنا جديداً .



## باب العتق ثم يظهر للميت مال

( قال الشافعي ) رضى الله عنه : ولو أرققنا ثلثهم وأعتقنا الثلث ثم ظهر له مال يخرجون معا فيه من الثلث أعتقنا من أرققنا منهم ودفعنا إلى الورثة ما لهم كان قبل العتق ودفعنا إلى المالك ما اكتسبوا بعد عتق المالك إياهم وما كان للرقيق المعتق من مال في أيديهم وأيدي غيرهم قبل عتق الميت عتق بتات أو قبل موت العتق عتق تديير أو وصية فهو للورثة كله كأن الميت تركه ويحسب الرقيق وما أخذنا في أيديهم من المال ثم يعتق منهم ثلث جميع ماترك الميت فإن اكتسب الرقيق المعتقون عتق بتات بعد العتق وقبل القرعة مالا أو وهب لهم أو أفادوه بوجه أو الرقيق الموصى بعقدهم بعد الموت بتديير أو غيره أحصى جميع ما اكتسب كل واحد منهم ثم نظر إلى ماترك الميت فإن ترك من المال ما يخرج جميع الرقيق من ثلثه عتقوا كلهم وكان لكل واحد منهم ما أفاد واكتسب لا يحسب من ميراث الميت وإن لم يحسب فكان الرقيق لا يخرجون معا من ثلث مال الميت فأحصى مال كل واحد منهم ووقف ثم حسب قبة الرقيق والمعتقين وجميع ماترك الميت فكان الميت ترك ألفا ورقيقا يسرون ألفا وكان من يعتق من الرقيق ثلثهم وذلك ثلث مال الميت كاملا فأقرعنا بينهم فأعتقنا ثلثهم وخلصنا بينهم وبين أموالهم لانتها أموال اكتسبوها وهم أحرار وأرققنا ثلث الرقيق واستخرجنا ما في أيديهم مما أفادوا واكتسبوا فكان مائة اكتسبوا مملوكان فزاد مال الميت فأقرعنا بين المالك الباقي حتى نستوظف ثلث مال الميت فأى بمالكه خرج عليهم سهم العتق عتق كله أو عتق منه ما حل ما بقي من الثلث وإذا عتق كله انبنى أن أرجع إليه ماله الذى دفعته إلى الورثة وإذا دفعت ذلك إليه فكان ذلك ينقص مال الميت حتى لا يخرج من الثلث حسب ماله وقبعت ثم أعتق منه بقدر ما عتق ودفعت إليه من ماله بقدر ما عتق منه فإن عتق نصفه أعطيته نصف ماله أو ثلثه أعطيته ثلث ماله فكان موقوف فى يديه يأكله فى يومه الذى يفرغ فيه لنفسه من خدمة ماله وعلى هذا الأصل حساب ما زاد من مال الميت ونقص .

## باب كيف قيم الرقيق

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه : وإذا كان الرقيق أعتقوا عتق بتات فى مرض العتق أو رقيق أعتقوا بتديير أو وصية فمات المدير أو الموصى ولم يرفع إلى الحاكم حتى تغيرت قيم الرقيق بزيادة أو نقصان فالقول فى قيم الرقيق أنهم يقومون فى يوم وقع لهم العتق ولا ينظر إلى زيادتهم ولا نقصانهم بعد ذلك أن الرقيق الذين عتقوا عتق بتات كان العتق لهم تاما لو عاش وتاماً لو مات فخرجوا من الثلث وواقع على جماعتهم إنما يردون بأن لا يدع الميت ما لا يخرجون به فيردون أو يرد منهم من رد فإذا تم عتق بعضهم ورد فى بعض فإنما أعتقوا بالعتق المتقدم فى حياة العتق لا أن أيهم يعتق بالحكم بالقرعة لأن الحكم بالقرعة حكم مستأنف كأنهم عتقوا يومئذ ولا أن القرعة أوفعت لعتق عتقا لم يكن له ولا زادته ما لم يستوجب إنما فرقت بين العتق والرق فأما زيادة فى شئ بأمر لم يكن فلا واسكه تميز بين من يرق ويعتق عن وقع له العتق بالقول المتقدم فإذا كان هذا هكذا انبنى أن تكون القبة يوم يقع العتق لا يوم يقع الحكم وأما المدير والمعتقون بوصية فيعتقهم يوم يموت الميت لأنه وقع لهم يومئذ ومن قال هذا القول انبنى أن يقول إن كان المعتقون إماء أو كان فيهم إماء حبالي قومهن حبالي فإن استأخرت قيمهن

إلى أن يلدن فقريهن جبالى وأبين عنتت فولدها حر معها لأنها لما وقعت لها القرعة وهى حامل فكان حكم حملها حكمها يعنى بعنتها ويرق برقبها ولو كان زايها قبل العتق كان حكمه غير حكمها وهكذا كل من رق منهن رق معها ولدها لاحكم للولد إلا حكم أمهاتهم. ولو ولدت بعد العتق وقبل القرعة ثم عنتت كان ولدها أحراراً مثلها ولو ولدت قبل عتق بنت كان ولدها كغيره من رقيق سيدها وما كان فى أيدى هؤلاء الرقيق المعتقين عتق بنات عند الموت أو المعتقين بعد الموت من مال قبل أن يقع العتق على المعتقين فهو كله مال تركه الميت فيؤخذ فيكون ميراثاً كما ترك من مال سواء وكذلك أرض كل جناية جئت على أحد منهم قبل وقوع العتق (١) وإن لم يوجد إلا بعد العتق وكل ما وهب لهم أو صار لهم من أجرة ومهر جارية وغير ذلك فكله مال من مال الميت لأنه وجب قبل وقوع العتق لهم وهم رقيق ومال الرقيق للمالكه ولو زوج أمة منهم بمائة دينار فلم يدخل بها الزوج حتى أعنتها فالمائة للمسيد إذا دخل بها أو مات عنها والمائة وجبت بالمعد كاملة وهى مملوكة إلا أن يطلق فيكون له أن يرجع بنصف المائة ويكون الخمسون للمسيد (قال) وما أفاد العبيد المعتقون والإماء بعد وقوع العتق من كسب وهبة وأرض جناية وغير ذلك وقف ومنعه فإن خرجوا من الثلث فيهم أحرار وأموالهم التى كسبوها وأفادوا أو صارت لهم بأى وجه ما كان أموال أحرار لم يملكها الميت قط فيدفع إلى كل واحد منهم ماله وإن لم يخرجوا كلهم من الثلث أفرع بينهم فأيهم وقعت له الحرية عتق وصير إليه ماله الذى صار له بعد وقوع الحرية بالسكالم بها فى عتق البنات أو موت المعتق بموته وصار من ماله رقيقاً فأخذ ما فى أيديهم من الأموال وما وجب لهم من أرض الجناية ومهر النسكوحة وغيرها مما ملكوه فإذا أخذ فقد زاد مال الميت وإذا زاد مال الميت وجب علينا أن نعنى ما حل ثلث الزيادة من الرقيق فعليها نقص قسم الرقيق الذين قسمناهم بين الورثة والاقتراع بينهم فأيهم خرج عليه سهم العتق أعنته أو ما حل ما يبقى من ثلث مال الميت وصار ما بقى من الرقيق وما بقى من أحدهم إن عتق بعضه بمالك فإن أرادوا الورثة أن يقتسموها أعدنا قسمهم مستقبلاً كأننا وجدنا مال الميت زاد بما فى أيدى العبيد والإماء الذين خرج عليهم الرق ألفاً ومائتين فكان ثلث مال الميت منها أربع مائة دينار وقيمة الرقيق الذين أعنتهم الميت ألفاً فصار لهم من العتق الخمسان على معنى وذلك أننا نقرع بينهم فإذا خرج سهم العتق من الرقيق على واحد قيمته أربع مائة ولم يكن كسب شيئاً نأخذ من يده عتق ورق من بقى وصح المعنى فإن خرج سهم العتق على واحد قيمته أربع مائة أوقعنا له العتق ، وإذا نظرنا فكنا قد أخذنا من ماله شيئاً كان علينا أن نرده عليه فبأننا أخذنا من كسبه أربع مائة فإذا أردنا ردها عليه وجبنا مال الميت ينقص فينقص عنهم فنقص الأربع مائة ونعنى منه ثلث ثمان مائة فيكون ثلثه حراً وثلثه مملوكاً ثم يكون له ثلثا أربع مائة ثم نرده فى العتق بقدر ثلثي أربع مائة فإذا تم ردناه فى العتق شيئاً ثم ردناه عليه من ذلك بقدره حتى يصير إليه من كسبه وماله بقدر ما يعنى منه إن عتق ثلاثة أرباعه صيرنا إليه ثلاثة أرباع ماله ثم رددنا ما بقى من كسبه ميراثاً للوارث وهذا من الدور وأصل هذا أن ننظر أبداً إلى الرقيق إذا عجز ثلث مال الميت فأعنتت نصفهم بالقرعة ثم زاد مال الميت بأى وجه ما كان فأحسب ثلث الزيادة ثم أعنتت من يبقى من الرقيق المعتقين بقدر ما زاد مال الميت .

(١) قوله : وإن لم يوجد الخ لعله « دون ما لم يوجد الخ » ، فحري . كتبه مصححه .

## باب تبدئة بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى ولو أن رجلا قال في مرضه غلامى هذا حر لوجه الله ثم قال بعد و غلامى هذا حر ثم قال بعد الآخر ذلك وليس له مال غيرهم وقفنا أمرهم فإن مات أعتقنا الأول فإن كان الثالث كاملا عتق كله وإن كان أكثر من الثالث عتق منه ما حمل الثالث دون ما بقى والعبدان معه وإن كان أقل من الثالث عتق كله وعتق من الثانى ما حمل الثالث فإن خرج الثانى من الثالث فهو حر كله وإن خرج من الثالث وبقى فضل فى الثالث عتق الفضل من الثالث ولو كانوا أربعة فأكثر والمسئلة بحالها كان القول كما وصفت فإن قال معهم وأعتقوا الرابع وصية أو إذا مات أو كان الرابع مديرا كان القول فيها كما وصفت وبدى عتق البتات لأنه وقع فى الحياة على كل عتق بعد الموت بتدبير أو وصية والتدبير وصية لأن له أن يرجع فيه ما كان حيا وأنه لا يقع إلا بعد الموت وإن فضل عن ثلثه فضل عن الذين أعتقهم عتق ببات عتق من المدير أو بمن أوصى بعته ما حمل الثالث ورق ما بقى وكذلك لو قال سالم حر وغانم حر وزباد حر وقفنا عتقهم فإذا مات بدأنا بإسالم لأن الحرية قد كانت وقعت له قبل غانم إن عاش فإن فضل فضل عتق غانم فإن فضل فضل عتق زباد أو ما حمل الثالث منه وإذا بدى عتق بعضهم على بعض عتق البتات كان كما وصفت لك لاقرة إذا كان تبدئة لأن عتق كل واحد منهم يقع بالسكاه على معنى إن عاش العتق أو يخرج العتق من الثالث إن مات العتق وما جرى على الرقيق بعد وقوع العتق وقبل القرعة من جناية فى موقوفة حتى يقرع بينهم فأيهم خرج سهمه كان حرا وكانت الجناية عليه كالجناية على الحر وموقوفة وما أصاب فى تلك الحال من حد فإذا خرج سهمه حد فيه حد الأحرار فإذا شهد فى تلك الحال وقفت شهادته فإذا عتق جازت وما ورث فى تلك الحال وقف فإذا خرج سهمه فسلكه لاختلاف أحكامه ويجرى الولاء ويرث ويورث لا وصية وهكذا إن جنوا وقفت جنايتهم فأيهم عتق عتقت عنه عاقبته من قرابته فإن لم يمتثلوا فواليه وأيهم رق فجنايته جناية عبد بخير سيده بين أن يفديه أو يباع منه فى الجناية ما تؤدى به أو تأتى على جميع عنه ( قال ) ولو كان الجانى بعض هؤلاء العتقين فعتق بالقرعة نصفه قبل ماله كما إن شئت فافند النصف الذى تملك بنصف أرض الجناية تاما وإلا يبيع عليك ما تملك منه حتى تؤدى نصف جميع الجناية فإن كان فى نصفه فضل عن نصف الجناية يبيع بقدر نصف الجناية إلا أن تشاء أن يباع كله ويرد عليك الفضل من ثمنه وكان ما بقى من نصف الجناية فى مال إن اكتسبه فى يومه الذى يكون فيه نفسه يؤخذ منه الفضل عن مصاحته فى نفقته وكسوته وما بقى دين عليه متى عتق اتبع به فإن أعقب ثلاثة مائليك ليس له مال غيرهم ومات فلم يقرع بينهم حتى مات منهم واحد أو اثنان أفرع على الموتى والأحياء فإن خرج سهم الحى حرا عتق وأعطى كل مال أعاده من يوم تكلم سيده بالعتق وكان الميتان رقيقين إن كانت قيمتهما سواء فإن كان الميتين مال أحصى فكأنهما تركا ألفا كسبها بعد كلام السيد بالعتق كل واحد منهما خمسمائة فزاد مال الميت فأقرعنا بينهما فخرج سهم الحرية على أحدهما فحسبنا كم يعتق منه بذلك الخمسمائة التى كانت المستفيدة كأنه قيمة خمسمائة فوجدناه ثلثه ثم نظرنا إلى الخمسمائة الدرهم التى كسبها بعد عتق سيده فأعطيناه ثلثها وهو مائة وستون وثلثا درهم وبقى ثلثاها وهو ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث فوجدناه فى مال الميت فسكننا إذا زدناه فى العتق رجع علينا بفضل ما أخذنا من ماله فأنقصناه من العتق قال أبو يعقوب يقدر ذلك على أن يعتق منه ما يكون له من ماله بقدر ما عتق منه غير محسوب ذلك من مال الميت لأن ذلك إنما نحسبه نصيب حر فهو له دون السيد ( قال الشافعي ) وقال بعض من ينسب إلى العلم فى الرقيق يعتقون

فلا يحاط به. الثالث يقومون يوم يقرع بينهم. ولا أنظر إلى قيمهم يوم يكون العتق لأن العتق إنما يقع بالقرعة كأنه ذهب إلى أنه إذا لم يدر أيمهم عتق ولا أيمهم رق وليست في واحد منهم حرية تامة إنما تنتم بالقرعة (قال الشافعي) ومن مات منهم لم يعتق ومات رقيقاً وأخذ ماله ورثة سيده فأقرع بين الأحياء كأنه لم يدع رقيقاً غيره (قال الشافعي) وإذا كان العبد بين ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه منه وهو موسر ففيها قولان أحدهما أنه يوقف عتقه فإن وجد له مال يبلغ قيمته دفع إلى شريكه من ماله أحب أو كره قيمته وبأن عتقه بالدفع (قال) وسواء في العتق العبد والأمة والمترفع والضعف من الرقيق والكافر والمسلم لا افتراق في ذلك ومن قال هذا القول انبغى أن يقول لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن أعتق شركاً له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق فيمن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يعتق بالقول إذا كان له مال والقيمة في ماله وإن لم يرض شركاؤه بالعتق استدلنا على أن عتقه إذا كان ذا مال ودفعت قيمته إخراجاً له من أيدي مالكه معه أحبوا أو كرهوا فإذا كان هذا هكذا وقع العتق والولاء ثابت بالعتق والقرم لازم له في قيمة ملك شركائه من العبد فإذا كان هذا هكذا فلو أعتق واحد من شركائه أو كاهم بعد ما يقع عليه عتقه بالقول لم يقع عليه لأنه خارج عن ملكه تام العتق على المعنى الذي وصفت من دفع الثمن ويقال لك الثمن فإن شئت فخذة وإن شئت فدعه والولاء للذين سبقا بالعتق ولو اعتقنا جميعاً ما لزمهما العتق وكان الولاء لهما والترم لشريك إن كان معهما عليهما سواء فأما إذا تقدم أحد العتقين من موسر فالعتق تام والولاء له وما كان من عتق بعده فليس بجائز وهو عتق مالا يملك وإن كان أحد شركائه غائباً تم العتق ووقف حقه له حتى يقدم أو يركل من يقبضه فإن أقام الغائب البينة أنه أعتقه في وقت قبل الوقت الذي أعتقه الحاضر وكان هو موسراً فهو حر وله ولأوله ويطلق عتق الحاضر لأنه أعتق حراً وإن كان معسراً عتق نصيبه منه وله ولأوله وعتق الباقي على الحاضر وضمن لشريكه قيمته ولو أعتقه واحد ثم آخر وقف العتق منهما فإن كان الأول موسراً دفع ثمنه وعتق عليه وكان عتق الآخر باطلاً وإن كان معسراً عتق على الثاني نصيبه فإن كان موسراً عتق عليه نصيب صاحبه وأعطاه قيمته وكان الولاء بينهما على قدر ما أعتق للأول الثالث والآخر اثنتان لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جعل على الذي يعتق نصيباً له في عبد أن يعتق عليه كله إذا كان موسراً مدفوعاً من ماله إلى شركائه قضى على العتق الآخر بذلك والقضاء بقليل الترم إذا أعتق أولى من القضاء بكثيره أو في مثل معناه وفي قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله «فكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه» دلالتان إحداهما أن على المرء إذا فعل فعلاً يوجب لغيره إخراج شيء من ماله أن يخرج منه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل إلا أن يكون لامال له غير قيمة العبد فأما في مال الناس فهذا صحيح وقد يجهل أن يقاس عليه ما جعل الله من ماله ويجهل أن يفرق بينه والقول الثاني أني أنظر إلى المعتق شركاً له في عبد فإذا كان حينئذ موسراً ثم قوم عليه بعد ما أعسر كان حراً وأتبع بما ضمن منه ولم ألتفت إلى تغير حاله إنما أنظر إلى الحال التي وقع عليها فيها الحكم فإن كان ممن ضمن ضمن وهذا القول الذي يصح فيه القياس ولو أعتق عبداً قيمته ألف ولم نجد له خين أعتق لإمائه أعتقنا منه خمس النصف فعتق نصفه وعشره وكان ما بقي منه رقيقاً وهكذا كلما قصر عن مبلغ قيمة شريكه عتق منه بقدر ما وجد المعتق ورق ما بقي منه مما يحمّله ماله ولو أعتق رجل شقصاً من عبد في صغته ثم مات قبل يقوم عليه قوم عليه في جميع ماله إذا كان العتق وهو موسر لأن يخرج من ماله لأنه وجب عليه بأن يكون موسراً وأجد المال يدفع يوم أعتق ولا يمنع الموت من حر لزمه في الصحة كما لو جنى جنازة ثم مات لم يمنعه الموت من أن يحكم بها في ماله أو على عاقلته وسواء أضر ذلك

أو قدم وكذلك لو كان العبد له خالصة فأعتق بعضه ثم مات كان حرا كله بالقول المتقدم منه ولو لم يدع مالا غيره ، لأن العتق وقع في الصحة وهو غير مجبور عن ماله ومتى أعتق شركا له في عبد وكان له مال يعتق منه قوم عليه يومئذ ودفع إليه قيمته وعتق كله فإن أعتقه ولا مال له فالعبد رقيق ويعتق منه ما يملك المعتق وإن أسير مد ذلك لم يقسوم عليه وسواء أسير بعد الحكم أو قبله إنما أنظر إلى الحال التي يعتق بها فإن كان موسرا دافعا عتق في قول من يرى العتق إنما يقع باليسر والدفع ويعتق في قول من يرى العتق إنما يقع باليسر وإن لم يكن دافعا إذا كان موسرا يوم أعتق وإن كان غير موسر دافع لم يعتق لأنه يومئذ وقع الحكم وإن أسير بعده وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال في المعتق شركا له في عبد إن كان موسرا قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه . وإلا فقد عتق منه ما عتق وإنما جعله يخرج من ملك الذي لم يعتق يعتق شركيه بأن يكون شركيه موسرا دافعا لقيمته . وهذا في قول من قال لا يعتق إلا بالدفع والقول الآخر أنه يعتق باليسر وإن لم يكن دافعا بأن يكون موسرا غير دافع وإذا أخرجه من ملك المعتق عليه بأمرين اليسر والدفع لم يخرج أن يخرج من ملكه بأمر واحد وهو قول يحد من قوله مذهبا وأصح في القياس أن ينظر إلى العتق حين يقع العتق فإن كان موسرا بقيمته فقد وقع العتق وضمن القيمة . وإن أعدم بعد أتبع بالقيمة ولو كانت العتقة جارية حبلى يوم أعتق بعضها فلم تقوم حتى ولدت حبلى وعتق ولدها معها لأنها كانت حبلى يوم أعتقت فيعتق ولدها بعتقها ويرقون برقبها ليس بمنفصل عنها ولو زعمت أن العتق إنما يقع يوم يكون الحكم انبى أن لا يعتق الولد معها لأنه لم يعتق الولد ألا ترى أنه لو أعتق جارية ساعة ولدت لم يعتق ولدها معها إنما يعتق ولدها بعتقها إذا كانت حبلى فأما إذا ولدت فحكي ولدها حكم ولد غيرها .

### عتق الشرك في المرض

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه وإذا أعتق شركا له في عبد في مرضه الذي مات فيه عتق بتات ثم مات كان في ثلثه ما أعتق منه لنفسه وبغيره إذا حمله الثلث فأمره في ثلثه كأمر الصحيح في كل ماله لا يختلف إذا أعتقه عتق بتات وكذلك إذا أعتق من عبده سهما من مائة سهم في مرضه ثم مات وثلثه بماله عتق عليه كله لأنه أوقع العتق عليه وهو حتى ماله ثلث ماله أو كله وكان كمن أعتق عبده كله ولو أوصى بعتق ثلث مملوك له بعد موته لم يعتق منه إلا ما عتق وذلك أن العتق إنما وقع بال موت وهو لا يملك شيئا يوم يقوم عليه فيه كله وماله كله لو ارثه إلا ما أخذ من ثلثه فلما لم يأخذ من عبده إلا ثلثه كان لامال له يقوم عليه فيه العبد فعتق بالقيمة والدفع .

### اختلاف المعتق وشركه

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه إذا أعتق رجل شركا له في عبد ولم يترافعا إلى السلطان إلا بعد أشهر فعلم عليه السلطان بالقيمة يوم أعتق فاختلغا في القيمة يوم وقع العتق فقال المعتق كانت قيمته ثلاثين وقال المعتق عليه كانت قيمته أربعين فيها قولان أحدهما أن القول قول المعتق لأنه موسر واجد دافع فإذا أعتق العبد بهذا لم يؤخذ من ماله إلا ما زعم هو أنه لزمه والقول الثاني أن يكون القول قول رب العبد ولا يخرج ملكه من يده إلا بما رضى كما يكون إذا اختلفا في الثمن والعبد قائم كان القول قول رب المال والمبتاع بالخيار وفي هذا سنة وهو لا يصح قياسا على البيع من قبل أن البيع إذا كان قائما فلا يمتنع رد العبد أو أخذه بما قال المبتاع وليس للمعتق ههنا رد العتق ولكن لو قال قائل في هذا إذا اختلفا تحالفا وكان على المعتق قيمة العبد كما يكون على المشتري قيمة الغائب إذا اختلفا



ولو ورث سي لم يبلغ أو معتوه لا يعقل أو مولى عليه أبا أو من يعتق عليه عتق على كل واحد من هؤلاء، من ملك بالميراث وإن ملك أحد هؤلاء مقتصا بالميراث عتق عليهم الشقص ولم يعتق غيره بقبضته لما وصفت من أنهم لم يكتسبوا بقدرهم على رد ذلك الملك ( قال الشيخان في ) ولو أن صبيا أو معتوها وهب له أبوه أو ابنه أو أوصى له به أو تصدق به عليه ولا مال للصبي وله ولي كان على وليه قبول هذا كله له ويعتق عليه حين يقبله ولو تصدق عليه بنصفه أو ثلثه أو أوصى له به أو وهب له والصبي أو المعتوه معسران كان لوليه قبول ذلك عتق منه ما صار إليه من أبيه أو ولده وإن كان موسرا فوهب له نصف ابنه أو نصف أبيه لم يكن للولي أن يقبل ذلك وذلك أنه يعتق عليه النصف ويكون موسرا فيكون الحكم على الموسر عتق ما يبقی وليس للولي أن يقبل هذا كله له من قبل أن يقبله ضرر على مال الصبي والمعتوه ولا منفعة لهما فيه عاجلة وما كان هكذا لم يكن للولي أن يقبله له فإن قبله فقبوله مردود عنه لأن في قبوله ضررا على الصبي أو ضررا على شريك الصبي وذلك أنه إنما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق على المالك الشريك بقبضة يأخذها فإذا لم يأخذ القيمة عتق عليه بغير حق حتى يصح ملكه عليه .

### أحكام التدبير

( بسم الله الرحمن الرحيم )

أخبرنا الربيع بن سليمان : قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه ، قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول إن أبا مذكور رجلا من بني عذرة كان له غلام قبضي فأعتقه عن دبر منه وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع بذلك العبد فباع العبد وقال « إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه فإن كان له فضل فليبدأ مع نفسه بمن يعول ثم إن وجد بعد ذلك فضلا فليصدق على غيره » وقد زاد مسلم في الحديث شيئا هو نحو من سياق حديث الليث بن سعد ( قال الشيخان في ) أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد وحماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أعتق رجلا من بني عذرة عبدا له عن دبر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال « ألك مال غيره ؟ » فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يشتريه مني ؟ » فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم فجاء بها النبي صلى الله عليه وسلم فدفعها إليه ثم قال « ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل عن نفسك شيء فلا هلك فإن فضل شيء فلدوي قرابتك فإن فضل عن ذوى قرابتك شيء فلهكذا وهكذا » يريد عن يمينك وشمالك ( قال الشيخان في ) قول جابر والله أعلم رجلا من بني عذرة يعنى حلفاء أو أوجيرانا في عدادهم في الأنصار وقال مرة رجلا منا يعنى بالحلف وهو أيضا منهم بالنسب ونسبه أخرى إلى قبيلة كما سناه مرة ولم يسمه أخرى ( قال الشيخان في ) أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلا أعتق غلاما له عن دبر ولم يكن له مال غيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يشتريه مني ؟ » فاشتراه نعيم بن عبد الله الثمن ( قال الشيخان في ) أخبرنا يحيى بن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث حماد بن زيد ( قال الشيخان في ) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير سمعا جابر بن عبد الله يقول دبر رجل منا غلاما له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم « من يشتريه مني ؟ » فاشتراه نعيم بن عبد الله التهام قال عمرو وسمعت جابرا يقول عبدا قبطيا مات عام أول في إمارة ابن الزبير وزاد أبو الزبير « يقال له يعقوب » ( قال الشيخان في ) هكذا سمعت منه عامة دهرى

ثم وجدت في كتابي دبر رجل منا غلاماً له ثمان فإما أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فإن كان من سفيان فابن جريج أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريج حديث اللبث وغيره وأبو الزبير محد الحديث تحديداً يخبر فيه حياة الذي دبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ لحديث عمرو من سفيان وحده وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريج واللبث عن أبي الزبير وفي حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وغير حماد يرويه عن عمرو كما رواه حماد بن زيد وقد أخبرني غير واحد ممن ألقى سفيان قديماً أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أني وجدت في كتابي مات فقال لعل هذا خطأ منه أو زلة منه حفظتها عنه ( قال الشيخ النجاشي ) وإذا باع رسول الله صلى الله عليه وسلم مدبراً ولم يذكر فيه دناء ولا حاجة لأن صاحبه قد لا يكون له مال غيره ولا يحتاج إلى ثمنه فالمدبر ومن لم يدبر من العبيد سواء يجوز بيعهم متى شاء مالكمهم وفي كل حق لهم مالكمهم يجوز بيعهم متى شاء مالكمهم وفي كل ما يباع فيه مال سيدهم إذا لم يوجد له وفاء إلا ببيعهم وذلك أن التدبير لا يعدو ما وصفنا من أن لا يكون حائلاً دون البيع فقد جاءت بذلك دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يكون حائلاً فحين لا يبيع المالك في دين سيده لاحتلال من الكتابة فقد يؤول إلى أن يكون عبداً إذا عجز فإذا منعه وقد يؤول إلى أن يكون عبداً يباع إذا عجز من البيع وبعده المدبر فذلك دلالة على أن التدبير وصية كما وصفنا ( قال الشيخ النجاشي ) ومن لم يبيع أم الولد لم يبيعها بحال واعتقها بعد موت السيد فارغة من المال وكل هذا يدل على أن التدبير وصية ( قال الشيخ النجاشي ) أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باع مدبراً احتاج صاحبه إلى ثمنه ( قال الشيخ النجاشي ) أخبرنا الثقة عن معمر عن عمرو بن مسلم عن طاوس قال يعود الرجل في مدبره ، أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال المدبر وصية يرجع صاحبه فيه متى شاء ( قال الشيخ النجاشي ) أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس قال سألني ابن المنكدر كيف كان أبوك يقول في المدبر أبيه صاحبه قال قلت كان يقول يبيعه إذا احتاج صاحبه إلى ثمنه فقال ابن المنكدر ويبيعه وإن لم يحتج إليه ( قال الشيخ النجاشي ) أخبرنا الثقة عن معمر عن أيوب بن أبي تيمية أن عمر بن عبد العزيز باع مدبراً في دين صاحبه ( قال الشيخ النجاشي ) ولا أعلم بين الناس اختلافاً في أن تدبير العبد أن يقول له سيده صحيحاً أو مريضاً أنت مدبر وكذلك إن قال له أنت مدبر وقال أردت عتقه بكل حال بعد موتي أو أنت عتقي أو أنت محرر أو أنت حر إذا مت أو متى مت أو بعد موتي أو ما أشبه هذا من الكلام فهذا كله تدبير . وسواء عندني قال أنت حر بعد موتي أو متى مت إن لم أحدث فيك حدثاً أو ترك استثناء أن يحدث فيه حدثاً لأن له أن يحدث فيه نقض التدبير ( قال الشيخ النجاشي ) وإذا قال الرجل لعبده أنت حر إذا مضت سنة أو سنتان أو شهر كذا أو سنة كذا أو يوم كذا فبجاء ذلك الوقت وهو في ملكه فهو حر وله أن يرجع في هذا كله بأن يخرج من ملكه يبيع أو هبة أو غيرها كما يرجع في بيعه وإن لم يرجع فيه إن كان قال هذا لأمة فالقول فيها قولان أحدهما أن كل شيء كائن لا يختلف بحال فهو كالمدبر وولدها فيه كولد المدبرة وحالها حال المدبرة في كل شيء إلا أنها تعتق من رأس المال وهذا قول يحتل القياس وبه نقول ويحتمل أن يقال ويعتق ولد المدبرة وولد هذه بعقدها والقول الثاني أنها تخالف المدبرة لا يكون ولدها بمنزلتها تعتق هي دون ولدها الذين ولدوا بعد هذا القول ( قال الشيخ النجاشي ) ولوقال في صحته عبده أو لأخته متى ما قدم فلان فأنت حر أو متى ما برئ فلان فأنت حر فله الرجوع بأن يبيعه قبل مقدم فلان أو بره فلان وإن قدم فلان أو برئ فلان قبل أن يرجع عتق عليه من رأس ماله إذا كان قدم فلان أو كان الذي أوقع العتق عليه



والقاتل مالك حى مريضاً كان أو صحيحاً لأنه لم يحدث فى المرض شيئاً وهذا موضع يوافقنا فيه جميع من خالفنا من الناس فى أن يجعل له الرجوع قبل يقدم فلان أو يبرأ فلان وإذا سئلوا عن الحجة قالوا إن هذا قد يكون ولا يكون فليس كما هو كائن فليل لهم أو ليس إنسا يعتق المدبر والعق إلى سنة إذا كان العبد المعتق حياً والسيد ميتاً وقد مضت السنة ؟ أو ليس قد يموت هو قبل يموت السيد وتكون السنة وليس له بقين حكم يعتق به ؟ وقد يفقد سيد المدبر فلا يعرف موته ولا يعتق وقد يمكن أن يكون قد مات ولكن لم يستيقن معرفته إنما يعتق باليقين ( فاللشئ نأبغى ) ولا أعلم بين ولد الأمة يقال لها إذا قدم فلان فأنت حرة وبين ولد المدبرة والمعتقة إلى سنة فرقا بين بل القياس أن يكونوا فى حال واحدة ولو قال إذا قدم فلان فأنت حرة متى مات ، أو إذا جاءت السنة فأنت حرة ، متى مات فأت كان مدبراً فى ذلك الوقت ولو قال أنت حرة إن مات من مرضى هذا أو فى سفرى هذا أو فى عامى هذا فليس هذا بتدبير ( فاللشئ نأبغى ) وإذا صح ثم مات من غير مرضه ذلك لم يكن حراً والتدبير ما أثبت السيد التدبير فيه للمدبر ( فاللشئ نأبغى ) وإذا قال لعبد أنت حرة بعد موتى بعشر سنين فهو حرة فى ذلك الوقت من الثلث وإن كانت أمة فولدها بمنزلتها يعتقون بعقها إذا عتقت وهذه أقوى عتقا من المدبرة لأن هذه لا يرجع فيها إذا مات سيدها وما كان سيدها حياً فهي بمنزلة المدبرة .

### المشيئة فى العتق والتدبير

( فاللشئ نأبغى ) رضى الله تعالى عنه وإذا قال الرجل لعبد إن شئت فأنت حرة متى مات فشاء فهو مدبر وإن لم يشأ لم يكن مدبراً ( فاللشئ نأبغى ) وإذا قال إذا مات فشئت فأنت حرة فإن شاء إذا مات فهو حرة وإن لم يشأ لم يكن حراً وكذلك إذا قال أنت حرة إذا مات إن شئت وكذلك إن قدم الحرية قبل المشيئة أو أخرها وكذلك إن قال له أنت حرة إن شئت لم يكن إلا أن يشاء ( فاللشئ نأبغى ) فإن قال قائل فما بالك تقول إذا قال لعبد أنت حرة فقال لاحاجة لى بالعق أو دبر عبده فقال لاحاجة لى بالتدبير أفنذت العتق والتدبير ولم تجعل المشيئة إلى العبد وجعات ذلك لى فى قوله أنت حرة إن شئت ( فاللشئ نأبغى ) فإن العتق التبات والتدبير التبات شئ تم بقوله دون رضا العتق والمدبر ويلزمه إخراج المعتق من ماله والمدبر فى هذه الحال إذا مات سيده فوقع له عتق بتات أو عتق تدبير لزمهما مع حقوق وفرائض لم تكن تلزمهما قبل العتق ولم يكن فى العتق مشورة فينتظر كمال المشيئة بل ابتداء هذا العتق كاملاً ولا نقص ولا مشيئة فيه فأما ضئله كاملاً بامضائه كاملاً ولم أجعل المشيئة فيه إلى العبد كأن عتقه وتدبيره مشيئة فلا ينفذ إلا بكملها وكذلك الطلاق إذا طلق الرجل امرأته لم يكن لها رد الطلاق لأنه كامل ويخرج من يديه ما كان له ويلزمها شئ لم يكن يلزمها قبله ولو قال أنت طالق إن شئت أو إن شئت فأنت طالق لم يكن أكل الطلاق لأنه أدخل فيه مشيئة فلا يكون إلا بأن تجتمع المشيئة مع الطلاق فيتم الطلاق باللفظ به وكال المشيئة وكالها أن تشاء ( فاللشئ نأبغى ) وكذلك إن قال إن شاء فلان وفلان فعلامى حرة عتق بتات أو حرة بعد موتى فإن شاء كان حراً وكذلك المدبر مدبراً وإن شاء أحدهما ولم يشأ الآخر أو مات الآخر أو غاب لم يكن حراً حتى يجتمعا فيشأوا بالقول معا ولو قال لرجلين عتقا غلامى إن شئنا فاجتمعا على العتق عتق وإن أعطق أحدهما دون الآخر لم يعتق ولو قال لها دبراه إن شئنا فاعتقاه عتق بتات كان العتق باطلاً ولم يكن مدبراً إلا بأن يدبراه إنما تنفذ مشيئتهما بما جعل الإجماعاً تعدياً فيه وسواء أنتدبير فى الصحة والمرض والتدبير وصية لافرق بينهما وبين غيرها من الوصايا له أن يرجع فى تدبيره

مريضا أو صحيحا بأن يخرج من ملكه كالو أوصى بعده لرجل أو داره أو غير ذلك كان له أن يرجع في وصيته مريضا أو صحيحا وإن لم يرجع في تديره حتى مات من مرضه ذلك فالمدبر من الثلث لأنه وصية من الوصايا ( قال الشافعي ) أخبرنا علي بن طبيان عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال المدبر من الثلث ( قال الشافعي ) قال علي بن طبيان كنت أخذته مرفوعا فقال لي أصحابي ليس بمرفوع هو موقوف على ابن عمر فوقته ( قال الشافعي ) قال الشافعي والحفاظ الذين يحدثونه يفتونه على ابن عمر ولا أعلم من أدركت من المقتين اختلافهما في أن المدبر وصية من الثلث ( قال الربيع ) للشافعي في المدبر قولان : أحدهما إنه إذا دبره ثم رجع فيه باللسان لم يخرج من التدير حتى يخرج من ملكه ببيع أو هبة أو صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج المدبر من ملك صاحبه ولا يخرج من تديره حتى يخرج كما أخرجه النبي صلى الله عليه وسلم والقول الثاني أنه وصية من الوصايا يرجع فيه باللسان كما يرجع في الوصية وهذا أصح القولين عندى .

### إخراج المدبر من التدير

( قال الشافعي ) وإذا دبر الرجل عبده فله الرجوع في تديره بأن يخرج من ملكه وإن قال له المدبر عجل إلى العتيق ولك على حسون دينار قبل يقول السيد قد رجعت في تديرى فقال السيد ثم فأعنته فمذا عتق على مال وهو حر كله وعليه الحسبون وقد بطل التدير وإذا لم سيد المدبر دين يحيط بماله يبيع المدبر في دينه كما يبيع من ليس بتدبر من رقيقه لأن سيده إذا كان مساطا على إبطال تديره بالبيع وغيره فليس فيه حرية حائلة دون بيعه في دين سيده وبيعه في حياته نفسه وغير ذلك مما يبيع فيه العبد غير المدبر ولو لم سيد دين بدي غير المدبر من ماله يبيع عليه ولا يبيع المدبر حتى لا يوجد له قضاء إلا ببيع أو يقول السيد قد أطلت تديره وهو على التدير حتى يرجع فيه أو لا يوجد له مال يؤدى دينه غيره ( قال الشافعي ) ولو لم يلزم سيده دين كان له إبطال تديره فإن قال سيده قد رجعت في تدير هذا العبد أو أطلته أو نقصته أو ما أشبه ذلك مما يكون مثله رجوعا في وصيته لرجل أو أوصى به لم يكن ذلك نقضا للتدير حتى يخرج من ملكه ذلك وهو يخالف الوصية في هذا الموضع ويجمع مرة الإيمان وكذلك لو دبره ثم وهبه لرجل هبة بتات قبضه أو لم يقبضه أو رجع في الهبة أو ندم عليها أو أوصى به لرجل أو تصدق به عليه أو وقفه عليه في حياته أو بعد موته أو قال إن أدى بعد موتى كذا فهو حر فهذا كله رجوع في التدير باتصاله ولو دبر نصفه كان نصفه مدبرا ولم يعنى بعد موته منه إلا النصف الذى دبر لأنه إنما له من ثلثه ما أخذ وإذا لم يأخذ إلا نصفه فلا مال له بعد موته يقوم عليه فيه لأن الله عز وجل نقل ملكه إلى ملك الأخياء الذين ورثهم فلا مال له بعد موته يقوم عليه ولو دبره ثم أوصى بنصفه لرجل كان النصف للوصى له به وكان النصف مدبرا فإن رد صاحب الوصية الوصية ومات السيد المدبر لم يعنى من العبد إلا النصف لأن السيد قد أطل التدير في النصف الذى أوصى به وكذلك لو وهب نصفه وهو حى أو باع نصفه وهو حى كان قد أطل التدير في النصف الذى باع أو وهب والنصف الثانى مدبرا ما لم يرجع فيه وإذا كان له أن يدبر على الإبتداء نصف عبده كان له أن يبيع نصفه ويقر النصف مدبرا بماله وكذلك إن دبره ثم قال قد رجعت في تديرى ثلثك أو ربك أو نصفك فأبطلته كان ما رجع فيه منه بإخراجه من ملكه خارجا من التدير وما لم يرجع فيه فهو على تديره بماله فإذا دبره ثم كاتبه بثلث السكينة بإطلا للتدير إنما السكينة في هذا الموضع بمنزلة الخراج والخراج بدل من الخدمة وله أن يتخذه وأن يخرجه وكذلك يكتبه إذا رضى فإن أدى قبل موته عتق بالسكينة وإن مات عتق بالتدير إن حمله الثلث وبطل ما بقى عليه من السكينة وإن لم يحمله الثلث عتق ما حمله الثلث منه وبطل عنه من السكينة

بقدره وكان عليه ما بقى من السكينة وكان على كتابته إلا أن يعجز لأنه قد يريد تعجيل العتق ويريد العبد تعجيل العتق فيكتب ( **ثالثا** ) ولو دبر رجل عبده ثم قال أخدم فلانا لرجل حر ثلاث سنين وأنت حر فإن غاب المديبر القائل هذا أو خرس أو ذهب عقله قبل يسأل لم يعتق العبد أبدا إلا بأن يموت السيد المديبر وهو يخرج من الثالث ويخدم فلانا ثلاث سنين فإن مات فلان قبل موت سيد العبد أو بعده ولم يخدمه ثلاث سنين لم يعتق أبدا لأنه أعققه بشرطين فبطل أحدهما وإن سئل السيد فقال أردت بإطال التدبير وأن يخدم فلانا ثلاث سنين ثم هو حر فالتدبير باطل وإن خدم فلانا ثلاث سنين فهو حر وإن مات فلان قبل يخدمه أو وهو يخدمه العبد لم يعتق وإن أراد السيد الرجوع في الإخدا م رجع فيه ولم يكن العبد حرا وإن قال أردت أن يكون مديبرا بعد خدمة فلان ثلاث سنين والتدبير بحاله لم يعتق إلا بهما معا كالقائل في المسئلة الأولى ولو أن رجلا دبر عبدا له ثم قال قبل موته إن أدى مائة بعد موته فهو حر أو عليه خدمة عشر سنين بعد موته ثم هو حر أو قال هو حر بعد موته بسنة فإن أدى مائة أو خدم بعد موته عشر سنين أو أتمت عليه بعد موته سنة فهو حر وإلا لم يعتق وكان هذا كله وصية أحدهما له وعليه بعد التدبير شيء أولى من التدبير كما يكون لو قال عبدي هذا فلان ثم قال بل نصفه لم يكن له إلا نصفه ولو قال رجل عبدي لفلان ثم قال بعد ذلك عبدي لفلان إذا دفع إلى ورثتي عشرة دنانير أو إلى غير ورثتي عشرة دنانير فإن دفع عشرة دنانير فهو له وإلا لم يكن له لأنه إحداه وصية له وعليه بعد الأولى ينتقض الشرط في الأولى والآخرة إذا نقض أحق من الأولى ( **ثالثا** ) ولو جنى المديبر جناية فلم يتطوع السيد أن يفديه بفاعة السلطان ثم اشتراه ثانية لم يكن مديبرا بوجه من الوجوه وكان يسع السلطان عليه فيها يجب عليه فيه كيومه على نفسه وكان إطلاا للتدبير ولو افتداه سيده متطوعا كان على التدبير ولو ارتد العبد المديبر عن الإسلام ولحق بدار الحرب ثم أخذه سيده بالملك الأول كان على تدبيره ولا تنقض الرد ولا الإباق لو أبق تدبيره وكذلك لو أوقف عليه المسلمون فأخذوه سيده قبل أن يقسم أو بعد ما يقسم كان مديبرا فساكن على الملك الأول ما لم يرجع سيده في تدبيره بأن يخرج من ملكه ولو وقع في المقاسم كان سيده أن يأخذه بكل حال وكان على التدبير ولو كان السيد هو المرتد فوقف ماله ليعتق أو يقتل أو يرجع ثانيا فيكون على ملك ماله لحق بدار الحرب أو لم يلحق ثم رجع إلى الإسلام فهو على ملك ماله والعبد مديبر بحاله ولو مات كان ماله فيثا وكان المديبر حرا لأن المسلمين إنما ملكوا مال المرتد السيد المديبر ولم يكن للورثة أن يملكوا بالميراث شيئا ودينهم غير دينه<sup>(١)</sup> إلا أنهم إنما ملكوا في الحياة وكان التدبير وهو جائز الأمر في ماله ولو قال المديبر قد رددت التدبير في حياة السيد أو بعد موته لم يكن ذلك له وليس ما يعتق به العبد كما يوصى به الحر من غير نفسه كل من أوصى له بمال يملكه عن نفسه كان له رد الوصية وكل من أعتق عتق بتات لم يكن له رد العتق لأنه شيء أخرج من يدي المعتق تماما فنثبت به حرمة المعتق ويجب عليه الحقوق وكذلك إذا أعتق إلى وقت ( **ثالثا** ) ولو دبر أمته فوطئها فولدت كانت أم ولد تعتق بعد الموت من رأس المال ولو دبر عبده ثم كاتبه كان مكاتبا وغير خارج من التدبير لأن السكينة ليست رجوعا في التدبير ( **ثالثا** ) ولو دبره ثم قال له أنت حر على أن تؤدي كذا وكذا كان حرا على الشرط الآخر إذا قال أردت بهذا رجوعا في التدبير وإن لم يرد بهذا رجوعا في التدبير عتق إن أدى فإن مات سيده قبل أن يؤدي عتق بالتدبير فإن أراد بهذا رجوعا في التدبير فهو

(١) قوله : « لا أنهم إنما ملكوا في الحياة » كذا بالأصل وراجع ميراث المرتد تعلم أن مقصوده الرد وقوله

« وكان التدبير وهو جائز الخ » المقصود به تعليل كون المديبر يصبر حرا ، فتدبر . كتبه مسجده .

رجوع في التدبير ولا يكون هذا رجوعا في التدبير إلا بقول يبين أنه أراد رجوعا في التدبير غير هذا القول فإن دبره ثم قاطعه على شيء وتعمله العتق فليس هذا نقضا للتدبير والمقاطعة على ما تقاطعا عليه فإن أدام عتق فإن مات السيد قبل أن يؤديه المدير عتق بالتدبير ( قال الشافعي ) وإذا دبر الرجل عبده ثم لم يحدث رجوعا في تدبيره ولا نقضا له ولم يحق في عتق المدير شيء يباع به فهو على تدبيره ولو دبر السيد ثم خرس فلم ينطق حتى مات كان على تدبيره ولا ينقض التدبير إلا بإبطاله إياه في حياته بإخراجه من يديه أو ما وصفت من حق يلزمه في عتق العبد أو ذمة السيد ولو دبره ثم خرس وكان يكتب أو يشير إشارة تفهم فرجع في تدبيره بإشارة أو كتاب كان رجوعه كرجوع بالكلام إذا أخرجه من ملكه ولو دبره صحيحا ثم غلب على عقله ثم رجع في التدبير وهو مغلوب على عقله لم يكن رجوعا وكذلك لو دبره مغلوب على عقله ثم تاب إليه عقله فلم يحدث له تدبرا كان التدبير وهو مغلوب على عقله باطلا وكذلك لو أعتقه وهو مغلوب على عقله لم يحز عتقه .

### جناية المدير وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه وإذا جنى المدير جناية فهو كالعبد الذي لم يدبر إن شاء سيده تطوع عنه بإخراج أرض الجناية فإن فعل فليس ذلك ينقض التدبير وهو على تدبيره وإن لم يفعل فكانت الجناية تستغرق عتقه يبيع فيها فدفع إلى الجنى عليه أرض جنايته وإن نقص ثمنه عن الجناية فلا غرم على سيده وإن كانت الجناية قليلة ومن المدير كثيرا قيل لسيدته إن أحببت أن يباع كله ويدفع إلى الجنى عليه أرض الجناية ويدفع إليك بقية ثمنه بعناه لأنه قد كان لك بيعه بلا جناية وإن أحببت أن لا يباع كله يبيع منه بقدر أرض الجناية وكان ما بقي لك رقيقا مديرا كان الذي بقي من العبد الثلث أو أقل أو أكثر ثم لك فيما بقي من العبد ما كان لك في كله من إبطال تدبيره وبيعه وغير ذلك وإنما ذلك بمنزلة تدبير ذلك الثلث ابتداء ( قال الشافعي ) ولو كانت على سيد العبد أيمان لا يرجع في شيء من تدبيره فجنى يبيع منه بقدر الجناية وكان ما بقي منه على التدبير ولا حث عليه لأنه ليس هو الذي باعه ( قال الشافعي ) وإذا جنى على المدير فهو كعبد غير مدير جنى عليه وهو عبد في كل جناية لأنه كمن لم يدبر مالم يمت سيده فبعته فتمت شهادته وحدوده وجناته والجناية عليه وسهمه إذا حضر الحرب وميراثه كل هذا هو فيه عبد وكذلك طلاقه ونكاحه وما سوى ذلك من أحكامه ( قال الشافعي ) ولو جنى عليه حر جناية تتلفه أو تتلف بعضه فأخذ سيده قيمته أو أرض ما أصيب منه كان مالا من ماله إن شاء جعله في مثله وإن شاء لا ، فهو له يصنع به ما شاء وإن كان الجاني عليه عبدا فأسلم إليه والمدير الجنى عليه حتى فهو على تدبيره والقول في العبد المسلم في خروج المدير إلى سيده المدير كالأقول فيما أخذ من أرض جنايته من دنائير أو دراهم فإن شاء جعله مديرا معه وإن شاء كان مالا من ماله يتموله إن شاء ( قال الشافعي ) فإن أخذ العبد بما لزم الجاني له من أرض الجناية على مديره ثم سكت فلم يقل هو مدير مع العبد ولا هو رقيق فليس بمدير إلا بأن يحدث له تدبرا وكذلك لو قتل مديرا فأسلم إليه عبد أو عبدان قتلاه لم يكونا مديرين إلا بأن يحدث لهما تدبرا فإن قال قائل فلم زعمت أن العبد المرهون إذا جنى عليه فكان أرض جنايته عبدا أو مالا كانا كما كان العبد مرهونا لأنه بدل منه ولا تزعم أن المال المأخوذ في أرض الجناية على المدير والعبد المأخوذ في ذلك يقوم مقام المدير فيكون مديرا والمال موضوعا في مدير أو معتق ؟ قيل له فرقت بينهما لا فراقهما فإن قال فأين الفرق بينهما ؟ قيل أرايت العبد المرهون لسيدته يبعه أو هبته أو الصدقة به أو إبطال الرهن فيه فإن قال لا قيل لأن لصاحب الرهن في عتقه حقا لا يبطل حتى يستوفيه ؟ فإن قال نعم قيل ومالك الرهن مالك لشيء

في عقه فإن قال نعم قيل وإنما لم يكن للملكه إبطاله لأن غيره من الآدميين فيه ملك شيء. دونه؟ فإن قال نعم قيل أفتجد مع مالك المديبر فيه ملك شيء من الأشياء من الآدميين غيره؟ فإن قال لا، قبي أفتجد مالك المديبر يقدر على بيعه وإبطال تدبيره فإن قال أما في قولك فزعم قيل فقد فرقت بينهما وإذا أعطيت أن لي أن أبيع المديبر فقد زعمت أنه ليس فيه عتق لازم بكل حال إنما فيه عتق إن كان كوصيتك لعبدك إن مات من مرضك أو سفرك فهو حر فإن مات كان حرا وإن شئت رجعت ولو كانت فيه حرية ثابتة في الحين الذي يقال له هذا فيه لم يرق بحال أبدا (قال الشافعي) ويقال لأحد إن قال هذا أرايت أم الولد أليس تعتق بموت سيدها من رأس المال فلا يكون لسيدها بيعها ولا إخراجها إلى ملك أحد؟ فإن قال نعم قيل فهي أوكد عتقا من المديبر عندنا وعندك فإن قتلها عبد وأسلم إلى سيدها أو أمة فأسلمت أو حر فدفع ثمنها أيقوم الثمن مقام أم الولد أو الأمة المسلمة بها؟ فإن قال لا قيل لأن أم الولد لم تعتق وماتت وهي مملوكة والولد الذي كان منها إنما اعتقت به إذا كانت ولدت من سيدها إذا مات سيدها والذي دفع أو دفعت في جنايتها لم تلد من سيدها فتعتق عليه بالولد؟ فإن قال نعم قيل له وكذلك المديبر هو المشروط له العتق بوصيته فلم يبلغ شرطه وقتل مملوكا وليس أحد بدله في ذلك الشرط بتلك الوصية فيعتق بها (قال) وإن كانت الأمة الجانية حبلى فحكم ولدها حكم عضو منها ما لم يزاها إذا بيعت فهو كعضو منها لا يخرج من البيع فإن ولدن قبل أن تباع بعد الجناية وقبل الحكم أو بعده فسواء لا يدخل ولدها في الجناية لأنه إذا فارقتها فارق حكمها في الجناية لأنه غير جان وكان حكمه حكم أمة جنت ولها ولد فمن رأى بيعها والتفريق بينها وبين ولدها باعها ومن لم ير بيعها إلا مع ولدها فلم يتطوع السيد بفدائها باعها وورد على السيد حصه الولد من الثمن وأعطى المحني عليه ثمنها إن كان قدر جنايته أو أقل لم يرد عليه وهذا أشد القولين استقامة على القياس على السنة ومعناها والله تعالى تعالى أعلم وبه أقول وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم رد بيع ولد امرأة فرق بينها وبينه للصغر وليس يبيع المالك للبيع بهذه العلة بأكثر من بيع الصغير بما لزم الأم البيع فيه (قال الشافعي) وإذا جنى المديبر أو المدبرة جناية يبلغ أرضها مائة من الإبل ولم تكن قيمة الجاني خمسين من الإبل والمديبر مال وولد فالله مال سيده لاحق للمجنى عليه وهو كسائر ماله ولا يدخل ولد المدبرة ولا ولد المملوكة غير المدبرة في جنايتها لأنهم لم يجنوا فيدخلوا في جنايته وهم كال سيده سواه (قال الشافعي) وإذا جنى على المديبر أو المدبرة جناية فعلى الجاني عليها أرض الجناية عليها بقدر قيمتها مملوكين لا تدبر فيهما إن جنى عليهما بقطع أيديهما فعليه نصف قيمة كل واحد منهما يدفع إلى سيدهما ويقال له هو كمال من مالك لك أن تملكه كمالك المديبر والمدبرة وبيعهما ولك أن تصنع فيه ما شئت وعلى الجاني على المديبر أو المدبرة إن كانت جنايته نفسا بقيمتها مملوكين يوم تقع الجناية صحيحين أو مريضين كانا وإن كانت المدبرة حبلى فقتلها فعليه قيمتها حبلى ولا شيء في ولدها وإن جنى عليها فألقت جنينا ميتا وماتت في الجنين عشر قيمة أمه يوم يجنى عليها وفي الأمة قيمتها وقيمة جنينها لسيدها يصنع به ما شاء كما وصفت قبل هذا وإن ألقت جنينا حيا ثم مات وماتت ففيها قيمتها وفي الجنين قيمته إذا كان حيا فصاحبه حكم نفسه وإن كان ميتا فصاحبه حكم أمه.

### كتابة المديبر وتدبير المكاتب

(قال الشافعي) وإذا دبر الرجل عبده ثم كاتبه فليس المكاتب بإبطال للتدبير إنما يخرجه من ملكه قبل الكتابة ويسأل فإن قال أردت إثباته على التدبير غير أني أردت أن أتعجل العتق فهو مدبر مكاتب وهكذا إن كاتب أمة فإن ولدت ولدا فهو مكاتب معها وإن كانت مدبرة مكاتب فولدها مكاتب مدبر (قال) وإذا كاتب عبده

ثم دبره قبل العجز ثم عجز كان مدبراً وإن شاء، الثبات على الكتابة بتمام عليها فإن أدى عتق وإن مات سيده قبل الأداء عتق بالتدبير إن حمله الثلث فإن لم يحمله الثلث عتق منه ما حلل الثلث وبطل عنه من الكتابة بقدر ما عتق . وإن قال أردت الرجوع في التدبير فلا يكون رجوعاً إلا بأن يخرج من ملكه فهو مدبر وهو مكاتب والقول الثاني أنه يسأل فإن قال أردت الرجوع في التدبير فهو رجوع وهو مكاتب لا تدبير له وإن كاتب عبده ثم دبره قبل العجز ثم عجز كان مدبراً ، فإن شاء الثبات على الكتابة ثبت عليها وله الكتابة والتدبير وإن دبر عبده ثم كاتبه فلم يؤد حق مات عتق من الثلث وبطلت الكتابة لأن الكتابة لا تكون إبطالا للتدبير إنما يكون إبطاله بأن يقول ، المكساة أردت إبطاله ويخرجه من ملكه قبل الكتابة .

### جامع التدبير

( قال الشافعي ) وإذا قال الرجل لعبده : يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتى فذهب عقل السيد ودخل العبد الدار كان مدبراً ولو أعتقه بدخول الدار صحيح العقل ثم ذهب عقله فدخل العبد الدار والسيد ذاهب العقل كان حراً وإن كان السيد قال هذا وهو ذاهب العقل ثم دخل العبد الدار والسيد صحيح العقل لم يعتق لأنه قال المقالة وهو ذاهب العقل لو أعتق لم يجز عتقه ولو أوصى لم تجز وصيته لأنه لم يعقل عتقا ولا وصية ولا غيرها ( قال الشافعي ) ولو قال يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتى فلم يدخل العبد الدار حتى مات السيد ثم دخلها لم يعتق لأن العبد قد خرج من ملك السيد وصار لغيره مملوكاً ولو قال متى دخلت الدار فأنت حر فمات السيد ثم دخل العبد الدار لم يعتق لأن العتق وقع وهو في ملك غيره ولو قال رجل لعبده متى مت فأنت حر أو غير حر ثم مات لم يكن العبد حراً ولو قال متى مت أنا فأنت حر وله عبيد لم يدر أهم عبيد أم مملوكين فمات ثم مات لم يعتق لأنه لم يبين أفرعنا بينهم فأهم خرج سهمه أعتقه ولو قال رجل لعبده متى مت وأنت بمكة فأنت حر ومتى مت وقد قرأت القرآن كله فأنت حر فمات السيد والعبد بمكة وقد قرأ القرآن كله كان حراً وإن مات وليس العبد بمكة أو مات ولم يقرأ القرآن كله لم يعتق ولو قال له متى ماتمت وقد قرأت قرآناً فأنت حر فإذا قرأ من القرآن شيئاً فقد قرأ قرآناً فهو حر ولو قال له متى مت فأنت حر إن شاء ابني فلان فإن شاء أباه فلان فهو حر وإن لم يشأ فليس بحر وإن مات ابنه فلان قبل يشأ ، أو خرس أو ذهب عقله قبل أن يشأ لم يكن حراً إلا أن يبرأ من خرسه أو يرجع عقله فيشأ ، فيكون حراً إن خرج من الثلث ( قال الشافعي ) وجماع هذا أنه إذا أعتقه على شرط أو اثنين أو أكثر لم يعتق إلا بأن تكمل الشروط التي أعتقه عليها أو الصفة أو الصفات ولا أعتقه بأقل مما شرط أنه يعتق به أبداً ومثل هذا الرجل يقول لجاريته أو عبده في وصيته إن مت من مرضي هذا فأنت حر أو أنت حرة ويوصي لناس بوصايا ثم يموت ثم يقوم عليه من مرضه ثم يموت ولم ينقض وصيته فلا يعتق العبد ولا الأمة ولا ينفذ لواحد من أهل الوصايا وصية لأنه أعطاه إياه في حال فلا يكون له في غيرها فملي هذا ، هذا الباب كله وقياسه .

العبد يكون بين اثنين فبذره أحدهما

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه وإذا كان العبد بين اثنين فبذره أحدهما فصبيه مدبر ولا قيمة عليه لشريكه لأنه قد أوصى لعبده في نفسه بوصية له الرجوع فيها فلما لم يوقع العتق بكل حال لم يكن ضامناً لشريكه ولو مات فعتق نصفه لم يكن عليه قيمة لأنه وصية ولو أوصى بعتق نصفه لم يقوم عليه النصف الآخر لأنه لا مال له

إلا ما أخذ من ثلثه وهو لم يأخذ من ثلثه شيئا غير ما وصى به وشريكه على شركته من عبده لا يعق إن مات شريكه الذي دبره أو عاش ولو قال لعبده متى مات وفلان فأنت حر لم يعق إلا بموت الآخر منهما ، ولو كان بين اثنين فقالا معا أو متفرقين متى متنا فأنت حر لم يعق إلا بموت الآخر منهما أو قال أنت حبس على الآخر منا حتى يموت ثم أنت حر كان كل واحد منهما قد أوصى لصاحبه بنصفه بعد موته ثم هو حر فيكون وصية في الثلث جائزة ويعق بموت الآخر منهما ، والله أعلم .

### في مال السيد المذبر

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر الرجل عبده وترك مالا غائبا وحاضرا لم يعق من المذبر شيء . إلا بما حضر في أيدي الورثة وعق في ثلث ما وصل إلى الورثة ولم يعق في الغائب حتى يحضر فيأخذ الورثة سهمين ويعق منه سهم وإن حضر فهلك قبل أخذ الورثة له كان كما لم يترك ويعق فيما علم للسيد من ماله دون ما لم يعلم ، وكان للورثة أخذ جميع ما في يد المذبر من مال أفاده قبل موت سيده فإذا مات وأفاد مالا بعد موت السيد فإن خرج من الثلث سلم إليه ماله كله وإن لم يخرج من الثلث سلم إليه من ماله الذي اكتسب بعد موت سيده بقدر ما يخرج منه من الثلث وسلم البقية إلى ورثة سيده ولا مال لمذبر ولا أم ولد ولا عبد أموال هؤلاء لساداتهم إذا اعتقوا أخذت أموالهم من أيديهم لأنكون الأموال إلا للأحرار والمكاتب إذا عتق ، وكان أفاد مالا في كتابته .

### تدبير النصراني

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه إذا دبر النصراني عبدا له نصرانيا فأسلم العبد النصراني قيل للنصراني إن أردت الرجوع في التدبير بعناه عليك وإن لم ترده قيل للنصراني لنحول بينك وبينه ونأخرجه وندفع إليك خراجة حتى تموت فيعتق عليك ويكون لك ولاؤه أو ترجع فبيعه وهكذا يصع في المكاتب وأم الولد تمنعه عن أم الولد حتى يموت فتعتق وعن المكاتب حتى يعجز فبيعه أو يؤدي فيعتق وفي النصراني المذبر قول آخر أنه يباع عليه بكل حال وللنصراني من مال مدبره وعبده وأم ولده مسلمين ما أسلم من أخذه .

### تدبير أهل دار الحرب

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه وإذا قدم الحربى دار الإسلام بأمان فدبر عبدا له فالتدبير جائز فإن أراد الرجوع إلى دار الحرب لم تمنعها وإن أسلم العبد المذبر قلنا للحربى إن رجعت في التدبير لم تمنعك الرجوع في وصيتك وبنا عليك العبد أيت أم أطعت لأننا لاندعك نملك مسلما لنا يبعه عليك وإن لم ترجع فأردت المقام خارجناه لك ومنعناك خدمته لك وإن أردت الرجوع إلى بلادك فإن رجعت في تدبيره بعناه وإن لم ترجع خارجناه ووكلت بخواجه إن شئت من يقبضه لك فإذا مات فهو حر ولو دبره في دار الحرب ثم خرج إلينا مقبيا على التدبير كان مذبرا ما لم يرجع في التدبير بأن يخرج من ملكه وفيه قول آخر أنه يباع بكل حال وكذلك لو اعتق في دار الحرب ثم خرجا إلى دار الإسلام ولم يحدث مسلما به فبعض يفصيه بإياه يسترقه به في دار الحرب بعد العتق كان حرا فإن قال قائل كيف يكون العتق في دار الحرب جائزا؟ قيل العتق إخراج ملك إلى صاحبه فهو إذا أخرج ماله إلى ملك صاحبه يبيع

أو ملك يصح ثم أسدا لم يرد إليه ما أخرج من ملكه إلى مثله الحكم فيه أن لا يرد عليه ما أخرج منه ما لم يحدث أخذا له في دار الحرب فإن أحدث أخذا له في دار الحرب فلا يخرج من يديه ما غلب عليه في دار الحرب والعنق إخراج شيء من يديه لم يرجع فإيا أخذه بعد إخراج له فلا يكون له أخذه بعد أن يصير إلى دار الإسلام . قال والحجة في هذا مكتوب في كتاب غير هذا .

### في تدبير المرتد

( قال الشيخ أبي ) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر المرتد ففیه أقاويل أحدها أنه . موقوف فإن رجع إلى الإسلام كان على تدبيره حتى يرجع فيه وهو على أصل ملكه وإن قتل فالتدبير باطل وماله فيء . ومن قال هذا القول قال إنما وقفنا ماله عند ارتداده لينكون فينا إن مات على الردة وراجعا إليه إن رجع فلما مات على الردة علمت أن رده نفسا صيرت ماله فينا والثاني أن التدبير باطل لأن ماله . موقوف يكون فينا وماله خارج إلا بأن يعود إليه فالتدبير والعنق باطل كله . ومن قال هذا القول قال إن ماله خرج من يديه إلا أن يعود وإنما يملكه بالعودة كما حقن دمه بالعودة فتدبيره كان وهو غير مالك وهذا أشبه الأقاويل بأن يكون صحيحا وبه أقول والثالث أن يكون التدبير ماضيا عاش أو مات لأنه لا يملك ماله إلا بموته وبموته يقع العنق . ومن قال هذا أجاز عقبه وجميع ماضيه في ماله ( قال الربيع ) للشافعي فيها ثلاثة أقاويل أصحها أن التدبير باطل .

### تدبير الصبي الذي لم يبلغ

( قال الشيخ أبي ) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر الغلام الذي لم يعقل ولم يبلغ ثم مات فالتدبير جائز في قول من أجاز الوصية لأنه وصية ولوليه في حياته يبيع مدبره في النظر له كما يكون له أن يوصى بعبده فيبيعه وإن مات جاز في الوصية وكذلك البالغ المولى عليه ومن لم يحجز وصيته ( قال ) ومن لم يبلغ فتدبيره باطل ولو بلغ ثم مات كان باطلا حتى يحدث له تدبيرا بعد البلوغ في حياته وإذا دبر المعتوه أو المغلوب على عقله لم يحجز تدبيره وإن كان يحجز ويفيق فذبر في حالة الإفاقة جاز وإن دبر في غير حال الإفاقة لم يحجز .

### تدبير المكاتب

( قال الشيخ أبي ) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر الرجل مكاتبه فإن أدى قبل موت السيد عتق بأداء الكتابة . وإن مات السيد ولم يؤد عتق بالتدبير وبطل ما كان عليه من النجوم إن حمله الثالث وإن لم يحمله الثالث عتق منه بقدر ما حمل الثالث وإن شاء إذا دبر قبل موت السيد أن يعجز كان له أن يعجز وكان لسيدته أخذ ما كان له من مال ولا تبطل الكتابة بالتدبير من قبل أنه إنما زاده خيرا ولم ينقصه ألا ترى أنه لو أعتق جاز عتقه وسقطت الكتابة عنه ولا يكون التدبير منقضا لشيء من الكتابة عنه من قبل أنه لم يقع له بالتدبير عتق بعد موتى وقع سقط ما يبق من الكتابة ( قال الشيخ أبي ) رضى الله تعالى عنه وإذا مات السيد وله مكاتب لم يبيع المكاتب ولا كتابته في دينه وبور . بنجومه في دينه فإذا عجز بيع في الدين وكان رقيقا والمكاتب يخالف المدبر ، المدبر يباع فيه لأنه وصية وبيعه سيد في حياته والمكاتب لا يبيعه سيده في دين ولا غيره ولا بعد موته حتى يعجز ولو كان عبدا بين اثنين فذبر أحدهم نصيبه ثم أعتق الآخر نصيبه وهو مؤسر ففيه قولان أحدهما أنه حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه لأن التدبير



ليس يعتق بتات ولا يحول بين السيد وبين بيعه وبه أقول وإن كان ميسرا فصقه حر ونصفه الآخر مدبر والقول الثاني أنه لا يعتق منه إلا ماعتق والنصف الآخر مدبر بحاله يرجع فيه صاحبه متى شاء .

### مال المدبر

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه وما اكتسب المدبر في تدبيره من شيء ثم اعتق بعد موت سيده فهو مال لورثة سيده لأن المدبر لا يملك شيئا إلا شيئا كسبه بعد العتق وما يملك المملوك من شيء فإنما يملكه سيده وكذلك لسيده قبض جميع ماله قبل الرجوع في تدبيره بأي وجه كان الملك بكسب أو هبة أو وصية أو جناية جنبت عليه أو غير ذلك ولو ثبت المدبر على تدبيره حتى مات سيده فعتق ويده مال بقرانه إنما أفاده قبل موت سيده كان ميراثا لسيده ولو قال أفدته بعد موت سيدي كان القول قوله مع يمينه وعلى الورثة البينة أنه كان مملكته قبل موت سيده فإن جاء بها على المال أو بعضه أخذوا ما أقاموا عليه البينة وإن لم يأتوا بها كان ما في يديه له ولو كان ذلك بعد موت سيده إيساعة لأن كثير المال قد يفاد في ساعة ويتعذر قليله في الزمان الطويل فإذا أمكن بوجه أن يملك مثل ذلك المال فالقول فيه قوله مع يمينه ( قال الشافعي ) ولو اختلف المدبر وورثة من دبره في مال في يده فأقام المدبر البينة أنه أفاده بعد موت سيده والورثة البينة أنه أفاد ذلك المال قبل موت سيده كانت البينة بينة المدبر والقول قوله لأنهم مستوون في الدعوى والبينة ولو فضل في كينونته في يده فهو أرجح منهم سببا ولو كان في يده مال فأقام الورثة البينة أنه كان في يده وسيده حتى وقال المدبر كان في يدي لغبري وإنما ملكته بعد موت سيدي كان القول قوله مع يمينه ولا أخرجه من يديه حتى يقول الشهود كان في يديه يملكه أو هو يملكه فإذا أثبتوا عليه هذا أخرجه من يديه وسواء جميع حكم المدبر كان المدبر صغيرا أو كبيرا مسلما أو كافرا أو امرأة أو رجلا .

### ولد المدبر

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه وإذا أذن الرجل لمدبره فشكح قبل التدبير أو بعده فسواء وما ولد له فحكم المولود في الحرية والرق حكم الأم التي ولدت له وإن كانت حرة كان حرا وإن كانت أمة كان عبدا كما يكون هذا في الحر والعبد غير المدبر ( قال الشافعي ) وليس للعبد ولا للمدبر ولا من لم تكمل فيه الحرية أن ينكح إلا بإذن سيده وليس له أن يتسرى بحال وإذا أذن له سيده بالتسرى ففسر دُرانا عنه الحد بالمشبهة وألحقنا به الولد وفرقنا بينهما متى علمنا فإن لم نعلم حتى مات السيد وملك المدبر الأمة لم تكن الأمة أم ولد له بذلك الولد بحال لأنه طء فاسد لاوطء ملك صحيح ولا تكون الأمة أم ولد حتى يكون الولد والوطء من مالك لها حر كامل الحرية .

### ولد المدبرة ووطؤها

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه وللسيد المدبرة أن يطأها لأنها على الرق ( قال ) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه دبر جارتين له فكان يطأهما وهما مدبرتان ( قال الشافعي ) وإذا دبر الرجل أمة فولدت بعد تدبيرها في بقية عمرها وهى مدبرة فسواء والقول فيهم واحد من قولين كلاهما له مذهب والله تعالى أعلم فأما أحدهما فإن سيد المدبرة لما دبرها ولم يرجع في التدبير فكانت مملوكة موقوفة العتق ما لم يرجع فيها مدبرها بأن يخرجها من

ملكه وكان الحكم أن ولد لكل ذات رحم بمنزلها إن كانت حرة كان حراً وإن كانت مملوكة كان عبداً لا وقت فيها غير الملك كان مملوكاً كان ولد المدبرة بمنزلها يعقون بعنفها ويرقون برقها وقد قال هذا بعض أهل العلم ومن قال هذا القول انبى أن يقول فإن رجح السيد في ولدها كان له ولم يكن ذلك رجوعاً في تدبير أمه . وكذلك إن رجع في تدبيرها لم يكن رجوعاً في تدبير من ولدت وهي مدبرة والرجوع أن يخرج من ملكه فإن قال قائل فكيف يكون له الرجوع في تدبيرها ولا يكون رجوعه في تدبيرها رجوعاً في تدبير ولدها وإنما ثبت له التدبير بأن أمه مدبرة فحكمنا أنهم كمن ابتدئ تدبيره ولم يحكم لهم أنهم كمن مضوا منها فما الدليل على ذلك ؟ قيل ألا ترى أن قيمتهم أو كانت مثل قيمتها أو أقل أو أكثر ثم مات السيد قوموا كما تقوم أمهم ولم يعقوا بغير قيمة كما لا تعق أمهم بغير قيمة فإذا حكمنا بهذا جعلنا حكمهم كحكم أنفسهم وإن ثبت ذلك بها ولو جعلت حكمهم حكم أمهم وجعلت القيمة لها دونهم ولم أجعل له الرجوع فيهم دونها وجعلناه إذا رجع فيها راجعاً فيهم وجعلناهم رقيقاً لو ماتت قبل موت سيدها وأبطلنا تدبيرهم إذا لم تعق أمهم فهذا لا يجوز أن يقول هذا القول والله تعالى أعلم ( قال الشيخ أبي ) وسواء كان ولدها ذكراً أو إناثاً فإن ولدت ذكراً أو إناثاً فأولاد الإناث بمنزلة أمهاتهن سواء والقول في الرجوع فيها وفيهم وترك الرجوع والرجوع في أمهاتهم دونهم وفيهم دون أمهاتهم كالقول في بنات المدبرة نفسها وولد الذكور بمنزلة أمهاتهم إن كن حرائر كانوا أحراراً وإن كن إماء كانوا إماء ( قال ) وإذا دبر أمه فولدت أولاداً بعد التدبير فالقول فيها وفيهم كما وصفت فإن رجع في تدبيرها ثم ولدت أولاداً لأقل من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر لأن العلم قد أحاط أن التدبير قد وقع عليها وإن ولدت ستة أشهر فصاعداً بعد الرجوع فالولد ولد مملوك لا تدبير له إلا أن يحدث له السيد تدبيراً ( قال الشيخ أبي ) وإذا دبر جارية له . ثم قال تدبيرها ثابت وقد رجعت في تدبير كل ولد تلده ولا ولد لها فليس هذا بشيء لأنه لا يرجع إلا فيما وقع له تدبير . فأما ما لم يملك ولم يقع له تدبير في أي شيء يرجع لشيء له يرجع فيه وإذا ولدت المدبرة ولداً فاختلف السيد فيه والمدبرة أو المدبرة وورثة السيد بعد موت السيد فقال السيد أو الورثة ولديه قبل التدبير وقالت المدبرة بل ولدته بعد التدبير فالقول قول السيد أو الورثة لأنهم مالكون وهي مدعية إخراج ملكهم من أيديهم . وعلى من قلت القول قوله اليقين بما قال فإن أقامت بيته بما قالت كانت البيعة العادلة أولى من اليقين الفاجرة وإن أقامت بيته وأقام السيد أو ورثته بيته بدعواهم كانت بينهم أولى وكان ولدها رقيقاً من قبل أنهم مملوكون في أيديهم فضل كيونتهم في أيديهم بالملك فهي وهم مدعون ومقيدون بيته ولو كانت أمة بين اثنين فدبرها ثم جاءت بولد فدفعاه أحدهما كان ابنه وضمن نصف قيمته ونصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه إن شاء شريكه لأن مشيئته أخذ قيمتها رجوع في تدبيرها وكانت أم ولد له ولو ألفت الولد الذي ادعى ميتاً لم يكن له قيمة ولو جنى إنسان جناية فأخذ لها أرشاً كان الأرض بينهما والقول الثاني أن الرجل إذا دبر أمه فولدت بعد التدبير أولاداً فهم مملوكون وذلك أنها إنما هي أمته موصى لها بعقها لصاحبها الرجوع في عتقها وبيعها فليست هذه حرة ثابتة وهذه أمة موصى لها والوصية ليست بشيء لازم هو شيء يرجع فيه صاحبه وأولادها مملوكون وقد قال هذا غير واحد من أهل العلم ( قال الشيخ أبي ) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أولاد المدبرة مملوكون وقال هذا غير أبي الشعثاء من أهل العلم والله سبحانه وتعالى أعلم ( قال الشيخ أبي ) والعق مخالف للتدبير عند كل أحد ولو اعتق رجل أمة لها ولد لم يعق ولدها بعقها بحال إلا أن يعقهم .

## في تدبير ما في البطن

( قال الشيخ الثاني ) رضى الله تعالى عنه : وإذا دبر الرجل ما في بطن أمته فليس له بيعها إلا أن يريد بيعها الرجوع عن التدبير ولو أعتقه لم يكن له بيعها وإنما قلنا لا يكون له بيعها لأن لا أعلم مخالفا في أن الأمة إذا بيعت أو وهبت أو أعتقت حاملا كان ما في بطنها تبعها ما لم يزايلها كبعض بدنها يملكه من يملكها ويعتق بعتها فحكمه كحكم عضو منها ما لم يزايلها لم يجوز أن تباع أمة حامل لأن حكم حملها كحكمها ولو باع الذي دبر ولدها أمه وهي حامل به فقال أردت الرجوع في تدبيرى الولد كان البيع جائزا أو قال لم أرد أنه كان البيع مردودا ولو باع أمة واستثنى ما في بطنها فإن ولدت لأقل من ستة أشهر فالولد مدبر إن كان دبره وحر إن كان أعتقه وإن لم تلد إلا لسنة أشهر فصاعدا من يوم كان التدبير أو العلق لم يكن مدبرا ولا حرا وإن ولدت ولدتين أحدهما لأقل من ستة أشهر والآخر لأكثر من ستة أشهر فهو من حمل واحد وحكمه وحكم واحد فإذا كان بعضه لأقل من ستة أشهر كان معتقا أو مدبرا وكل من معه في ذلك الحمل ولو دبر ما في بطنها أو أعتقه ثم باعها فولدت قبل ستة أشهر كان الولد معتقا أو مدبرا والبيع باطل وإن ولدت بعد ستة أشهر ففيها قولان . أحدهما : أنه لما كان ممنوعا من البيع ليعرف حال الحمل فيباع في تلك الحال كان البيع مردودا بكل حال لأنه في وقت كان فيه ممنوعا . والآخر : أن البيع جائز ولو قال لأمته ولدك ولد مدبر لم يكن هذا تدبرا إلا أن يريد به تدبرا .

## في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض

( قال الشيخ الثاني ) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر الرجل في صحته رقيقا أو بعضهم قبل بعض وفي مرضه آخرين كذلك وأوصى بعتق آخرين بأعيانهم فلا يبدى واحد منهم على واحد كما لو أوصى لرجل بوصية صحيحة وآخر مريضا لم يبدأ قديم الوصية على حديثها لأنه شيء أوقعه لهم في وقت واحد وكانوا إنما يدلون في ذلك الوقت معا بحجة واحدة وهي أن الوصية واقعة لهم يوم كان ذلك الوقت فإن خرجوا من الثالث عتقوا معا وإن لم يخرجوا أفرع بينهم فأعتق من خرج له سهم العتق حتى يستوعب ثلث الميت قواما على الذين أفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم حين أعتقهم المريض فأعتق ثلث الميت وأرى ثلثي الورثة .

## الخلاف في التدبير

( قال الشيخ الثاني ) رضى الله تعالى عنه : فخالفا بعض الناس وأجرى في المدبر خلافا سأحكى بعضه إن شاء الله تعالى فقال لي بعض من خالفنا فيه على أي شيء اعتمدت في قولك المدبر وصية يرجع فيه صاحبه متى شاء ؟ قلت على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي قطع الله بها عذر من علمها قال فعدنا فيه حجة قلنا فاذكرها . قال : ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثكم باعه ولم يسأله صاحبه بيعه ؟ قلت العلم يحيط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يبيع على أحد ماله إلا فيما لزمه أو بأمره ؟ قال فأبهما باعه ؟ قلت أما الذي يدل عليه آخر الحديث في دفعه إياه إلى صاحبه الذي دبره فإنه دبره وهو يرى أنه لا يجوز له بيعه حين دبره وكان يريد بيعه إما محتاجا وإما غير محتاج فأراد الرجوع فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم

فباعه وكان في بيعه دلالة على أن بيعه جائز له إذا شاء وأمره إن كان محتاجاً أن يبدأ بنفسه فيمسلك عليها يرى ذلكاً  
للاحتياج إلى الناس قال فإن قال قائل فإنما روي عن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إنما باع خدمة المدير ( قال الشيخان ) فقلت له ما روى هذا أحد عن أبي جعفر فيما علمت ثبت حديثه  
ولو رواه من ثبت حديثه ما كان لك فيه حجة من وجوه . قال وما هي ؟ قلت أنت لانتبت المنقطع لو لم يخالفه غيره  
فكيف تثبت المنقطع يخالفه النص الثابت ؟ قال فهل يخالفه ؟ قلت ليس بحديث واحتاج إلى ذكره فأذكره على ما فيه  
ال لو ثبت كان يجوز أن أقول باع النبي صلى الله عليه وسلم رقبة مدير كما حدث جابر وخدمة مدير كما حدث محمد  
ابن علي ( قال الشيخان ) فإن قلت إنه يخالفه قلت هو أدل لك على أن حديثك حجة عليك قال وكيف ؟ قلت إن  
كان محمد بن علي قال للمدير الذي روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع رقبته إنما باع النبي صلى الله عليه وسلم  
خدمته كما قلت فغلط من قال باع رقبته بما بين الخدمة والرقبة كنت خالفت حديثنا وحديث محمد بن علي قال  
وأين ؟ قلت أتقول إن بيعه خدمة المدير جائز قال لأنهما غرر فقلت فقد خالفت ما روي عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال فعله باعه من نفسه قلت جابر سمى باعه بثمانمائة درهم من نعيم النجاشي ويقول عبد قبطي يقال له يعقوب  
مات عام أول في إمارة ابن الزبير فكيف يوهم أنه باعه من نفسه ؟ قلت له روى أبو جعفر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قضى باليمين مع الشاهد فقلت مراسلاً وقد رواه معه عدد فطرحته وروايته يوافقه عليها عدد فيها حديثان  
متصلان أو ثلاثة صحيحة ثابتة وهو لا يخالفه فيه أحد برواية غيره وأردت تثبت حديثاً رويته عن أبي جعفر يخالفه  
فيه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أبعد ما بين أقاويلك وقلت له وأصل قولك أنه لو لم يثبت عن النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً لا يخالفه فيه غيره لزمك وقد باعت عائشة مديرة لها  
فكيف خالفتم مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم وأنتم روون عن أبي إسحاق عن امرأته عن عائشة شيئاً  
في البيوع تزعم وأصحابك أن القياس غيره وتقول لا أخالف عائشة ثم تخالفها ومعهما سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والقياس والمعقول ( قال الشيخان ) وقلت له وأنت محجوج بما وصفنا من سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم التي لا عذر لأحد في تركها ولو لم تكن فيما نثبت محجوجاً كنت محجوجاً بقول عائشة فيما تزعم أنك تذهب  
إليه ولو لم يكن لعائشة فيه قول كنت محجوجاً بالقياس ومحجوجاً بحجة أخرى قال وما هي ؟ قلت : هل يكون  
لك أن تقول إلا على أصل أو قياس على أصل ؟ قال لا قلت والأصل كتاب أو سنة أو قول بعض أصحاب رسول الله  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع الناس قال لا يكون أصل أبداً إلا واحداً من هذه الأربعة قلت وقولك  
في المدير داخل في واحد من هذه الأربعة ؟ قال لا قلت أفقياس على واحد منها قال أما قياساً في كل شيء فلا قلت  
فمع أي شيء هو قياس ؟ قال إذا حملته التملك ومات سيده عتق قلت نعم بوصيته كعتق غير المدير قال فهو قول أكثر  
الفقهاء قلت بل قول أكثر الفقهاء أن يباع قال لسننا نقوله ولا أهل المدينة قلت جابر بن عبد الله وعائشة وعمر  
ابن عبد العزيز وابن المنكدر وغيرهم يبيعه بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من المسلمين وعندك بالمرأى  
من يبيعه وقول أكثر التابعين يبيعه فكيف ادعيت فيه الأكثر والأكثر من مضى عليك مع أنه لا حجة لأحد  
مع السنة وإن كنت محجوجاً بكل ما ادعيت وبقول نفسك قال وأين ذلك من قول نفسي ؟ فقلت أرأيت المدير لم اعتقه  
من الثلث واستسعيه إذا لم يخرج من الثلث أرأيت لو كان العتق له ثابتاً كهو لأم الولد ألم تعتقه فارغاً من المال  
ولا تستسعيه أبداً قال إنما فعلت هذا لأنه وصية قلت أرأيت وصية لا يكون لصاحبها أن يرجع فيها قال لا غير

المدير قلت أفيجوز أن تفرق بين الوصايا فتجعل لأصحابها في بعضها الرجوع ولا تجعل له في بعض بلا خسر يلزم فيجوز عليك أن يرجع الموصى في المدير ولا يرجع في عيبد لو أوصى بعقده غير مدير قال الناس مجتعمون على أنه يرجع في الوصايا ومتفرقون في الوصية في المدير قلت فإن اجتمعوا على أن يكون التدبير وصية على أن له أن يرجع في جميع الوصايا غيره واختلفوا فيه فكيف لم تجعل القول قول الذين قالوا يرجع فيه فتستدل على أن من قال لا يرجع فيه قد ترك أصل قوله في أنه وصية إذا كان يردده فيما سواه من الوصايا ( قال الشافعي ) ثم ذكرت أن قائل هذا القول يقول لو قال لعبد إذا مات أنا وفلان فأنت حر كان له أن يبيعه ولو قال إذا جاءت السنة فأنت حر كان له أن يرجع فيه فقلت فكيف زعمت أن له أن يرجع في هذا ولا يرجع في قوله إذا مات فأنت حر؟ فقال ما هما في القياس إلا سواء والقياس أن يرجع فيه كله لأن أصل الأمر فيه أن هؤلاء ممالك له أوصى لهم بالمتقى في وقت لم يقع فثبت لهم به حرية قلنا فهذه الحجة عليك في المدير قال وأخرجت المدير اتباعا والقياس فيه أن له أن يرجع فيه قلنا فمن اتبعته فيه إن كان قال قولك أحد أكثر من سعيد بن المسيب فأذكره فقد خالفت القياس كما زعمت وخالفت السنة والأثر وأنت تترك على سعيد بن المسيب أقاويل له لا يخالفه فيها أحد وتزعم أن لمست عليك فيه حجة والذين احتجبت بموافقتهم من أهل ناحيتنا بخالفونك في المدير نفسه فيبيعونه بعد موت سيده إذا كان على سيده دين ولم يدع ما لا قال هؤلاء باعوه في الحين الذي صار فيه حرا ومنعوه من البيع قبل أن يصير حرا قلت ويقولون أيضا إذا كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما تقاوماه فإن صار للذي لم يدبر بطل التدبير فقال وهذا أعجب من القول الأول لأنهم أبطلوا التدبير والسيد لا يريد إبطاله وجبروا المالكين على التقاوم وهما لا يريدانه ولا واحد منهما فهذان أبعد قولين قالهما أحد من الصواب قلت فإذا كانت حجتك بأن وافق هؤلاء في معنى من قولك وأنت تستدرك في قولهم ماتقول فيه هذا القول أفترى فيك وفيهم حجة على أحد لو خالفكم؟ قال ما فينا حجة على أحد قلت ولو لم يكن مع من خالفكم سنة ولا أثر قال ولو قلت فإن الحجة في السنة قال الحجة مع من معه السنة قلت ولو لم يكن مع من خالفكم سنة كانت الحجة مع من معه الأثر قال : نعم قلت فهما معا معنا قلت ولو لم يكن أثر كانت الحجة مع من معه القياس؟ قال نعم قلت وأنت وغيرك تشهد لنا أن السنة والأثر والقياس معنا فكيف ذهبت عن هذا كله؟ فرجع بعض أهل العلم منهم عندهم إلى قولنا في المدير ( قال الشافعي ) وأخبرني عن أبي يوسف أنه قال السنة والأثر والقياس والمقول قول من قال يباع المدير وما رأيت أشد تناقضا من قولنا فيه وإسكن أصحابنا غلبونا وكان الأغلب من قوله الأكثر لم يرجع عنه مع هذه المقالة وقد حكى لي عنه أنه اشترى مديرا وباعه وقال هذه السنة والله تعالى أعلم ( قال الشافعي ) قال لي قائل منهم لا يشك أهل العلم بالحديث أن إدخال سفيان في حديث عمرو وأبي الزبير فباع النبي صلى الله عليه وسلم مديره غلط إلا أن الحفاظ كما قلت حفظوه عن عمرو ابن دينار وعن أبي الزبير بسياق يدل على أن سيده كان حيا ولو لم يعلم أن مثل هذا غلط لم نعرف غلطا ولا أمرا صحيحا أبدا وإسكن لو كان صحيحا لا يخالفه غيره أن النبي صلى الله عليه وسلم باع المدير بعد موت سيده الذي دبره ما كان القول فيه إلا واحدا من قولين أحدهما أن التدبير لا يجوز إذا لم يكن أنه باعه في دين على سيده لأن أقل أمره عندنا وعندك إذا كان التدبير جائزا أن يعتق ثلثه إن لم يكن على سيده دين وهذا أشبه بظاهر الحديث الثاني أن الناس إذا اجتمعوا على إجازة التدبير فلا يكون أن يجهل عامتهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبعه النبي صلى الله عليه وسلم وشئ منه يخرج من الثالث وإن لم يكن ذلك مؤدى في الحديث قال ولو لم يكن ذلك حجة في المدير إلا هذا وكان صحيحا

اكانت لك الحجة ؟ فقلت : نعم فقال وماهى . قلت لو باعه النبي صلى الله علىه وسلم بعد الموت استدلت على أن الحرية لم تتم فيه وأنه وصية وأن الوصايا تكون من الثلث وذلك أنى رأيت أم الولد تعتق فارغة من المال والمكاتب لا تبطل كتابته بموت سيده فلما بطلت وصية هذا وجازيعة استدلت على أن بيعه في الحياة جائز لأنه وصية من الوصايا له الرجوع فيها كما يرجع في الوصايا وأنه خارج من معنى من ثبت له العتق لأن المكاتب يرق إذا عجز فلا تبطل كتابته حتى يكون يبطلها هو فبطل بالعجز وكان بسبب من حرية فلم تبطل حتى يبطلها هو ويبطل تدبير المدبر واستدلت على أن المدبر وصية وإن صار إليه عتق فبالوصية لا بمعنى حرية ثابتة ( **قَالَ الشَّافِعِيُّ** ) وزعم آخر قال فبطل قوله لا يباع المدبر لأن سيد المدبر إذا أذن دنيا يحيط بماله لم يبيع مدبره في دينه ولا في جنابة لو جناها المدبر لأنه محبوس على أن يموت سيده يعتق بموته فإن مات سيده وعليه دين يبيع في دينه وكذلك إن كانت على المدبر جنابة لم يبيع في جنابته فبعضه من أن يباع وسيده حتى قبل يقع له العتق وقد يموت المدبر قبل سيده فيموت عبداً لأنه لا يقع عليه العتق عنده إلا بموت سيده فلما مات سيده وانقضى عنه الرق عنده ووقع عتقه بباعه في جنابة نفسه ودين سيده فباعه في أولى حالة أن يمنعه فيها من البيع ومنعه البيع في أولى حالة أن يبيعه فيها والله المستعان وإياه أسأل التوفيق ( **قَالَ الشَّافِعِيُّ** ) فإن قال فإني إنما بعته بعد موت سيده لأنه مات ولا مال له وإنما هو وصية ولا تكون الوصايا إلا من الثلث قبل فذلك الحجة عليك أن تجعله كالوصايا في أن ترقه إذا لم يخرج من الثلث وتنع من أن تجعله من الوصايا فتجعل أصاحه الرجوع فيه كما يرجع في الوصايا فإن قلت إن فيه حرية والحرية لا ترد ؟ قلت فقد رددتها حين وقعت وإن اعتلت بإفلاس سيده فقد نفلس وله أم ولد فلا يردها وينفذ عتقها وقد نفلس وله مكاتب قد كاتبه على نجوم متباعدة فلا تنقض كتابته ولا يرقه بعد موته إلا بما يرقه به في حياته وقد قلت في أم ولد النصراني تسلم وهى حرة ولم يمت سيدها فيأتى الوقت الذى يقع فيه عتقها حين صار فرجها من سيدها ممنوعاً وأنت لا ترضى الاستسعاء بالدين قالوا مطلقاً لا يباع المدبر قالوا هو حر ويسمى في بيعته وكذلك قالوا في أم ولد النصراني فقولهم على أصل مذهبهم أشد استقامة من قولك على أصل مذهبك أفرايت الرجل إن كان إذا أفلس عبده بمنزلة الميت يباع ماله ويحل ماله يمكن حل من ديونه فكيف لم يبيع مدبره كما باعه بعد الموت وأحل ديونه بعد الموت ؟ فإن قال قائل فقد يفيد مالا قيل فلم أرك انتظرت بدين عليه إلى مائة سنة وجعلته حالا بموته فإن قلت إنما أحكم عليه حكم ساعته وذلك حكم الموت فكذلك يبيع مدبره بإفلاسه وقد يمكن في الموت أن يظهر له مال بعد موته لم يكن عرف فإست أراه ترك إرفاقه بعد الموت بما يمكن ولا يبيعه في الحياة في إفلاس صاحبه بحكم ساعته ولا سوى بين حكمه في موت ولا حياة وقد أرقه في الحياة بغير إفلاس ولا رجوع من صاحبه فيه حيث لم يرقه من أرق المدبر ولا أحد غيره لأن من أرقه في الحياة إنما أرقه إذا رجع فيه صاحبه وقال إذا كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما تقاوماً فإن صار للذى دبره كان مدبراً كله وإن لم يشتره الذى دبره انتقض التدبير إلا أن يشاء الذى له فيه الرق أن يعطيه الذى دبره ببيعته فيلزمه ويكون مدبراً ( **قَالَ الشَّافِعِيُّ** ) ولا يجوز في قوله والله تعالى أعلم لا يباع المدبر ما عاش سيده إلا أن يكون مدبراً كله ويضمن الذى دبره لشريكه نصف قيمته لأن التدبير عنده عتق وكذلك هو عنده لو عتقه ولا يجوز في قوله أن ينتقض التدبير لأنه إذا جعل لسيده المدبر نقض التدبير فكيف جعل له نقض التدبير إذا لم يشتر المدبر إن كان إذا نقض التدبير فقد جعل له فأثبت عليه في موضع غيره وقد ذكرناه وإن كان لم يرد نقضه فقد جعل له نقضه وهو لا يريد وما معنى يتقاومانه وهما لا يريدان التقاوم ولا واحد منهما ؟ ما أعرف له « يتقاومانه » وجهها في شيء من العلم

والله المستعان والقول فيه في قول من لا يبيعه ما وصفت من أنه مدبر كله وعلى المدبر السيد نصف قيمته وهكذا قال من قال لا يباع المدبر فأما نحن فإننا إذا جعلنا لسيده نقض تديره وبيعه فتديره وصية وهو بحاله مدبر النصف مرقوق النصف لالشريك لأنه لم يمتقه فيضمن لشريكه نصف قيمة العبد ويعتق عليه .

### المكاتب : بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال قال الله عز وجل «والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم» أخبرنا عبد الله بن الحارث ابن عبد الملك بن جريج أنه قال لعطاء ما الخير؟ المال أو الصلاح أو كل ذلك؟ قال ما رآه إلا المال قلت فإن لم يكن عنده مال وكان رجلا صدق؟ قال ما أحسب خيرا إلا ذلك المال قال مجاهد «إن علمتم فيهم خيرا» المال كائنه أخلاقهم وأديانهم ما كانت ( قال الشافعي ) والخير كله يعرف ما أريد منها بالخطابة بها قال الله عز وجل «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية» ففعلنا أنهم خير البرية بالإيمان وعمل الصالحات لا بالمال وقال الله عز وجل «والذين جعلناهم لكم من شعائر الله لكم فيها خير» ففعلنا أن الخير المنفعة بالأجر لأن لهم في البدن مالا وقال عز وجل «إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا» ففعلنا أنه إن ترك مالا لأن المال المتروك وبقوله «الوصية للوالدين والأقربين» قال فلما قال الله عز وجل «إن علمتم فيهم خيرا» كان أظهر معانيها بدلالة ما استدللنا به من الكتاب قوة على اكتساب المال وأمانة لأنه قد يكون قويا فيكسب فلا يؤدي إذا لم يكن ذا أمانة وأميناً فلا يكون قويا على الكسب فلا يؤدي قال ولا يجوز عندي والله تعالى أعلم في قوله «إن علمتم فيهم خيرا» إلا هذا وليس الظاهر أن القول إن علمت في عبدك مالا بمعنىين أحدهما أن المال لا يكون فيه إنما يكون عنده لآفيه ولكن يكون فيه الاكتساب الذي يفيد المال والثاني أن المال الذي في يده لسيده فكيف يكون أن يكتبه بماله إنما يكتبه بما يفيد العبد بعد بالكتابة لأنه حينئذ يمنع ما أفاد العبد لأداء الكتابة قال ولعل من ذهب إلى أن الخير المال أنه أفاد بكسبه مالا للسيد فيستدل على أنه كم يقدر مالا يعتق به كما أفاد أولا والعبد والأمة البالغان في هذا سواء ، كانا ذوى صنعة أو غير ذوى صنعة ، إذا كان فيهما قوة على الاكتساب والأمانة .

### ما يجب على الرجل يكتاتب عبده قويا أمينا

( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رضي الله عنه قال أخبرنا عبد الله بن الحارث عن ابن جريج قال قلت لعطاء أوجب على إذا علمت أن فيه خيرا أن أكتابه ؟ قال ما رآه إلا واجبا وقالها عمرو بن دينار وقلت لعطاء أنأثرها عن أحد ؟ قال لا ( قال الشافعي ) أما إذا كان المملوك قويا على الاكتساب غير أمين أو أمينا غير قوى فلا شك عندي والله تعالى أعلم في أن لا يجب مكاتبته على سيده وإذا جمع القوة على الاكتساب والأمانة فأوجب إلى سيده أن يكتبه ولم أكن أمتنع - إن شاء الله - من كتابة مملوك لى جمع القوة والأمانة ولا لأحد أن يمتنع منه ( قال الشافعي ) ولا يبين لى أن يجبر الحاكم أحدا على كتابة مملوكه لأن الآية محتملة أن تكون إرشادا وإباحة لكتابة يتحول بها حكم العبد عما كان عليه لاحتمال ما أبيع الصيد المحظور في الإحرام بعد الإحرام والبيع بعد الصلاة لأنه حتم عليهم أن يبيدوا ويبيعوا وقد ذهب هذا المذهب عدد ممن ألفت من أهل العلم فإن قيل فهل فيه دلالة غير ما وصفت ؟ قيل أرأيت إذا قيل فكتبوهم هل يجوز أن يقال أوجب كما وجبت المنفعة إلا وهو محدود بأقل ما يقع عليه

اسم الكتابة أو الغاية معلومة فإن قيل لا فلا يخالف أحد علمته في أن عبداً لرجل منه ألب لو قال له كاتبني على ثلاثمائة درهم في ثلاث سنين لم يجب عليه أن يكتبه على هذا فإذا قيل فعلى كم؟ فإن قال السيد أكتبك على ألف فأبى العبد أخرج السيد من أن يكون خالف أن يكتبه ؟ فإن قيل نعم قيل فهل يجبر على أن يكتبه على قيمته<sup>(١)</sup> قيل فالكتابة إنما تكون ديناً والقيمة لا تكون بالدين ولو كانت بدن لم تكن إلا على من له ذمة تلزمه بكل حال والعبد ليست له ذمة تلزمه بكل حال ( قال الشيخ زيني ) وملاك الله عز وجل العباد رقيقهم ولم أعلم محالاً في أن لا يخرج العبد من يدي سيده إلا ببطاعته فهل<sup>(٢)</sup> هذا لم يبين أن أوجب على السيد أن يكتب عبده وكذلك المدير والمديرة وأم الولد لأن كلاً لم يخرج من ملك اليمين قال والعبد والأمة في هذا سواء لأن كلاهما ملكت اليمين ولو أجر رجل عبده ثم سأله العبد أن يكتبه لم يكن ذلك له من قبل حق المستأجر في إجارته فإن العبد ممنوع من الكسب بخدمة مستأجره ولو كاتبه وهو أجير كانت الكتابة منسوخة ولو فسخ المستأجر الإجارة لم يحز الكتابة حتى يحدد السيد كتابته برضا العبد وفي قول الله عز وجل « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكانت بهم » دلالة على أنه إنما اذن أن يكتب من يعقل لامن لا يعقل فأبطلت أن تنتمى الكتابة من صبي ولا معتبه ولا غير البالغ بحال وإنما أبطلنا كتابة غير البالغين والمغلوبين على عقولهم كاتبوا عن أنفسهم أو كاتب عنهم بهذه الآية . وإنما أبطلنا أن يكتب المحجور عليه الذي لا أمر له في ماله وأن يكتب عنه وليه لأنه لا نظر في الكتابة له وإنه عتق وليس له أن يعتق .

### هل في الكتابة شيء تكرر

( قال الشيخ زيني ) رضى الله تعالى عنه وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير قوى ولا أمين أو لا أمانة كذلك أو غير ذات صنعة لم أكره ذلك من قبل تطوعه بالكتابة وهي مباحة إذا أيجت في القوى الأمين أيجت في غيره . والثاني من قبل أن المكاتب قد يكون قويا بما فرض الله عز وجل له في الصدقات فإن الله تبارك وتعالى فرض فيها للرقاب وهم عندنا المكاتبون ولهذا لم أكره كتابة الأمة غير ذات الصنعة لرغبة الناس في الصدقة متطوعين على المكاتبين قال ولم يشبه الكتابة أن تكلف الأمة الكسب لأنها لاحق لها إذا كلفت كسباً بالكتابة في الصدقات ولا رغبة الناس في الصدقة عليها متطوعين كرغبتهم في الصدقة عليها مكتابة ( قال ) وعلى الحاكم أن يمنع الرجل أن يخرج عبده إذا كان ذا صنعة مكتسباً إذا كره ذلك العبد ولكن يؤجره وينفق عليه إن شاء ولا أكره لأحد أن يأخذ من مكاتبته صدقات الناس فريضة ونافلة فأما الفريضة فهي كما ملك المكاتب وأما النافلة فهي صاره بالعتاء والقبض وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكل كل الصدقة فأكل من صدقة تصدق بها على بريرة وقال هي لنا هدية وعليها صدقة وكذلك الصدقة على المكاتب وهي للسيد تحق كحق الترميم على رجل تصدق عليه ( قال ) ومن أين أدى المكاتب إلى سيده حلالاً له فعله أن يقبله ويجبر على قبوله إلا أن يعلم أنه أدى إليه من حرام فلا يعمل قبول الحرام ( قال ) فإن قال المكاتب كسبته من حلال جبر الحاكم سيده على أخذه أو إيرائه منه ولا يحل لسيده أخذه إذا علمه من حرام فإن سأل سيد العبد الحاكم إخلاف مكاتبه ما أصابه من حرام فعلى الحاكم أن يحلفه فإن

(١) قوله : قيل فالكتابة الخ ، كذا بالنسخ ، ولعل فيه سقطاً ، والأصل « فإن قيل نعم قيل فالكتابة الخ »

وحرر ، كتبه مصححه .

(٢) قوله : فهل هذا لم يبين أن أوجب الخ ، كذا بالأصل ، والمقام يعطى أن يكون الصواب « فهذا لم يبين أن أوجب الخ » أو « فهل هذا لم يبين أن لا أوجب الخ » اهـ مصححه .



بشكل وحلف السيد لقد أصابه من حرام لم يجبره على أخذه وقال للمكاتب أد إليه من حلال أو من شيء. لانعرفه حراماً فإن فعل جبره على أخذه وإلا عجزه إن شاء سيده (قال) ولا يجبره إلا على أخذ الذي كاتبه عليه إن كاتبه على دنائير لم يجبره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عرض لم يجبره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عرض لم يجبره على أخذ قيمته ولكنه لو كاتبه على دنائير جواد فأدى إليه من رأسه مثاقيل جواد أجبره على أخذها لأن اسم الجودة يقع عليها وعلى مادونها وهي تصلح لما لا تصح له الجواد غيرها من دنائير أو دراهم مما يقع عليه اسم الجودة ولو كاتبه على دنائير جدد جواد من ضرب سنة كذا فأدى إليه خيراً منها من ضرب غير تلك السنة فإن كانت الدناير التي شرط تنفق يبلده ولا يتفق بها الذي أعطاه لم يجبر عليها وإن كانت خيراً وهكذا هذا في التمر والعروض ولو كاتبه بتمر عجوة فأدى إليه صيحانيا وهو خير من العجوة لم يجبر على أخذه ويجبر على عجوة أجود من شرطه بجميع صفته ويزيد الفضل على ما بيع عليه صفته إلا أن يكون يصاح شرطه لغير ما يصاح له ما أعطاه أو يتفق يبلده ولا يتفق به ما أعطاه

تفسير قوله عز وجل «وآتوهم من مال الله الذي آتاكم»

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا الثقة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كاتب عبداً له بخمسة وثلاثين ألفاً ووضع عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نجومه (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم عندي مثل قول الله عز وجل «وله طلقات متاع بالمعروف» فيجبر سيد المكاتب على أن يضع عنه ما عطف عليه الكتابة شيئاً وإذا وضع عنه شيئاً ما كان لم يجبر على أكثر منه فإن مات قبل أن يضع عنه جبر ورثته على ذلك فإن كانوا صغاراً وضع عنه الحاكم أقل ما يقع عليه اسم الشيء من كتابته وما زاد سيد المكاتب أو ورثته إذا كانت أمورهم حائزة فهم متطوعون به فإن قيل فلم جبرت سيد المكاتب على أن يضع عنه ولم تجبره على أن يكتبه؟ قيل لبيان اختلافهما فإنه إذا كاتبه بمنوع من ماله وما أعطاه له دون ما كان مكاتباً وهو إذا كان رقيقاً لا يمنع من ماله ولم يخرج من رقه وما ملكه العبد فأما يملكه سيده وما ملكه العبد بعد الكتابة فملكه العبد دونه (قال) وإذا أدى المكاتب الكتابة كلها فاعلى السيد أن يرد عليه منها شيئاً فإن مات فعلى ورثته وإن كان وارثه مولياً أو محجوراً عليه في ماله أو كان على الميت دين أو وصية جعل للمكاتب أدنى الأشياء يحاصصهم به وإذا أدى المكاتب كتابته ثم مات سيده وأوصى إلى أحد دفعه إلى المكاتب فإن لم يكن له ولي فعلى الحاكم أن يوليّه من رضى له ويجبره على أن يعطيه أقل الأشياء وإن مات المكاتب وسيده وقد أدى فعلى الورثة من هذا ما كان على سيد المكاتب حتى يؤديه من مال سيد المكاتب فإن كان على سيد المكاتب دين لم يكن لهم أن يحاصوا أهل الدين إلا بأقل ما يقع عليه اسم شيء وإن كانوا متطوعين بما هو أكثر منه من أموالهم لم يحاص به المكاتب ولم يخرجوه من مال أبيهم لأنه لم يكن يلزمه إلا أقل الأشياء فإذا أخرجوا الأقل لم يضعهوا لأنه لا شيء له غيره وإن مات سيد المكاتب فأعطى وارثه المكاتب أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء كان لمن بقي من الورثة رده وكذلك يكون لأهل الدين والوصية لأنه متطوع له بأكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء من مال ليس له دون غيره وهكذا سيده لو فليس فأما لو أعطاه سيده شيئاً ولم يفسد أو وضعه عنه فهو جائز له والشيء كل ماله ممن وإن قل منه فكان أقل من درهم وإن كاتبه على دنائير فأعطاه حبة ذهب أو أقل مما له ممن جاز وإن كاتبه على دراهم فكذلك ولو أراد أن يعطيه ورقاً من ذهب أو ورقاً من شيء كاتبه عليه لم يجبر العبد على قبوله إلا أن يشاء ويعطيه مما أخذ منه لأن قوله «من مال الله الذي آتاكم» يشبه - والله تعالى أعلم - آتاكم منه فإذا أعطاه شيئاً غيره فلم يعطه من الذي أمر أن يعطيه ألا ترى أنني لا أجبر أحداً له حتى في شيء أن يعطاه من غيره

## من يجوز كتابته من المالكين

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإنما خاطب الله عز وجل - والله تعالى أعلم - بالفعل في المالك من كان ملكه ثابتا في المالك وكان غير محجور فليس يكون هكذا إلا حر باع غير محجور وإذا كاتب الحر المحجور عبده ثم أطلق عنه الحجر فإن كتابته باطلة إلا أن يكون جدها بعد إطلاق الحجر والحررة البالغة في الرشد والحجر كالحري لا يختلفان ولو كاتبه قبل أن يتطلق عنه الحجر ثم أطلق عنه الحجر ثم تأداه الكتابة كلها لم يعتق إلا أن يكون جدد الكتابة بعد إطلاق الحجر أو قال بعد إطلاق الحجر إذا أدبت إلى كذا فأنت حر فيعتق بهذا القول لا بأداء الكتابة كلها كما لو قال هذا لعبد له - إن دخلت الدار فأنت حر فدخلها بعد إطلاق الحجر عن السيد لم يعتق حتى يحدد يمينا أو عقبا بعد إطلاق الحجر ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه فقال كاتبك وأنا محجور وقال العبد كاتبني وأنت غير محجور فالقول قول العبد وعلى السيد البينة وإذا كاتب السيد عبده وهو غير محجور ثم حجر على السيد أو عبده كانت الكتابة على السيد ثابتة ويستأدى إليه الكتابة وإذا أدى العبد فهو حر ( قال ) ولو كاتب رجل عبده وهو مبرم أو به لم أو عارض غالب على عقله أو مزيل له وإن لم يذهب عليه حين كتابته فالكتابة باطلة لأنه في هذه الحال لو اعتقه لم يحر عتقه فإن أفاق فأثبتته عليها فالكتابة باطلة حتى يحددها له في الوقت الذي لو اعتقه فيه جاز عتقه أو باعه جاز بيعه وإذا كاتب الرجل عبده وهو غير محجور ثم غلب على عقله فالكتابة ثابتة وإنما أنظر إلى عقدها فإذا كان صحيحا أثبتته وإذا كان غير صحيح لم أثبتته بحال يأتي بعده .

## كتابة الصبي

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الصبي عبده لم تجز كتابته بإذن أبيه كانت الكتابة أو قاض أو وليه وكذلك لو اعتقه على مال يأخذه منه لأن الصبي ممن لا يجوز عتقه وإذا كاتب الصبي عبده قبل البلوغ ثم بلغ فأثبتته على الكتابة لم تجز الكتابة إلا أن يحددها بعد البلوغ والرشد .

## موت السيد

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها وإذا كاتبه ثم أفلس فالكتابة بحالها ولو كاتب أم ولد أو مدبر مملوكا لها لم تجز الكتابة ولو أخذها جميعها لم يعتق لأنها مما لا يجوز بيعه ولا عتقه وإذا كاتب المصائب عبده لم تجز كتابته ولو أخذ الكتابة لم يعتق لأنه ممن لا يجوز عتقه ولا يثبت له ولا كان ذلك نظرا منه لنفسه أو لم يكن وكذلك لو أخذ من العبد عاجلا في أول كتابته مثل قبضته مرارا لأن كسب عبده له وليس له أن يخرج عبده منه يعتق ولا يمنع نفسه ماله .

## كتابة الوصي والأب والمولى

( قال الشافعي ) رضى الله تعالى عنه وليس لأب الصبي ولا لمولى اليتيم وصيا كان أو مولى أن يكاتب عبده بحال لأن الكتابة لا ينظر فيها للصغير ولا للسكران ألا ترى أن العبد المصائب إذا كان ذا مال أو أمانة واكتسب كانت رقبته وماله واكتسابه للصبي والمولى وإن كان غير ذي أمانة لم يكن النظر أن يمنع بيعه وإجارته وأرض

الحماية عليه وبكتاب على نجوم<sup>(١)</sup> تمنع في مدتها لها من منفعة ثم لعله أن لا يؤدي ماعليه وإن قيل فقد ينسخ ويكتب إذا كوتب نصيحة لا ينصحها عبداً قيل فإن كانت نصيخته بمال يؤديه عنده فأطلبه فهو للصبي والمولى عليه ولا يمنع رقبة العبد ولا منفعة وإن كانت نصيخته اكتساباً فأجره فإن خبت أدبه فإن قيل فقد يخاف أن يأتى إن لم يكتب قيل ولا يؤمن عليه إذا كوتب أن يقيم حتى إذا تقارب حلول نجمه أتى فليست الكتابة نظراً بحال وإنما أجزناها على من لى ماله لأنه لو اعتق جاز فإن كاتب أبو الصبي أو ولى القيم أو المولى فالكتابة باطلة وإن أدى العبد أو أعتقه فالعبد رقيق بحاله وما يؤدي منه حلال لسيدته وإن أعطى من سهم الرقاب رجع الوالى عليه فأخذه من صار إليه لأنه ليس من الرقاب وإذا باعه من أجنبي فاستوفى قيمته أو ازداد أو باعه بما يتعابن الناس بمثله في نظر المولى لعنتي أو غيره جاز البيع من قبل أنه يملك على المشتري من ماله بالعبد للمولى ما لم يكن للمولى يملك وهو لا يملك على المكاتب شيئاً لم يكن المولى يملكه لأن ملكه على رقبته وماله وكسبه فيما يستأنف واحد وهكذا ليس للمولى الصبي أباً كان أو غيره أن يعتق عبده على مال يعطيه إياه العبد إن أعطاه وقبض المال من "عبد أو أعتقه عليه قال المال للمولى والعنتى باطل وليس للمولى أباً كان أو غيره أن يبيعه من أحد بدين فإن باعه بدين فليبيع مفسوخ ولو أعتقه الذى اشتراه كان العنتى مردوداً وفي عنتى الأب والولى عبد المولى عليه على مال أو مكاتبته معنى بأن لا يجوز أن يكون الولاء إلا للعنتى والمولى غير عنتى والعنتى غير مالك ولا يجوز العنتى لغير مالك وإن كان المولى بالمال فأذن بذلك لوليه لم ينز لأنه في حكم الصغير في أن لا يجوز أمره في ماله حتى يجمع البلوغ والرشد وإذا كان العبد بين محجور عليه بالغ أو صبي وبين رجل بلى نفسه لم تجز كتابته أذن فيها المحجور ووليه أم لم يأذن وإذا أدى عنتى نصيب غير المحجور ويراجع هو والعبد بنصف قيمة العبد وعنتى كله عليه إن كان موسراً وضمن المحجور نصف قيمة العبد يملكها ولا يرجع على المحجور بشئ أخذه منه لأنه أخذ من عبده .

### من تجوز كتابته من المماليك

أخبرنا الربيع قال ( قال الشيخ أبي ) رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكتب الرجل عبداً له مغلوباً على عقله ولا عبداً له غير بالغ لأنه إذا كان عن معقولا عن الله عز وجل أنه إنما خاطب بالفرائض البالغين غير المغلوبين على عقولهم فالكتابة إذا كانت فريضة للعبد لارمة على سيده وللسيد على عبده فيها أداء الأمانة والوفاء وليس الصغير ولا المغلوب على عقله ممن يلزمه فرض بقوله كما لا يخد بقوله ولا يؤخذ بإقراره على نفسه في شئ لله ولا للناس ( قال الشيخ أبي ) وكذلك لا يجوز أن يكتب أبو العترة والصبي عنهما ولا أمهما إن كانا مملوكين وكاتباً على أنفسهما أو عليهما دون أنفسهما لأنه لا يجوز أن يحمل العبد لسيدته بشئ خلا الكتابة التي أذن الله عز وجل بها التي هي سبب فكذلك رقه فأما أن يحمل عن غيره فلا وكذلك لو كان أبواهما حريين فكاتباً عنهما على نجوم وضمنها الأبوان فشرط السيد أنهما مملوكان حتى يؤديا إليه هذا المال لم تجز الكتابة وإن أدبا إليه عنهما عتقا كما يعتق المكاتب بأداء الكتابة الفاسدة وأخذ السيد قيمة العنتى منهما ويراجعون كما وصفت في الكتابة الفاسدة والعبد كالحر في اليمين وليس لأبويهما إذا عتقا أن يرجعا على السيد بما أعطياه على عتقهما كما ليس لها أو قالاً أعتق عبدك على مائة فأعتقه أن يرجعا كما لو أعطياه مائة أو ضمنها له على أن يعتقه فأعتقه لم يكن لهما أن يرجعا ولهما أن يرجعا في الضمان له ما لم يعتقه وكذلك في الباب الأول يرجعان ما لم يعتقا ( قال ) وإذا أراد أبواهما أن يجوز هذا اشترياهما بنقد أو دين إلى أجل أو حال فإذا فعلا

(١) قوله « تمنع في مدته لها الخ » كذا بالأصل ولعله « تمنع في سعيه لها الخ » وحرر كتيبه .

لزمها المال وكان الابنان حريين تلك الأبرس له، وكذلك الأحبسون في هذه المسائل كلها إلا أن الأجيب إذا  
اشترىهما لم يعتقا حتى يحدوا لهما عتقا ولو كاتب رجل على نفسه وابن له صغير كانت الكتابة باطلة وكذلك على  
نفسه وابن له معتوه أو بالغ غير معتوه غائب وكذلك لو كاتب رجل على نفسه وما ولد له من غير أمه لم يجز هذا  
وإذا كاتب العبد بالغا صحيحا ثم غاب العبد على عقله لم يكن للسيد أن يعجزه حتى يحل نجه من نجومه فإذا حل  
لم يكن له تعجزه لأنه لا يعرب عن نفسه بخال حتى يأتي الحاكم ولا يتبعي للحاكم أن يعجزه حتى يسأل عن ماله  
فإن وجد له مالا يؤدي إلى سيده منه الكتابة أداها وأنفق عليه من فضله وإن لم يجد له ما يؤدي عنه الكتابة  
أو النجم الذي حل عليه منها عجزه فإن عجزه ثم أفاق فدل على مال له أو دل عليه الحاكم قبل إفاقته أبطل التعجز  
عنه وجعله مكتبا بحاله إذا كان المال له قبل التعجز وادعى ذلك المالك فإن كان مالا أفاده بعد التعجز جعله  
اسيده ولم يرد التعجز ولو وجد الحاكم له في ذهاب عقله ما يؤدي عنه كتابته فأداه عتق وإن لم يجد له مالا ولم يجد  
له نفقة ولا أحدا يتطوع بأن ينفق عليه نجزه وألزم السيد نفقته ولا يلزم السيد نفقته بخال حتى يقضى عليه بالعجز  
فإذا وجد له مالا كان قبل التعجز فك التعجز عنه ويرد السيد عليه بنفقته في ذلك المال مع كتابته (قال) وبين  
ما وصفت في كتاب تعجزه إياه، ولو غلب المالك على عقله وأدى عنه السلطان كان على الكتابة لأنه يؤدي عنه  
من حقه فإذا أدى عنه رجل متطوعا فعلى الحاكم قبول ذلك للمالك حتى يصير مالا له ثم يعطيه سيده وليس على السيد  
قبوله إلا أن يقول المتطوع عنه قد ملكته إياه فليزم السيد قبوله عن المالك لأن المالك لا يعرب عن نفسه فإن  
أبى السيد أن يقبله عنه وخفى ذلك على القاضي فعجزه ثم عده رد تعجزه وأخذه بما تطوع به عليه إن أعطاه المتطوع  
فإن لم يعطه لم يجزه الحاكم عليه

### كتابة النصراني

(أخبرنا الربيع) قال (قال الشيخ أبي) رضى الله عنه : إذا كاتب الرجل النصراني عبده على ما يجوز للمسلم  
أن يكاتب عبده عليه فالكتابة جائزة وإن ترافعا إلينا أنهذاها فإن كاتب عبده ثم أسلم العبد فهو على الكتابة إلا أن  
يشاء أن يعجزه فإن شاء العجز بعناه عليه وكذلك أمته يكاتبها ثم تسلم إن شاءت العجز بعناها وإن لم تشأه أثبتنا الكتابة  
وإن أسلم السيد والعبد نصراني بحاله فالكتابة بحالها، وكذلك لو أسلما جميعا ولو كاتب نصراني عبدا له نصرانيا  
على خمر أو خنزير أو شيء له ممن عندهم محرّم عندنا فجاءنا السيد يريد إبطال الكتابة والعبد يريد إثباتها أو العبد  
يريد إبطالها والسيد يريد إثباتها أبطلناها لأنهما جاءنا (قال) ونظلم ما لم يؤد المالك الخمر أو الخنزير وهما نصرانيان  
فإذا أدى الخمر أو الخنزير وهما نصرانيان ثم ترافعا إلينا أو جاءنا أحدهما فقد عتق ولا يراد واحد منهما على صاحبه  
بشيء لأن ذلك مضى في النصرانية بمنزلة ممن خمر بيع عندهم، ولو كاتبه في النصرانية بخمر فأداه إلا قليلا ثم أسلم  
السيد والعبد بحاله فجاءنا أبطلنا الكتابة لأنه ليس له أن يأخذ خمرأ وهو مسلم، وكذلك لو أسلم العبد ثم جاءنا  
السيد والعبد أبطلنا الكتابة لأنه ليس لمسلم أن يؤدي خمرأ، وكذلك لو أسلما جميعا، وكذلك لو لم يسلم واحد  
منهما وجاءنا أحدهما أبطلنا الكتابة لأنه ليس لمسلم أن يقتضى خمرأ (قال) ولو أسلم السيد والعبد أو أحدهما  
وقد بقى على العبد رطل خمر فقبض السيد ما بقى عليه عتق العبد بقبضه آخر كتابته ورجع السيد على العبد بجميع قيمته  
دينار عليه لأنه قبضها وليس له ملكها إن كان هو المسلم، وكذلك إن كان العبد المسلم فليس له قبضها منه ولا لمسلم  
تأديتها إليه، ولو أن نصرانيا ابتاع عبدا مسلما أو كان له عبد نصراني فأسلم ثم كاتبه بعد إسلام العبد على دنائير

أو ذراهم أو شيء يحل كتابة المسلمين عليه أو لا تخل فيها مولان أحدهما أن الكتابة باطل لأنها ليست بإخراج له من ملكه تام ومتى ترفعوا إلينا رددناها وما أخذ النصراني منه فهو له لأنه أخذه من عبده فإن لم يرفعوا حتى يؤدوا العبد المكاتب عتق وتراجعا بفضل قيمة العبدان كان ما قبض منه النصراني أقل من قيمته رجع على العبد بالفضل وإن كان ما أدى إليه العبد أكثر من القيمة رجع على النصراني بالفضل عن قيمته ولو كاتبه بخمر أو خنزير أو شيء لا تأن له في الإسلام بعد ما أسلم العبد كانت الكتابة فاسدة فإن أداها العبد عتق بها ورجع عليه النصراني بقيمة تامة لأنه لا تأن للخمر الذي دفع إليه ولو كانت الكتابة للنصراني جارية كانت هكذا في جميع المسائل ما لم يطأها فإن وطئها فلم تخم فلها مهر مثلها وإن وطئها فحملت فأصل كتابتها صحيح وهي بالخيار بين العجز وبين أن تمضي على الكتابة فإن اختارت المضي على الكتابة فلها مهر مثلها وهي مكاتبه ما لم تعجز وإن اختارت العجز أو عجزت جبر على بيعها ما لم تلد فإن ولدت له فالولد مسلم حر بإسلامها لا سبيل عليه لأنه من المملوكها وإن مضت على الكتابة ثمت النصراني فهي حرة بموته ويبتل عنها ما بقي عليها من الكتابة ولها ما لها ليس لورثته منه شيء لأنه كان ممنوعا من مالها بالكتابة ثم صارت حرة فصاروا ممنوعين منه بحريتها وإن ولدت وعجزت أخذ بثفتها وحيل بينه وبين إصابتها فإذا مات فهي حرة وتعمل له ما تطيق وله ما اكتسبت وجنى عليها . والقول الثاني : أن النصراني إذا كاتب عبده المسلم بشيء يحل فالكتابة جائزة فإن عجز يبيع عليه ، وكذلك إذا اختار العجز يبيع عليه وإذا أدى عتق وكان للنصراني ولاؤه لأنه مالك معتق وإذا كاتبه كتابة فاسدة يبيع ما لم يؤد فيعتق فإن أدى فعتق بالأداء فهو حر ولاؤه للنصراني ويترجعان بقيمة العبد مملوكا وتسكون للنصراني عليه ديناً (قال) وجنابة عبدالنصراني والجنابة عليه وولده وولد مكاتبته في الحسب إذا ترفعوا إليها مثل جنابة مكاتب المسلم والجنابة عليه وولده لا يختلفون في الحسب .

### كتابة الحرابي

( قال الشيخ أبي ) رضي الله عنه : وإذا كاتب الحرابي عبده في بلاد الحرب ثم خرجا مستأمنين أثبت الكتابة بينهما إلا أن يكون السيد أحدث لعبده قهراً على استعباده وإبطال الكتابة فإذا فعل فالكتابة باطلة ولو كاتب مسلم في بلاد الحرب والعبد مسلم أو كافر كانت الكتابة ثابتة كهي في بلاد الإسلام ولو أحدث له المسلم قهراً بطل به الكتابة أو أدى إلى السلم فأعتق والعبد مسلم أو كافر ثم قهره المسلم فسياء لم يكن له ذلك وكان حراً لأن الكتابة أمان له منه إن كان كافراً وعتق تام إن كان مسلماً أو كافراً ولو كان العبد كافراً فيعتق بكتابة المسلم ثم سباه المسلمون لم يكن رقيقاً لأن له أماناً من مسلم بعتقه إياه ولو كان أعتقه كافر بكتابة أو غير كتابة فسياء المسلمون كان رقيقاً لأنه لا أمان له من مسلم فالذي أعتقه نفسه يسترق إذا قدر عليه ولو أن حربياً دخل إلينا بأمان فسكتب عبده عندنا والعبد كافر فأراد أن يخرج به إلى بلاد الحرب وتحاكم إلينا معتمه من إخراجهم ووكل من يقبض نجومه فإذا أدى عتق وكان ولاؤه للحرابي وقيل له إن أردت المقام في بلاد الإسلام فأسلم أو أذ الجزية إن كنت ممن تؤخذ منه الجزية وإما تركناك تقيم في بلاد الإسلام للأمان لك وإنك مال لاجزية عليك ولو كاتب الحرابي عبداً له في بلاد الإسلام أو الحرب ثم خرجا مستأمنين ثم لحق السيد بدار الحرب فقتل أو مات فالملك بجماله يؤدي نجومه فإذا قبضت دفعت إلى ورثة الحرابي لأنه مال له كان له أمان ولو لم يمت السيد ولم يقتل ولم يكن سبي والمكاتب ببلاد الإسلام لم يعتق المكاتب ولم تبطل كتابته بسبي السيد ولو سبي سيد المكاتب لم تبطل الكتابة وكان المكاتب مكاتباً بجماله فإن أدى فعتق نظرت إلى سيده الذي كاتبه فإن كان قتل حين سبي أو من عليه أو فودى به فولاؤه لسيد الذي كاتبه وإن كان استرق فمات رقيقاً لم يكن له ولاؤه وعتق المكاتب وكان لاؤلاً له

ولا يجوز أن أجعل الولاء لرفيق وإذا لم يجوز أن يكون الولاء له ، يجوز أن يكون الولاء لأحد بسببه ولد ولا سيد له ولو أعتق سيد المكاتب بعد ما استرق كان ولاؤه له لأنه قد اعتقه وصار بمن يصلح أن يكون له ولا . بالحربة فإن قيل فكيف نجعل الولاء إذا أعتق سيده لسيد له وقد رفق؟ قيل بابتداء كتابته كما أجعل ولاء المكاتب بكتابه الرجل ثم يموت السيد فيعتق المكاتب بعد موت سيده بسنتين لسيد له لأنه قد كتبه والكتابة جائزة له ولو لم يدع الميت شيئا غيره واليت لا يملك شيئا فإن قيل فكيف لم تبطل كتابته حين استرق سيده ؟ قيل لأنه كتبه والكتابة جائزة ولا يبطلها حادث كان من سيده كما لا تبطل الكتابة بموت السيد ولا بإفلاسه ولا الحجر عليه . فإذا كاتب الحرى عبده في بلاد الإسلام ورجع السيد إلى دار الحرب فسعى وأدى المكاتب لسكراته والحرى رفيق أو قد مات رفيقا فللكتابة جماعة أهل التي\* من المسلمين لأنه (٣) لا يملك لها إذا بطل أن يملك سيد المكاتب وإذا لم يجوز بأن صار رفيقا بعد الحرب أن يملك مالا لم يجوز أن يملكه عبد سيد له ولا قرابة له ولو قتل السيد أو سبي فمن عليه قيل يجزى عليه رفق أو فودى به لم يكن رفيقا في واحد من هذه الأحوال ورد ماله إلى سيده في بلاد الحرب كان أو في بلاد الإسلام فإن مات رد على ورثته وإن استرق سيد المكاتب ثم عتق ففيها قولان أحدهما أن يدفع إليه إذا مكاتبته ، وإن مات قبل يدفع إليه دفع إلى ورثته لأنه كان مالا موقوفا له لم يملكه ماله عليه لأنه مال كان له أمان فلم يجوز أن يبطل أمانه ولا ملكه ما كان رفيقا ولا سيد دونه إذا لم يملكه هو فما عتق كانت الأمانة مؤداة إليه إذا كان ماله كافكا بمنوعا منها إذا كان إذا ضرب إليه ملكها غيره عليه كما ورث الله عز وجل الأيون فلما كان الأيون مملوكين لم يجوز أن يورثا لأنه يملك ماله ما ملكها ولو عتق الأيون قبل موت الولد ورثا فإن قيل فقد ملك بعض هذا المال قبل عتق السيد قيل كان موقوفا ليس لأحد بعينه ملكه كما يوقف مال المرتد ليعاىكه هو أو غيره إذا لم يرجع إلى الإسلام ، والقول الثاني أنه إذا جرى عليه الرق لما أدى المكاتب لأهل التي\* لأنهم ملكوا ماله بأن صار غيره ماله له إذا صار رفيقا ولو كان العبد لحق بدار الحرب فلم يحدث له السيد قهرا يسترقه به حتى خرجا إلينا بأمان فهو على الكتابة ولو لحق بدار الحرب وأدى المكاتب بها ولم يحدث له السيد قهرا وخرجا إلينا كان حرا ولو دخل إلينا حربى وعبده بأمان فكاتبته ثم خرج الحربى إلى بلاد الحرب ثم خرج عبده وراءه أو معه فأحدث له قهرا بطلت الكتابة وكذلك لو أدى إليه ثم استعبده ثم أسلم معا في دار الحرب كان عبدا له كما يحدث قهر الحر ببلاد فيسكون له عبدا ولو دخل الحربى إلينا بأمان ثم كاتب عبده ثم خرج الحربى إلى بلاد الحرب ثم أغار المتركون على بلاد الإسلام فسيبوا عبدا لحربى ثم استنقذه المسلمون كان على ملك الحربى لأنه كان له أمان كما لو أغاروا على نصرانى فاستعبده ثم استنقذه المسلمون كان حرا لأنه كان له أمان وكذلك لو أغاروا على الحربى ببلاد الإسلام وقد دخل بأمان فسيبوه فاستنقذه المسلمون كان له أمانه ولو أقام مكاتب الحربى في أيديهم حتى يمر به نجم لا يؤديه كان للحربى إن كان في بلاد الإسلام أو بلاد الحرب أن يعجزه فإن عجزه بطلت الكتابة وإن لم يعجزه فهو على الكتابة . وهذا كله إذا كانت كتابته صحيحة فأما إذا كانت كتابته فاسدة بشرط فيها أو كتبه على حرام مثل الكتابة على الخمر والخنزير وما أشبه هذا فإذا صار إلى المسلمين فرد مولاة أفسدوا الكتابة .

### كتابة المرتد من المالكين والمملوكين

( قال الشافعى ) رضى الله عنه إذا ارتد الرجل عن الإسلام فكاتب عبده قبل أن يقف الحاكم ماله فسكتاته جائزة وكذلك كل ما صنع في ماله فأمره فيه جائز كما كان قبل الردة فإذا وقف الحاكم ماله حتى يموت أو يقتل على

ارده فيصير ماله يومئذ فيئا أو يتوب فيكون على ملكه لم يحز كتابته وإذا كاتب المرتد عنده أو كاتبه قبل يرتد ثم ارتد بالكتابة ثابتة قال ولا أجزأ كتابة السيد المرتد ولا تعبد المرتد عن الإسلام إلا على ما أجزأ كتابة المسلم وليس ولا واحد منهما كالنصرانيين ومن لم يعلم قط فيترك على ما استحل في دينه ما يتحاكم إلينا ولو تأدى السيد المرتد من مكاتبته المسلم أو المرتد كتابة حراما عتق بها ورجع عليه بقيعته وكذلك كل كتابة فاسدة تأداها منه عتق بها وتراجعا بالقيمة كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو لحق السيد بدار الحرب وقب الحاكم ماله وتأدى مكاتبته متى عجز فلحاكم رده في الزق ومتى أدى عتق وولاؤه للذي كاتبه وإن كان مرتدا لأنه المالك العائد للكتابة وإذا عجز الحاكم المذكوب فبها، سيده تاليا فالتعجير ناه على المكاتب إلا أن يشاء السيد والعبد أن يجدد الكتابة وإذا قب الحاكم ماله نهى مكاتبه عن أن يدفع إلى سيده شيئا من تجوهره فإذا دفعها إليه لم يبرئه منها وأخذها بها، ولو أن رجلا كاتب عبدا له فارتد العبد المكاتب وهو في دار الإسلام أو لحق بدار الحرب فهو على الكتابة بحالها لا تبطلها الردة وكذلك لو كان العبد ارتد أولا ثم كاتبه السيد وهو مرتد كانت الكتابة جائزة أثناء العبد في بلاد الإسلام أو لحق بدار الحرب متى أدى الكتابة فهو حر وولاؤه لسيد، ومتى حاز نجم منها وهو حاضر أو غائب ولم يؤده فليسيد تعجيزه كما يكون له في المكاتب غير المرتد، وإذا قتل على الردة أو مات قبل أداء الكتابة فماله لسيد ولا يكون مال المكاتب فيئا بلحقه بدار الحرب لأن ملكه لم يتم عليه وم ملك المكاتب موقوف على أن يعق فيسكون له أو يموت فيكون ملكا لسيد وسواء ما اكتسب ببلاد الحرب أو بلاد الإسلام فإن مات أو قتل وهو مكاتب فهو ملك لسيد المسلم الذي كاتبه لا يكون فيئا ولا غنيمة ولو أوجف عليه بخيل أو ركاب لأنه ملك للسيد المسلم ولو ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب بشئ، فوقع في القاسم أو لم يقع فهو لسيد وماله كله وكذلك لو أسرنتم سبي كان لسيد (قال الشيخ ابن) فإن أدى فعتق وهو مرتد ببلاد الحرب فسبي فهو وماله غنيمة لأنه قد تم ملكه على ماله غير أنه إن ظفر به وهو مكاتب أو حر استيب فإن تاب وإلا قتل مكاتب وماله للسيد وإن عرض قبل أن يقتل أن يدفع إلى سيده ماله مكانه أجزأ سيده على قبضه وعتق وقتل وكان ماله فيئا وإن لم يدفع حتى يقتل فماله كله لسيد إذا كان سيده مسلما ولو كان السيد المرتد والمكاتب المسلم فإن عجز المكاتب وقتل السيد أو مات على الردة فالمكاتب وماله في، لأنه مال لمرتد وإذا أدى ماله فيئا من الكتابة فمال المرتد يكون فيئا وما في يده فمال العبد الذي عتق بالكتابة لا يعرض له وإذا كاتب الرجل عبده ثم ارتد عن الإسلام فما قبض في رده من كتابته قبل يحجر عليه فالمكاتب منه بري، وما قبض من الحجر منه فلولو إلى أخذه بنجوه، ولا يبرئه منه فإن أسلم النولي وقد أقر بقبضه منه أبرأه النولي فما قبض النولي منه إن كان قبض منه في الردة نجما ثم سأل النولي ذلك النجوة فلم يعطه إياه فعجزه وأسلم المرتد النجوة تعجيزا عن المكاتب لأنه لم يكن عاجزا حيث دفع إلى سيده وهو يخالف المحجور في هذا الموضع لأن وقف الحاكم ماله إنما كان توفيراً على المسلمين إن ملكوه عنه بأن يموت قبل يتوب ولم يكن عليه ضرر وتاب وفيه عتق عنه الأثرى أنه يتفق عليه منه ويقضى منه دية وتعطى منه جانيته وهذا دليل على أنه في ملكه وإذا ارتد العبد عن الإسلام وكاتبه سيده جازت كتابته فإن لحق بدار الحرب ومعه عبد آخر في الكتابة أخذت من الآخر حصته وعتق من الكتابة بقدره ولم يؤخذ من حصته المرتد شئ، وكذلك الأمة المرتدة تكتب فإن ولدت في الكتابة فتى عجزت فولدها رقيق ومتى عتقت عتقوا وإذا سبي مكاتب مسلما فسيد أحق به وقع في المبادر أو لم يقع وإن اشترى رجل في بلاد الحرب بدينه رجوع عليه بما اشترى به إلا أن يكون أكثر من قيمته وإن اشترى بغير إيدنه لم يرجع عليه بشئ، وإذا كاتب العبد وهو

في بلاد الحرب فخرج العبد مسلماً ونزك ، ولاء بها مشركاً فهو حر ولا كتابة عليه وكذلك لم يخرج مسلماً ، وخرج سيده مسلماً في بلاد الحرب فلا يعتق بخروجه وهو على ما كان عليه في بلاد الحرب ولو خرج سيده المكتاتب بهذه بساعة لم يرد في الرق ولم يكن له ولاؤه لأنه لم يعتق ، ولو كاتب سيده عبداً له مسلماً فارتد قبل السيد ثم ارتد السيد أو ارتد العبد أو ارتدا معاً فسواء ذلك كله والكتابة بخالها فإن أدى المكتاتب إلى السيد قبل أن يوقف ماله عتق وسواء رجع المكتاتب إلى الإسلام أو لم يرجع إذا أدى إلى السيد في أن يعتق العبد بالأداء ، وكل حال ، وكذلك سواء رجع السيد إلى الإسلام أو لم يرجع في أن يعتق العبد بالأداء ، ولو جاء العبد إلى الحاكم فقال هذه كتابتي فأقبضها فإن سيدي قد ارتد لم يكن له أن يعجل بقبضها حتى ينظر فإن كان مرتداً قبضها وأعتقه ووقفها فإن رجع سيده إلى الإسلام دفع إليه الكتابة وإن لم يرجع حتى مات أو قتل على الرده كانت الكتابة فيها كسائر ماله .

العبد يكون للرجل نصفه في كتابته ويكون له كله في كتابت نصفه

( قال الشافعي ) رضى الله عنه : وإذا كان العبد نصفه حراً ونصفه لرجل فكاتب الرجل نصفه فالكتابة جائزة لأن ذلك جميع ما يملكه منه وما بقي غير مملوك لغيره . ولو كان له نصف عبد ونصفه حر فكاتب العبد على كله كانت الكتابة باطلة وكان شبيهاً بمعنى لو باعه كله من رجل لأنه باعه ما يملك وما لا يملك فإن أدى المكتاتب الكتابة على هذه الكتابة الفاسدة عتق وتراجعا في نصفه كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو كان له نصفه فكاتبه على ثلثيه كانت الكتابة فاسدة لأنه كاتبه على ما لا يملك منه فإذا كاتبه على ما يملك منه وما بقي منه حر بأن عتق جاز نصفاً كان أو ثلثاً أو أكثر فإذا كاتبه على ما هو أقل مما يملك منه فالكتابة باطلة كالرجل يكون له العبد فكاتب نصفه ( قال ) ولو كان لرجل نصف العبد ولرجل نصفه قد دبره أو أعتقه إلى أجل أو أخذه أو كان في مملكته لم يحدث فيه شيئاً فكاتبه شريكه لم تجز الكتابة وإنما معنى إذا كان العبد بكمال لرجل فكاتب نصفه أو جزءاً منه أن الكتابة ليست يعتق ثبات فأعتقه كله عليه بالسنة ولا يجوز أن أجعله مكاتباً كله وإنما أكتب نصفه فليس العبد في ملكه بحال فأفقد الكتابة لأن العبد إذا كُتِب منع سيده من ماله وخدمته وإذا كُتِب نصفه لم يستطع منعه من ماله وخدمته ونصفه غير مكاتب وإذا قامته الخدمة لم يتم للعبد كسب ولم يبين ما اكتسب في يوم سيده الذي يخدمه فيه وفي يومه الذي يترك فيه لكسبه وإذا أراد السفر لم يكن له أن يسافر لأنه يمنع سيده يومه فلا يكون كسبه تاماً فلذلك أبطلت الكتابة فيه ( قال الشافعي ) وإذا ترفعوا إلينا قبل أداء الكتابة أبطلنا الكتابة وإذا أبطلناها فما أدى منها إلى سيده فهو مال له وإذا لم يرفعوا إلينا حتى يؤدي المكتاتب عتق كله ورجع عليه السيد بنصف قيمته لأنه إنما أخرج منه النصف على الكتابة الفاسدة فلا يرجع بأكثر من النصف لأن النصف الثاني عتق عليه بإيقاعه العتق على النصف بالكتابة فكان كرجل قال له لبيد له نصفك حر إذا أعطيتني مائة دينار فأعطاه إياها عتق العبد كله لأنه ماله له وإذا أعتق منه شيئاً عتق كله ولو كانت المسألة بخالها مات السيد قبل ثبوتها بطلت الكتابة ولو تأدى منه الورثة لم يعتق لأنهم ليسوا بالملك الذي قال له إذا أدبت إلى كذا فأنت حر وكذلك كل كتابة فاسدة مات السيد قبل قبضها قبضها الورثة بعد موته لم يعتق المكتاتب بها لما وصفت وما أخفوا منه فهو مال لهم وهذا كعبد قال له سيده إن دخلت الدار فأنت حر فلم يدخلها حتى مات السيد ثم دخلها فلا يعتق لأنه دخل بعد ما خرج من ملكه



وإذا كاتب الرجل عبد كتابة غير جائزة ثم باعه قبل الأداء، فليبيع جائر لأن الكتابة باطلة . وكذلك إذا وهبه أو تصدق به أو أخرجه من ملكه بأى وجه ما كان . وكذلك إذا أجره فالإجارة جائزة . وكذلك إذا جى مهر كعبد لم يكاتب بخير فى أن يفديه متطوعاً أو يباع فى الجناية .

### العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما

( أخبرنا الربيع ) قال ( قال الشافعى ) رحمه الله تعالى إذا كان العبد بين رجلين فليس لأحدهما أن يكاتبه دون صاحبه أذن أو لم يأذن لأنه إذا لم يأذن له فشرط السيد لعبد فى الصف الذى كاتبه على حسين إلا يبيع بأدائها لم يجوز له أن يأخذ الحسين حتى يأخذ شريكه مثلها فتكون كتابته على حسين ولا يعتق إلا بمائة . وإذا أخذ الحسين فلشريكه نصفها ولا يعتق العبد بخمسة وعشرين وإنما اعتق بخمسين ولا يجوز أن يعتق بأداء حسين لم تسلم لسيده الذى كاتبه ( قال ) وإذا أذن له أن يكاتبه فهو مثل أن لم يأذن له من قبل أن إرادته أن يكاتب نصفه لا تنزيل لملكه عن نصفه هو . وإذا لم يزل ملكه عن نصفه هو فليس للذى كاتبه أن يتأدى منه شيئاً إلا أنه يصع ولو قال له تأده ما شئت ولا شئ، لى منه كان الرجوع فيه من قبل أنه أعطاه ما لا يملك من كسب العبد فإذا كسبه عبد فإن أعطاه إياه حينئذ لم شريكه وكه هو وإذنه جاز له وله الرجوع ما لم يقضه شريكه فأما قبل كسبه أو قبل علم الشريك وتسليمه فلا يجوز . ولا يجوز أن يكاتبه بإذنه إلا أن يأذن له فى كتابة العبد كله فيكون الشريك وكيل الشريك فى كتابته فيكاتبه كتابة واحدة فتكون بينهما نصفين فإن كاتب رجل عبده بغير إذن شريكه على حسين فأداهما إليه فلشريكه نصفها ولا يعتق وإن أداهما إلى سيده الذى كاتبه وأدى إلى سيده الذى لم يكاتبه مثلها عتق لأنه قد أدى إليه حسين سلت وتراجع السيد الذى كاتبه والكتاب بقيمة نصفه لأنه عتق بكتابة فاسدة فإن كان ثمن نصفه أقل من خمسين رجع عليه العبد بالفضل على الحسين وإن كان أكثر من خمسين رجع عليه السيد بالزائد على الحسين ولو أراد شريكه فى العبد الذى لم يكاتب أن يمنع عتقه بأن يقول لا أقبض الحسين لم يكن له وقبضت عليه لأنه قد أدى إليه مثل ما أدى إلى صاحبه وإن كان السيد موسراً ضمن لشريكه نصف قيمته وكان العبد حراً كله لأنه أعتق ماله من عبد وآخر فيه شرك ( قال الشافعى ) رحمه الله تعالى : وإن كان دعيراً عتق نصيبه منه وكان المالك على نصيبه منه كما كان قبل الكتابة . ولو أن شريكه حين أعتق أعتق نصيبه منه كان العتق موقوفاً فإن كان العتق الأول موسراً فأدى قيمته إليه عتق عليه كله . وكان له ولاؤه وإن كان دعيراً عتق على الشريك ما أعتق منه وكان ولاؤه بينهما وهكذا لو كان العبد بين ثلاثة أو أربعة أو أكثر . وإذا كان العبد بين اثنين فكاتبه أحدهما بإذن صاحبه أو بغير إذنه ثم كاتبه الآخر فالكتابة كلها فاسدة لأن العقد الأول فاسد فكذلك العقد الثانى . ولا يجوز كتابة العبد بين الاثنين حتى يجتمعا جميعاً على كتابته فجعلناها عقداً واحداً ويكونان شريكين فيها مستوفى الشركة ولا خير فى أن<sup>(١)</sup> لا يكون لأحدهما فى الكتابة أكثر مما للآخر .

(١) لعل «لا» زائدة من قلم الناسخ تأمل .

## العبد بين اثنين يكتاتيه ماما

( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء مكاتب بين قوم فأراد أن يقطع بعضهم قال لا إلا أن يكون له من المال مثل ما قاطع عليه هؤلاء . ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وبهذا نأخذ فلا يكون لأحد من الشركاء في المكاتب أن يأخذ من المكاتب شيئاً دون صاحبه فإن أخذه فهو ضامن لصاحب صاحبه منه وشريكه بالخيار في أن يتبع المكاتب ويتبع المكاتب الذي دفع إليه أو يتبع المدفوع إليه ولا يبرأ المكاتب حتى يقبض كل من له فيه حق جميع حصته في كتابته وإذا كان العبد بين اثنين فكتابته ماما كتابة واحدة فالكتابة جائزة ليس لواحد منهما أن يأخذ منه شيئاً دون صاحبه وما أخذ أحدهما دون صاحبه فهو ضامن له حتى يؤديه إلى صاحبه وإن أدى إلى أحدهما جميع نصيبه دون صاحبه لم يعتق لأنه لم يسلم له ما أدى إليه حتى يقبض صاحبه مثله أو يرى المكاتب من مثله فإن فعل عتق المكاتب ولو أذن أحدهما لصاحبه أن يقبض من المكاتب دونه فقبض جميع حصته فيها قولنا . أحدهما : أن لا يعتق المكاتب لأن لشريكه الرجوع عليه بما أخذ منه وإذنه له أن يقبض ما لم يكن في يده السيد فيعطيه إياه بدنه بما ليس يملك فله الرجوع فيه . والآخر : يعتق ويقوم عليه ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإذا كان المكاتب بين اثنين فعجز عن نجم من نجومه فأراد أحدهما إنظاره وأن لا يجزه وأراد الآخر تعجيله ففجره فهو عاجز والكتابة كلها مفسوخة ولا يكون لأحدهما إثبات الكتابة وللآخر أن يفسخها بالعجز كما لا يكون له أن يكتب نصيبه منه دون صاحبه ، ولو أن عبداً بين رجلين فكتابته ماما على نجوم مختلفة فعل مضاعف قبل بعض أو على نجوم واحدة بعضها أكثر من بعض كانت الكتابة فاسدة ولو أجزت هذا أجزت أن يكتبه أحدهما دون الآخر وذلك أهمها في كسبه سواء فإذا لم يأخذ كل واحد منهما ما يأخذ صاحبه لم تجز الكتابة وإذا أدى إليهما على هذا اعتق رجوع كل واحد منهما عليه بنصف قيمته ورد إليه فضلاً إن كان أخذه وتراجعا في فضل ما أخذ كل واحد منهما من العبد دون صاحبه . وإذا كان العبد بين اثنين فقال أحدهما كتابته ماما على ألف وقال الآخر على ألفين وادعى المكاتب ألفاً تخالف المكاتب ومدعى الكتابة على ألفين وفسخت الكتابة ولو صدق المكاتب صاحب الألفين والألف فقال كاتبني أحدهما على ألف والآخر على ألفين فسخت الكتابة بلا عين ، ولو قال المكاتب بل كاتباني جميعاً على ألفين فإن صدقه صاحب الألف فالكتابة ثابتة وإن قال بل على ألف وحلف الذي ادعى ألفين فالكتابة مفسوخة ولو كتابته ماما على ألف فقال قد أدبتها إلى أحدكما وصدقه ماما يعتق حتى يقبض الذي لم يؤد إليه خمسمائة من شريكه أو يبرئه منها فإذا قبضها أو أبرأه منها برى يعتق العبد وذلك أن القاضى الألف مستوف لنفسه خمسمائة لا تسلم له إلا بأني يستوفي صاحب مئتاها وهو في الخمس المائة الباقية كالرسول للمكاتب لا يبرأ المكاتب إلا بوصولها إلى سيده ، ولو كتابته ماما على ألف فادعى أنه دفعها إليهما ماما وأقر له أحدهما بجميع المال وأنكر الآخر أحلف المنكر فإذا حلف عتق نصيب الذي أقر من العبد ورجع على شريكه بنصف الخمسمائة ولم يرجع بها هو على العبد لأنه يقر فيه أن العبد قد أدى إلى صاحبه ماعليه وأن صاحبه يأخذها منه بظن ولا يعتق عليه النصف الباقي لأن العبد يقر أنه برى من أن يعتق عليه بدعواه أنه عتق على صاحبه وإن أدى إلى صاحبه النصف الباقي عتق وإن عجز ورفضه رقيقاً وكان كعبد لصاحبه نصفه فكتابته فعجز

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى ولو أن مكاتبين بين رجلين أقر أحدهما أن المكاتب دفع إليهما نصيبهما فعتق وأنكر شريكه حلف شريكه ورجع على الذي أقر فأخذ نصف مافي يديه وتأداه الآخذ مافي من الكتابة كما وصفت في المسألة قبلها فإن أنكر المكاتب أن يكون دفع إلى السكر شيئا لم يخلف ورجع المنكر على المقر فأخذ نصف مافي قبضه منه ولو ادعى المكاتب مع هذا أنه دفع الكل إلى أحدهما فقال المدعى عليه بل دفعته إلينا معا حلف المدعى عليه وشركه صاحبه فيما أخذ وأحلفت الذي يبرئه المكاتب لشريكه لالامسكاتب فإن حلف برى ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فأذن أحدهما صاحبه بأن يقبض نصيبه منه فقبض منه ثم عجز المكاتب أو مات فسواء ولهما مافي يديه من المال نصفين إن لم يكن استوفى المأذون له جميع حقه من الكتابة ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى وإن كان المأذون له استوفى جميع حقه من الكتابة فيها قولان . فمن قال يشور ماقبض ولا يكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيه فيصيب شريكه منه حر ويقوم عليه إن كان موسرا وإن كان مسرا فصيبه منه حر فإن عجز فجميع مافي يديه للذي بقي له في الرق وإنما جعلت ذلك له لأنه يأخذه بما بقي من الكتابة إن كان فيه وفاء عتق به وإن لم يكن فيه وفاء أخذه بما بقي من الكتابة وعجزه بالباقي منه وإن مات فالمال بينهما نصفان يبرئه ربه بقدر الحرية التي فيه وبأخذ هذا ماله بقدر العبودية فيه وبقول الثاني لا يعتق ويكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيما أذن له به وهو لا يملكه فأخذ الذي له على الحر وإدنه له بالقبض وغير إدنه سواء فإن قبضه ثم تركه فإنما هي هبة وهبها له تجوز إذا قبضها .

### ما تجوز عليه الكتابة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى أذن الله عز وجل بالمكاتبه وإدنه كله على ما يحل ، ولما كانت الكتابة مخالفة حال الرق في أن السيد يمنع مال مكاتبه وأن مكاتبه يعتق بما شرط له سيده إذا أداه كان بينا أن الكتابة لا تجوز إلا على ما تجوز عليه البيوع والإيجارات بأن تكون بشمن معلوم إلى أجل معلوم وبعمل معلوم وأجل معلوم فما جاز بين الحرين المسلمين في الإجارة والبيع جاز بين المكاتب وسيده وما رد بين الحرين المسلمين في البيع والإجارة رد بين المكاتب وسيده فيما يملك بالكتابة لا يختلف ذلك فيجوز أن يكتبه على مائة دينار موصوفة الوزن والأعيان إلى عشر سنين وأول السنين سنة كذا وآخرها سنة كذا تؤدي في انقضاء كل سنة من هذه العشر السنين كذا وكذا دينار ولا بأس أن تحمل الدنانير في السنين مختلفة فيؤدي في سنة ديناراً وفي سنة خمسين وفي سنة مائتين ذلك إذا سمى كما يؤدي في كل سنة ولا خير في أن يقول أكتبك على مائة دينار تؤديها في عشر سنين لأنها حينئذ تحل بانقضاء العشر السنين فتكون نجما واحداً والكتابة لا تصالح على نجم واحد أو تكون تحل في العشر السنين فلا يدرى في أولها محل أو في آخرها وكذلك لا خير في أن يقول أكتبك على أن لا تمضي عشر سنين حتى تؤدي إلى مائة دينار وكذلك لو قال تؤدي إلى في عشر سنين مائة دينار كيف يخف عليك غير أن العشر السنين لا تمضي حتى تؤديها وذلك أنها لا يدرى حينئذ كم يؤدي في كل وقت وكذلك لا خير في أن يقول أكتبك على مائة دينار أو على ألف درهم وإن سمي لها أجالا معلومة لأنه لا يدرى حينئذ على أي شيء الكتابة وكذلك لو قال أكتبك على مائة دينار تؤديها إلى كل سنة عشرة دنانير على أنك تدفع إلى عند رأس كل سنة بالعترة الدنانير مائتي درهم أو عرض كذا لم يجز من قبل أن الكتابة وقعت بعترة دنانير في كل سنة وأنه اتباع بال عشرة دراهم والعشرة دين فاتباع دراهم دينا بدنانير دين وهذا حرام من جهاته كلها وكذلك إن قال ابتعت منك إذا حلت عرضاً لأن هذا دين

بدين والدين بالدين لا يصلح وزيادة فساد من وجه آخر ويجوز أن يكتبه بمرض وحده ونقد وإذا كتبه بمرض لم  
يعر إلا أن يكون العرض موصوفاً والأجل معلوماً كما لا يجوز أن يشتري إلى أجل إلا إلى أجل معلوم وصفة معلومة  
يقام عليهما وإذا كان المرض في الكتابة لم تجز إلا أن يكون كما يكون في أن يسلف في العرض سواء بالاحتكام  
فإن كان العرض ثباتاً قال ثوب مروى طوله كذا وكذا وعرضه كذا وصديق أو رقيق جيد يوفيه إياه في موضع كذا  
فإن ترك من هذا شيئاً لم تجز الكتابة عليه كما لا يجوز أن يسلف فيه إلا هكذا وهكذا إن كان المرض طعماً  
أو حيواناً أو رقيقاً أو ما كان العرض فإن كان من الرقيق قال عبد أسود فرأى من جنس كذا أسود حالات  
السواد أمرد مربع أو طوال أو قصير يرى من العيوب ، وإذا كان من الإبل قال جمل نى أو رباع من ، ثم يرى  
فلان أحر أو جون غير مودن يرى ، من العيوب فإنما له يرى ، من العيوب وإن لم يشترط ذلك وسواء كتبه على عروض  
الكتابة إلا أن يترك قوله يرى ، من العيوب فإنه لا يرى ، من العيوب وإن لم يشترط ذلك وسواء كتبه على عروض  
مفرده أو عروض ونقد يجوز ذلك كله كما يجوز أن يبيعه داراً بمرض ونقد إذا كان كل ما باعه معلوماً وإلى أجل  
معلوم . والله تعالى الموفق .

### الكتابة على الإجارة

( قال الشافعي ) رحمه الله : الإجارة تملك ما تملك به البيوع إذا شرع فيها مع الإجارة فإذا كاتب  
الرجل عبده على أن يعمل له عملاً بيده معلوماً فأخذ فيه حين يكتبه ويجعل عليه أن يؤدي معه أو بعده في نجم  
آخر مالا مالا ما كان كانت الكتابة جائزة وإن كتبه على أن يعمل له عملاً ما كان العمل ولم يجعل عليه بعد العمل  
مالاً يأخذه لم تجز الكتابة عليه ، وذلك أن العمل إن كان واحداً فهو نجم واحد والكتابة لا تجوز على نجم  
واحد في مال ولا غيره وإن كتبه على أن يعمل له من يومه عملاً وبعد شهر عملاً آخر لم تجز الإجارة بعد وقت من  
الأوقات ونحن لا نجيز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له بعد شهر عملاً لأنه قد يحدث عليه بعد الشهر  
ما يمنعه العمل من مرض وموت وحبس وغيره والعمل باليد ليس بمال مضمون بكاف أن يأتي به وقد يقدر على  
المال مريض ولا يقدر على العمل به ولو كتبه على أن يبنى له داراً وعلى المسكاتب جميع عمارتها وسمى له  
ذراعاً معلوم الارتفاع والعرض والموضع من الدار وسمى ما يدخل فيها من اللبن وقدر اللبن والحجارة كان كعمله  
بيده لا يجوز إلا أن يكون يأخذ في ذلك حين يكتبه ويكون بعده شيء من المال يؤدي إليه لما وصفت من أن  
استأجر العمل لا يجوز ولو كتبه على أن يخدمه شهراً فأخذ فيه حين يكتبه ويؤدي إليه شيئاً بعد الشهر جاز  
ولو كتبه على أن يخدمه شهراً حين كتبه وشهراً بعد ذلك لم يجز لأنه ضرب للخدمة أجلاً لا يكون على المسكاتب  
فيه خدمة وهذا كما لا يجوز أن يستأجر حراً على أن يؤخر الخدمة شهراً ثم يخدمه ، ولو كتبه على أن يخدمه  
شهراً حين يكتبه ثم يوفيه لنا أو حجارة أو طيباً معلوماً بعد شهر كان هذا جائزاً وكان هذا كالمال ولو كتبه  
على أن يخدمه شهراً ثم يعطيه مالا بعد فرض ذلك الشهر انتقضت الكتابة ولم يكن له أن يعطيه أحداً  
يخدمه مكانه ولا عليه لو أراد ذلك السيد كما لو استأجر حراً على أن يخدمه شهراً ففرض في الشهر لم يكن عليه  
ولا له أن يخدمه غيره وانتقضت الإجارة ، ولو كتبه على نجوم مساة على أن يخدمه بعد النجوم شهراً أو يعمل له  
عملاً بعد ذلك كانت الكتابة فاسدة فإن أدى ما عليه وخدم أو عمل عتق وتراجعا بقيمة المسكاتب وحسب  
المسكاتب ما أعطاه وأجر مثله فيما عمل له وتراجعا بالقيمة ولو كتبه على مائة دينار على أن يؤدي إليه في كل

شهر عنده ويعمل له عند أداء كل نجم يوما أو ساعة شيئا معلوما كانت الكتابة فاسدة لتأخير العمل ولو كاتبه على مائة يؤدي إليه في كل سنة عشرة ويعطيه ضحية فإن وصف الضحية فقال ماعرة ثنية من شياه بلد كذا أو شياه بنى فلان يدفعها إليه يوم كذا من سنة كذا فهو جائز والشاة من السكتابة وإن قال أضحية فلم يصفها فالسكتابة فاسدة لأن الضحية تكون جذعة من الضأن وثنية من المزم وما فوقهما فلا يجوز هذا كما لا يجوز في البوع وإن كاتبه على مائة دينار في عشر سنين وعشرين ضحية بعدها كل ضحية في سنة ووصف الضحايا لم يعتق إلا بأداء آخر السكتابة الضحايا والضحايا نجوم من نجوم كتابته لا يعتق إلا بأن يؤديها قال وإن كاتبه على شيء معلوم وضحايا أهله ما بلغ أهله عن كل إنسان ضحية موصوفة وإن زادوا ازدادت عليه الضحايا وإن نقصوا نقصت الضحايا فالسكتابة فاسدة لأنها حينئذ على غير شيء معلوم وإن قال له ابن لي هذه الدار بناء موصوفا أو علم لي هذا الغلام أو اخذني شهرا أو اخدم فلانا شهرا أو ابلغ بلد كذا أو انسج ثوب كذا وأنت حر ففعل ذلك فهو حر وليس بكاتب وله أن يبيعه قبل أن يفعله وإن مات سيد العبد قبل أن يفعله فالعبد مملوك وهذا مثل قوله إن دخلت الدار فأنت حر أو كنت فلانا فأنت حر وهكذا إن قال له أعطني مائة دينار وأنت حر فإن أعطاه إياها فهو حر وإن أراد يبيعه قبل أن يعطيه إياها فذلك له ولا يكون شيء من هذا كتابة إنما السكتابة النجوم بعضها بعد بعض ولو كاتبه على أن ضمن له بناء دار ومحاط بصفة بنائها عليه عمارتها حتى يوفيه إياها فأنت على صفته وسمى معها دنائير يعطيه إياها قبلها أو بعدها كان هذا جائزا لأن هذا ضمان عمل عمله بعده أو لم يعمل يكلف كما يكلف المال ومعه نجم غيره وكذلك إن كاتبه على ضمان بناء دارين يبنى أحدهما في وقت كذا والأخرى في وقت كذا كانت هذه كتابة جائزة وليس هذا كالعامل بيده إلى أجل معلوم وهو إذا كاتبه أو استأجر حرا على أن يعمل بيده لم يكلف أن يأتي بغيره يعمل له وإذا ضمن عملا كلف أن يوفيه إياه بنفسه أو غيره . والله تعالى أعلم .

### السكتابة على البيع

( قال الشيخ ابن ) رحمه الله تعالى وإذا عقد الرجل كتابة عبده على مائة دينار منجمة في عشر سنين على أن باعه السيد عبدا له معروفا فالكتابة فاسدة من قبل أن البيع معها وهكذا لو كاتبه على مائة على أن يهب له الرجل عبدا كانت الكتابة فاسدة وكان هذا كالبيع ولا يشبه هذا أن يكاتبه على أن يعمل له المكاتب عملا فإن ذلك كله شيء يعطيه إياه المكاتب من الكتابة ككتابه على دنائير وعبد وماشية وهذا بيع وكتابة والبيع لازم لا يشبه السكتابة لأن الكتابة لا تلزم العبد لزوم الدين الكتابة متى شاء العبد تركها وفيه أن كان لثمن العبد حصه من الكتابة غير معلومة وغير لازمة بكل حال وللكتابة حصه (١) معلومة لأن لها من ثمن العبد نصيبا فلم يجوز من جميع هذه الجهات ولو كان في يدى عبد عبد فكتابه سيده بمائة دينار منجمة على أن يشتري منه ذلك العبد بعشرة دنائير لم تجز الكتابة من قبل أنه لما باعه العبد على أن يكاتبه كان العبد مالا من مال السيد لا يجوز له شراءه ولو أبطلت على السيد منه كما كنت مبطله لو اشتراه بلا شرط كتابة كنت زدت على المكاتب في كتابته لأنه لم يرض أن يكاتب على مائة إلا وله على السيد عشرة ولو أثبت منه على السيد كنت قد أثبت عليه أن اشتري ماله بتماله وهذا مما لا يثبت عليه بخال ولو كان كاتبه كتابة صحيحة ثم اشتري السيد من مكاتبه والمكاتب من سيده كان الشراء جائزا لأن السيد

(١) له لا غير معلومة كما يرشد إليه التعليل ، تأمل .

حيث تدبر من مال مكتابه وليس بمسبوع من مال عبده قبل الكتابة ألا ترى أن العبد يكاتب سيده فيأخذ سيده ما كان بيده من المال قبل الكتابة والله سبحانه . وتعالى أعلم .

### كتابة العبيد كتابة واحدة صحيحة

( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قال عطاء إن كاتب عبد لك وله بنون يومئذ فكتابتك على نفسه وعليهم مات أبوه أو مات منهم ميت بقيته يوم يموت توضع من الكتابة وإن اعتقته أو بعض بنيه فكذلك وفالها عمرو بن دينار ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى وهذا إن شاء الله تعالى كما قال عمرو بن دينار وعطاء إذا كان البنون كبارا فكتاب عليهم أبوه بأمرهم فعلى كل واحد منهم حصته من الكتابة بقدر قيمته فأقيم مات أو عتق وضع عن الباقي بقدر حصته من الكتابة بقيته يوم تقع عليه الكتابة لا يوم يموت ولا قبل الموت وبعد الكتابة ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى فإن كان لرجل ثلاثة أعبد فكتابتهم على مائة منجمة في سنين على أنهم إذا أدوا عتقوا فالكتابة جائزة والمائة مقسومة على قيمة الثلاثة وإن كان أحدهم قيمته مائة دينار والآخرون قيمة خمسين خمسين فنصف المائة من الكتابة على العبد الذي قيمته مائة ونصفها الباقي على العبدن اللذين قيمتهما خمسون خمسون على كل واحد منهما خمسة وعشرون فأقيم أدى حصته من الكتابة عتق وأقيم عجز رد رقيقا ولم تنقص كتابة الباقي وإن قال الباقر نحن نستعمله وتؤدي عنه فليس لهم ذلك وأقيم مات قبل أن يؤدي حصته من الكتابة مات رقيقا وماله لسيده دون الذين كاتبوا معه ودون ورثته لو كانوا أحرارا ودون ولده لو كانوا معه في الكتابة لأنه مات رقيقا وإذا أدوا إلى السيد نجمين فيها ستون دينارا فقتلوا أدنا إليك عن كل رجل عشرين فهو كذا قالوا ويبقى على اللذين عليهما خمسون عشرة دنائير على كل واحد منهما خمسة وعلى الذي عليه خمسون ثلاثون دينارا وإن قال الذي عليه خمسون أدناها على قدر ما يصيبنا وقال الآخرون بل على العدد دون ما يصيبنا فالقول قول اللذين عليهما الخمسون لأن الأداء من الثلاثة فلكل واحد منهم ثلثه حتى تقوم بينة أو يتصادقوا على غير ذلك وهكذا لو مات أحدهم أو اثنان منهم كان الأداء على العدد لأعلى ما يصيبهما إذا اختلفت قيمتهما وإذا كاتبهم على ما وصفتنا أدى كل واحد منهم بقدر ما يصيبه فإن أدوا على العدد فأراد اللذان أدبا أكثر مما يصيبهما الرجوع فيما أدبا وقالا تطوعنا بالفضل لم يكن لها الرجوع إذا قبضه السيد وإن لم يقبض فلهما أن يعبسا عنه ما لم يحل عليهما وإن تصادق العبيد والسيد على أنهما أدبا عن صاحبهما كان لهما أن يرجعا به على السيد لأنه ليس لسيده أن يأخذ منهما شيئا على غير أنفسهما وقد أخذ منهما شيئا ههنا عن غيرهما ولو كان السيد شرط عليهم أن يؤديوا إليه في كل نجم ثلاثين دينارا على كل واحد منهم عشرة كان جائزا وكان عليهم أن يؤديوها كذلك ويؤدي كل واحد منهم عشرة نجمين ثم يبقى (١) على اللذين قيمتهما خمسون خمسة دنائير إلى الوقت الذي شرطها إليه وعلى الذي قيمته مائة ثلاثون إلى الوقت الذي شرطها إليه فإن جعل محل النجوم واحدا كان محل الخمسة الباقية على كل واحد من العبدن محل الثلاثين التامة على الآخر كأنه جعل النجوم إلى ثلاث سنين يؤديون إليه كل واحد عشرة في السنتين الأوليين وما بقى على كل واحد أداه في السنة الثالثة إذا بين هذا في أصل الكتابة ولو أدوا إليه على العدد فقتل اللذان أدبا أكثر مما يلزمهما نحن نرجع بالفضل عن نجمتنا لم يكن لها وكان لها أن يحسب ذلك لها من النجم الذي بلى النجم الذي أدبا فيه إن شاء وكان على الذي أدى أقل مما يلزمه أن يؤدي ما يلزمه فإن لم يفعل

(١) أى « على كل واحد منهما » فتنبيه كنهه مصححه .

فهو عاجز وإن عجز فليسيده إبطال كتابته عند الحاكم وغير الحاكم إذا أحضره فأشهد عليه أن نجما حلّ وسأله أن يؤديه إليه فقال لا أجده فأشهد أنه إبطال كتابته فكتابه مفسوخة وترفع عن الذين معه حصته من الكتابة ويكون عليها حصتها فإن سأل أن يحسب لها أداؤه لم يكن ذلك لها لأنه أداؤه عن نفسه لاعتها وما أخذ السيد منه حلال له لأنه أخذ من الكتابة فلما عجز كان مالا من مال عبده ومال عبده ماله ولو لم يعجز ولكنه أعتقه رفعت عنها حصته من الكتابة ولم يعتقا بعتقه وكذلك لو أعتقه بعت أو على شيء أخذه منه يصح له لم يفسد ذلك كتابتها ولم يضع عنها من حصتها منها شيئا وسواء كاتب العبد كتابة واحدة فسموا ما على كل واحد منهم أو لم يسموا كما سواء أن يباعوا صفقة فيسعى كل حصه كل واحد منهم من الثمن أو لا يسمى فالكتابة عليهم على قدر قيمتهم يوم يكتوبون ولا ينظر إلى قيمتهم قبل الكتابة ولا بعدها وسواء في هذا كان العبد ذوى رحم أو غير ذى رحم أو رجلا وولده أو رجلا وأجنبيين في جميع مسائل الكتابة فإن كاتب رجل وإبناؤه له بالغان فمات أحد الابنين وترك مالا أو الأب وبقي الابن وترك مالا قبل أن يؤدي فماله لسيده ويرفع عن المكتاتين معه حصته من الكتابة وأبهم عجز فليسيده تعجيزه وأبهم شاء أن يعجز فذلك له وأبهم أعتق السيد فالعتق جائز وأبهم أبرأ مما عليه من الكتابة فهو حر وترفع حصته من الكتابة عن شركائه وأبهم أدى عن أصحابه متطوعا فعتقوا ما لم يكن له أن يرجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عنهم بإذنهم رجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عن اثنين بأمر أحدهما وغير أمر الآخر رجع على الذى أدى عنه بأمره ولم يرجع على صاحبه .

### ما يعتق به المكاتب

( أخبرنا الربيع ) قال ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى وجماع الكتابة أن يكتب الرجل عبده أو عبده على نجمين فأكثر بمال صحيح محل بيعه ولمسكه كما تكون البيوع الصحيحة بالحلال إلى الآجال المعلومة فإذا كان هكذا وكان ممن تجوز كتابته من المالكين ومن تجوز كتابته من المملوكين كانت الكتابة صحيحة ولا يعتق المكاتب حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت إلى هذا ويصفه فأنت حر فإن أدى المكاتب ما شرط عليه فهو حر بالأداء وكذلك إذا أبرأ السيد مما شرط عليه بغير عجز من المكاتب فهو حر لأن مانعه من العتق أن يبقى أسيداه عليه دين من الكتابة فإن قال قد كاتبك على كذا ولم يقل له إذا أدبت فأنت حر لم يعتق إن أداؤه فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول «فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا» قيل هذا مما أحكم الله عز وجل جملة إبادة الكتابة بالتزليل فيه وأبان في كتابه أن عتق العبد إنما يكون بإعتاق سيده إياه فقال «فكفارتهم إياهم عشرة» ما آتاه من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فكان بيننا في كتاب الله عز وجل أن تحريرها إعتاقها وأن عتقها إنما هو بأن يقول المملوك أنت حر كما كان بيننا في كتاب الله عز وجل «إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن» أن الطلاق إنما هو بإيقاعه بكلام الطلاق المصرح لا التعريض ولا ما يشبه الطلاق هكذا عامة من أجل الفرائض أحكمت جملة في آية وأبنت أحكامها في كتاب أو سنة أو إجماع فإذا كاتب الرجل عبده ولم يقل إن أدبت إلى فأنت حر وأدى فلا يعتق وذلك خراج أداء إليه وكل هذا إذا مات السيد أو خرس ولم يحدث بعد الكتابة ولا معها فولا إن قولي قد كاتبك إنما كان معتقدا على أنك إذا أدبت فأنت حر فإذا قال هذا فأدى فهو حر لأنه كلام يشبه العتق كما لو قال له اذهب أو أعتق نفسك يعني به الحرية عتق وكما لو قال لا يرانه اذهبي أو تقضى يعني به الطلاق وقع الطلاق ولا يقع في التعريض طلاق ولا عتاق إلا بأن يقول قد عقدت القول على نية الطلاق والعتاق .

## حالة العبيد

( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى : قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال مات لعطاء كسبت على رجلين في بيع إن حيكا عن ميتك ومليكا عن ممدك قال يجوز وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى وقال زعامة يعني حاملة ( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال فقلت لعطاء كسبت عبيدين لي وكسبت ذلك عليهما قال لا يجوز في عبيدك وقالها سليمان بن موسى قال ابن جريج فقلت لعطاء لم لا يجوز قال من أجل أن أحدهما لو أفلس رجع عبدا لم يملك منك شيئا فهو مفرم لك هذا من أجل أنه لم يكن ساعة يخرج منك فيها مال قال قلت له فقال لي رجل كاتب غلامك هذا وعلى كتابته ففعلت ثم مات أو عجز قال لا يهرم لك عنه وهذا مثل قوله في العبدین ( قال الشافعي ) وهذا إن شاء الله كما قال عطاء في كل ما قال من هذا ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكتب الرجل عبده على أن بعضهم حملا عن بعض لأنه لا يجوز للمكاتب أن يثبت على نفسه ديناً على غيره لسيده ولا لغيره وليس في الحاملة شيء يملكه العبد ولا شيء يخرج من أيديهما بإذنها ويقبض فإن كاتبوا على أن بعضهم حملا عن بعض فأدوا عتقوا بكتابة فاسدة ورجع السيد بفضل إن كان في قيمته فأبهم أدى متطوعاً عن أصحابه لم يرجع عليهم وأبهم أدى بإذنه رجع عليهم ولا يجوز لأحد أن يكتب عبده على أن يحمل له رجل بما عليه من كتابته حراً كان الرجل أو عبداً مأذوناً له أو غير مأذون له لأنه لا يكون للسيد على عبده بالسكينة دين يثبت كسبوت ديون الناس وإن السكينة شيء إذا عجز المكاتب عن أدائه بطل عنه ولم يكن له ذمة يرجع بها الحميل عليه ( قال ) وإن عقد السيد على المكاتب كتابة على أن فلانا حميل بها وفلان حاضر راض أو غائب أو على أن يعطيه به حميلاً يرضاه فالسكينة فاسدة فإن أدى المكاتب الكتابة فالمكاتب حر كما يفتق بالخث واليمين إلا أنهم يتراجعان بالقيمة وإن لم يؤدها بطلت الكتابة وإن أراد المكاتب أداءها فللسيد أن يتنعت من قبولها منه لأنها فاسدة وكذلك إن أراد الحميل أداءها فللسيد الامتناع من قبولها فإذا قبلها فالعبد حر وإذا أداها الحميل عن الحاملة له إلى السيد فأراد الرجوع بها على السيد فله الرجوع بها وإذا رجع بها أو لم يرجع فعلى المكاتب قيمته للسيد لأنه عتق بكتابة فاسدة ويجعل ما أخذ منه قصاصاً من قيمة العبد وهكذا كما اعتقت العبد بكتابة فاسدة جعلت على العبد قيمته بالغة ما بلغت وحسبت للعبد من يوم كاتب الكتابة الفاسدة ما أخذ منه سيده ولا يجوز للرجل أن يكتب عبده على أن يحمل له عبده ولا يجوز أن يحمل له عبده عن عبده ولا عن عبده لغيره ولا عن عبد أجنبي لأنه لا يكون له على عبده دين ثابت بكتابة ولا غيرها ( قال ) ولا يجوز أن يكتب العبيد كتابة واحدة على أن بعضهم حملا عن بعض ولا أن يكتب ثلاثة أعبد على مائة على أنه لا يفتق واحد منهم حتى يؤدوا المائة كلها لأن هذه كالحالة من بعضهم عن بعض فإذا كاتب الرجل عبده أو عبده على أن بعضهم حملا عن بعض أو كاتب اثنين على مائة على أنه لا يفتق واحد منهما حتى يستوفي السيد المائة كلها فبالكتابة فاسدة فإن ترفعها نقضت وإن لم ترفعها فهي منتقضة وإن جاء العبدان بالمال فللسيد رده إليهما والإشهاد على نقض الكتابة وترك الرضا بها فإذا أشهد على ذلك فله أخذ المال من أيهما شاء على غير السكينة لأنه مال عبده أو عبديه وأصح له أن يظل الحاكم تلك السكينة وإن أخذ من عبده ما كاتبوه عليه على السكينة الفاسدة عتقوا وكانت عليهم قيمتهم له محاصهم بما أخذ منهم في قيمتهم ولو كاتب عبده أو عبده على أوطال خر أو ميتة أو شيء محرم فأدوه إليه عتقوا إذا كان قال لهم فإن أدبتم إلى كذا وكذا فأنتم أحرار ورجع عليهم بقيتهم حالة وإنما



خالفنا بين هذا وبين قوله إن دخلتم الدار أو فعلتم كذا فأنتم أحرار إن هذه تمين لا بيع فيها محال بينهم وبينه وإن كاتبهم على الحجر وما يحرم وكل شرط فاسد في بيع يقع العتق بشرطه أن العتق واقع به وإذا وقع به العتق لم يستطع رده وكان كالبيع الفاسد يقضه مشترطه ويقوت في يديه فيرجع على مشترطه بقيمته بالغة ما بافت وبكون شيء . إن أخذه من مشترطه حرام بكل حال لا يقاص به وإن أخذه منه شيئاً لم يعل ملكه قاص به من ثمن البيع الفاسد .

### الحكم في الكتابة الفاسدة

( أخبرنا الربيع ) قال ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى وكل كتابة قلت إنها فاسدة فأشهد سيد المكاتب على إبطالها فهي باطلة وكذلك إن رفعها إلى الحاكم إبطالها وإن أشهد سيد المكاتب على إبطالها أو أبطلها الحاكم ثم أدى المكاتب ما كان عليه في الكتابة الفاسدة لم يعتق كما يعتق لو لم تبطل فإن قال له إن دخلت الدار فأنت حر ثم قال قد أبطلت هذا لم يبطل والكتابة بيع يبطل فإذا بطل فأدى ما جعل عليه فقد أدام على غير الكتابة ألا ترى أنه إن قال إن دخلت الدار وأنت لا بيس كذا فأنت حر أو دخلت الدار قبل طلوع الشمس فأنت حر لم يعتق إلا بأن يدخلها لا بيساً ما قال وقبل طلوع الشمس فكذلك لا يعتق المكاتب لأنه لم يتأد إذا أبطلها منه على ما شرط له من العتق إذا أبطله ومن أعتق على شرط لم يعتق إلا بكل الشرط . وإن كان كاتب السيد عبده كتابة فاسدة فليبطلها حتى أدى ما كاتبه عليه فهو حر لأنه أعتقه على شرط عليه أدامه فإن كان مادفع إليه المكاتب حراماً لأنتم له رجع السيد على المكاتب بجميع قيمته عبداً يوم عتق لا يوم كاتبه لأنه إنما خرج من يديه يوم عتق وإن كان ما أدى إليه مما يعل وكان معه شرط يفسد الكتابة أفيم جميع ما أدى إليه والمكاتب يوم يقع العتق عليه بأي حال كان المكاتب لا يوم الحكم ولا يوم الكتابة ثم ترجع بالفضل كأن تأدى منه عشرين ديناراً أو قيمتها وهو كئادى عشرين ديناراً وقيمة المكاتب مائة دينار فيرجع عليه السيد بثمانين ديناراً يكون بها غريباً من الغرماء يخص غرماءه بها لا يقدم عليهم ولا هم عليه لأنه دين على حر لا كتابة ولو كانت قيمة المكاتب عشرين ديناراً فأدى إلى السيد مائة رجع للمكاتب على السيد بثمانين وكان بها غريباً وإذا كاتب الرجل عبده كتابة فاسدة فمات السيد فماتت الكتابة عاين بفساد الكتابة أو جاهلين لم يعتق المكاتب لأنهم ليسوا الذين قالوا أنت حر بأداء كذا فيعتق بقولهم . وبأن الكتابة فاسدة فما أدى إليهم عبده وهو غير مكاتب فهو من أموالهم بلا شرط يعتق به عليهم ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى ولو تأداها السيد بعد ما حجب عليه لم يعتق عليه من قبل أنه إنما يعتق بقول السيد أداها فيكون كقوله أنت حر على كذا فإذا كان محجوراً لم يعتق بهذا القول لأن الشرط الأول في الكتابة فاسد ولو كان صحيحاً لزمه بعد الحجب وذهاب العقل وكذلك لو كاتبه كتابة فاسدة وهو صحيح ثم حجب السيد فماتت منها مغلوباً على عقله لم يعتق . ولو كان المكاتب محجوراً فماتت أداها السيد والسيد صحيح عتق بالكتابة ووكّل له القاضي ولياً يتراجعان بالقيمة كما كان المكاتب راجعاً بها لأن كتابة العبد المحجور فاسدة فما تأدى منه السيد فماتت تأدى من عبده وإيقاعه العتق له واقع .

## الشرط الذى يفسخه الكتابة

( قال الشافعى ) رحمه الله تعالى وإذا شرط الرجل على مكاتبته أو مكاتبته أنه إذا أدى إليه ما طاب به نفسه عتق أو أنه لا يعتق إلا بما طاب به نفس سيده فالكتابة فى هذا كله فاسدة ولو كاتبه على نجوم بأعينها على أنه إذا أدى فهو حر بعد موت سيده فأداها كان مدبرا وكان لسيده بيعه وأبست هذه كتابة إنما هذا كقوله إذا دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فله بيعه قبل أدائها وبعده وإذا كاتبه على مائة دينار يؤديها فى عشر سنين (١) فإن أدى منها خمسين معجلة فى سنة فالكتابة فاسدة لأنها إلى غير أجل ولو أدى الخمسين الأخرى لم يعتق لأنه لم يقل فإن أديت فأنت حر فإن شاء السيد أعتقه وإن شاء لم يعتقه ولم يكن شيء من هذا كتابة فإن أدى العبد بعد موت سيده لم يعتق العبد على بنى سيده وكان هذا كالحراج والسيده بيعه فى هذا وفى كل كتابة قلت إنها فاسدة وكذلك لو كاتبه على مائة دينار يؤديها فى عشر سنين فى كل سنة كذا ولم يقل فإذا أديتها فأنت حر كان هذا خراجا فإن أداها فليس بحر وكذلك لو قال له إن أديت إلى مائة دينار فأنت مكاتب وسواء فى هذا كله قال إذا أدبت عتقت أو لم يقله فإن أدى المائة الدينار فليس بمكاتب لأنه جعله مكاتباً بعد أداء المائة ولم يسم كتابة فكان هذا ليس بكتابة من وجهين ولو قال إن أدبت إلى مائة دينار فأنت مكاتب على مائة دينار يؤديها فى ثلاث سنين فى كل سنة ثلثها فأدى إليه مائة دينار لم يكن مكاتباً وليس هذا كقوله إن دخلت الدار فأنت حر وإن أدبت إلى مائة دينار فأنت حر لأن الكتابة يبيع السيد العبد نفسه أشبه ألا ترى أن رجلا لو قال لرجل إن أعطيتنى عشرة دنانير فقد بعك دارى بمائة ، فأعطاه عشرة دنانير لم تسكن داره بيعاً له بمائة ولا غيرها ولا يكون بينهما بيع حتى يحدثا بيعاً مستقبلاً يتراضيان به فكذلك الكتابة لا يكون العبد مكاتباً حتى يحدثا كتابة يتراضيان بها .

## الخيار فى الكتابة

( قال الشافعى ) رحمه الله تعالى : ولو كاتب الرجل عبده على أن للسيد أن يفسخ الكتابة متى شاء ما لم يؤد العبد كانت الكتابة فاسدة ولو شرط السيد للعبد فسخ الكتابة متى شاء كانت الكتابة جائزة لأن ذلك بيد العبد وإن لم يشترطه العبد ألا ترى أن العبد لا يعتق بالكتابة دون الأداء ولم يخرج من ملك السيد خروجاً تاماً ففى شاء ترك الكتابة . أو لا ترى أن الكتابة شرط أثبتته السيد على نفسه لعبده دونه فلا يكون للسيد فسخه .

## اختلاف السيد والمكاتب

( قال الشافعى ) رحمه الله تعالى : وإذا تصادق السيد وعبده على أنه كاتبه كتابة صحيحة فاختلفا فى الكتابة فقال السيد كاتبك على ألفين وقال العبد على ألف تحالفا كما يتحالفا المتبايعان الحران ويترادان . وكذلك إن تصادقا على الكتابة واختلفا فى الأجل فقال السيد يؤديها فى شهر وقال العبد فى ثلاثة أشهر أو أكثر ، وسواء كان المكاتب أدى من الكتابة شيئاً كثيراً أو قليلاً أو لم يؤده وإن أضافاً جميعاً البينة على ما يتداعيان وكانت البينة تشهد فى يوم واحد وتصادق المكاتب والسيد أن لم تكن إلا كتابة واحدة أبطلت البينة وأحلفتها كما ذكرت وكذلك لو شهدت بينة المكاتب على أنه كاتبه على ألف فأداها وشهدت بينة سيده أنه كاتبه على ألفين فأدى ألفاً

لم يعتق المكاتب وتحالفوا وترادا الكتابة من قبل أن كل واحدة من البيتين تكذب الأخرى وليست إحداهما بأولى أن تقبل من الأخرى ولو شهدا معا بهذه الشهادة واجتمعا على أن السيد عجل له العتق وقالت بيته السيد آخر عنه ألفا فجعلها دينا عليه أنفذت له العتق لاجتماعهما عليه وأحلفت كل واحد منهما صاحبه ثم جعلت على المكاتب قيمته لسيده كانت أكثر من ألفين أو أقل من الألف لأنى طرحتهما حيث تصادقا وأنفذتهما حيث اجتمعا قال ولو تصادقا على أن الكتابة ألف في كل سنة منها مائة فمرت سنون فقال السيد لم تؤد إلى شيئا وقال العبد قد أدبت إليك جميع النجوم كان القول قول السيد مع يمينه وعلى المكاتب البيته فإن لم تقم بيته وحلف السيد قيل للمكاتب إن أدبت جميع مامضى من نجومك الآن وإلا فلنريك تعجيزك ولو قال السيد قد عجزته وفسخت كتابته وأنكر المكاتب أن يكون فسخ كتابته وأقر بماله أو لم يقربه كان القول قول المكاتب مع يمينه ولا يصدق السيد على تعجيزه إلا بيته تقوم على حلول نجم أو نجوم على المكاتب فيقول ليس عندي أداء وبشهاد السيد أنه قد فسخ كتابته فنيكون مفسوخة وسواء كان هذا عند حاكم أو غير حاكم وإذا كاتب الرجل عبده وله ولد من امرأة حرة فمضى قال السيد قد كنت قبضت من عبدي المكتابة كلها والسيد صحيح أو مريض فالعبد حر ويحرر المكاتب ولا ولد من المرأة الحرة ولو كانت المسألة بماله ومات العبد المكاتب فقال السيد قد كنت قبضت نجومه كلها ليبت عتقه قبل موته وكذبه موالى الزاة الحرة وصدقه ولد المكاتب الأحرار كان القول قول الموالى في أن لم يعتقه حتى مات ويثبت لهم الولاء على ولد مولاتهم وأخذ مال إن كان للمكاتب يدفع إلى ورثته الأحرار بإقرار سيده أنه قد مات حراً وهكذا لو قذف المكاتب رجلاً لم يصدق مولاه على عتقه ولا يحل إلا بيته تقوم على أنه عتق قبل يموت ويصدق سيد المكاتب على ماعليه ولا يصدق على ماله وإذا أقر السيد في مرضه أنه قبض ماعلى مكاتبه حالا كان على المكاتب أو دينا صدق وليس هذا بوصية ولا عتق هذا إقرار له ببراءة من دين عليه كما يصدق على إقراره لحر ببراءة من دين له عليه ولو كان لرجل مكاتبان فأقر أنه قد استوفى ماعلى أحدهما ثم مات ولم يبين أيهما الذى قبض ماعليه أفرع بينهما فأيهما خرج سهمه عتق وكانت على الآخر نجومه إلا ما أثبت أنه أداه منها ولو كاتب رجل عبده على نجوم يؤدي كل سنة نجماً فمرت به سنون فقال قد أدبت نجوم السنين الماضية وأنكر السيد فالقول قوله مع يمينه وعلى المكاتب أن يؤدي النجوم الماضية مكانه وإلا فلنسيده تعجيزه وهكذا لو مات سيده فادعى ورثته أن نجومه بماله كان القول قولهم كما كان القول قول أبيهم مع إيمانهم كما تكون إيمانهم على حق لأبيهم لأن الكتابة حق من حقوق أبيهم لا يبطله حلول أجل المكاتب حتى تقوم بيته باستيفائه إياه ولو قامت بيته باستيفاء سيده نجماً في سنة لم يبطل ذلك نجومه في السنين قبلها لأنه قد يستوفى نجم سنة ولا يستوفى ما قبلها ويخلف له وتبطل دعواه فإن لم يخلف له أحلف العبد على ما ادعى ولزم ذلك السيد ولو ادعى أن سيده كاتبه وقد مات وأنكر ذلك الورثة فعليه البيته فإن لم يقم بيته حلف الورثة ماعلموا أباهم كاتبه وبطلت دعواه ولو كان الوارثان ابني فآقر أحدهما أن أباه كاتبه أو نكل عن اليمين فحلف المكاتب وأنكر الآخر وحلف ماعلم أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً وإن كان في يده مال أفاده بعد الكتابة أخذ الوارث الذى لم يقر بالكتابة نصفه وكان نصفه للمكاتب وكان للذى لم يقر بالكتابة أن يستخدمه ويؤاجره يوماً ولذى أقر بالكتابة أن يتأدى منه نصف النجم الذى أقر أنه عليه ولا يرجع به أخوه عليه وإذا عتق لم يقوم عليه لأنه إنما أقر أنه عتق بنى فعليه الأب كما لو ورثاً عبداً فادعى عتقا فآقر أحد الابنين أن أباه اعتقه وأنكر الآخر عتق نصيبه منه ولم يقوم عليه لأنه إنما أقر بعتقه من غيره وولاء نصفه إذا عتق لأبيه ولا يقوم فى مال أبيه ولا مال ابنه وهكذا

محالف للعبد بين اثنين يبتدىء أحدهما كتابته دون صاحبه لأن هذا يقر أنه لم يرثه قط إلا مكاتباً وذاتك مالكا عبيد يبتدىء أحدهما كتابته فلا يجوز لأنه ليس له أخذ شيء منه دون شريكه ولو عجز المكاتب الذى أقر له أحدهما رجوع رقيقاً بينهما كما كان أولاً فإن وجد له مال كان له في الكتابة قبل موت سيده اقتسامه فإن وجد له مال كان بعد إثبات نصف الكتابة وإبطال نصفها كان للذى أقر بالكتابة دون أخيه إذا كان أخوه يستخذه يومه قال والقول قول الذى بالكتابة لأننا حكمنا أن ماله في يديه ولو أننا حكمنا بأن نصفه مكاتب وأعطينا الذى جعده نصف الكتابة وقتلنا له استخذه يومه ودعه للكسب في كتابته يوماً فترك سيده استيفاء يومه واكتسب مالا فطلبه السيد وقال كسبته في يومى وقال الذى أقر له بالكتابة بل في يومى كان القول قول الذى له فيه الكتابة وللذى لم يقر له بالكتابة عليه أجر مثله فيما مضى من الأيام التى لم يستوفها منه يرفع منها بقدر نفقة العبد فيها فإن عجز عن أدائها أئتمناه العجز مكانه وتبطل كتابته كما إذا عجز عن أداء الكتابة عجزناه وأبطلنا كتابته ولو أن عبدا ادعى على سيده أنه كاتبه أو على ابن رجل أن أباه كاتبه وإنما ورثه عنه فقال السيد كاتبك وأما محجور أو كافيك أبى وهو محجور أو مغلوب على عقله وقال المكاتب ما كان ولا كنت محجوراً ولا مغلوباً على عقلك حين كاتبته فإن كان يعلم أنه قد كان في حال محجوراً أو مغلوباً على عقله فالقول قوله مع يمينه وما ادعى من الكتابة باطل وإن لم يكن يعلم كان مكاتباً وكانت دعواه أنه محجور ومغلوب على عقله ولا يعلم ذلك باطلاً ويخلف المكاتب لقد كاتبه وهو جائز الأمر ولو ادعى مكاتب على سيده أنه كاتبه على ألف فأداهما وعق وقال مولاه كاتبك على ألفين وأريت ألفاً ولا تعق إلا بأداء الألف الثانية فإن أقام البينة وقالت بيعة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا وقالت بيعة السيد كاتبه في شوال من سنة كذا كان هذا إكذاباً من كل واحدة من البيتين للأخرى وتحالفاً وهو مملوك بخاله إن زعما معاً أن لم تكن كتابة إلا واحدة ولو قالت بيعة السيد كاتبه في رمضان من سنة كذا وقالت بيعة العبد كاتبه في شوال من تلك جعلت البيعة بيعة العبد لأنهما قد يكبران صادقين فيكون كاتبه في شهر رمضان ثم انتقضت الكتابة وأحدثت له كتابة أخرى (قال) ولو قالت بيعة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا على ألف ولم تقل عتق ولا أدى وقالت بيعة السيد كاتبه في شوال من تلك السنة على ألفين كانت البيعة بيعة السيد وجعلت الكتابة الأولى منتقضة لأنه يمكن فيها أن يكونا صادقين وإذا قالت البيعة الأولى عتق لم يكن مكاتباً بعد العتق وكانت البيتان باطلتين ولم يكن مكاتباً بخال ولو أقام العبد البيعة أنه كاتبه على ألف والسيد أنه كاتبه على ألفين ولم توثق إحدى البيتين أحلفتهما معا ونقضت الكتابة وحيث قلت أحلفهما فإن نكل السيد وخلف العبد فهو مكاتب على ما ادعى وإن لخلف كان عبداً وإن نكل السيد والعبد كان عبداً لا يكون مكاتباً حتى ينكل السيد ويخلف العبد مع نكول سيده ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه وأقام بيعة بكتابته ولم تقل البيعة على كذا وإلى وقت كذا لم تجز الشهادة وكذلك لو قالت كاتبه على مائة دينار ولم تثبت في كم يؤديها وكذلك لو قالت كاتبه على مائة دينار منجمة في ثلاث سنين ولم تقل في كل سنة ثلثها أو أقل أو أكثر لا تجوز الشهادة حتى توثق المال والسنين وما يؤدى في كل سنة فإذا نقصت البيعة من هذا شيئاً سقطت وخلف السيد وكان العبد مملوكاً وإن نكل خلف العبد وكان مكاتباً على محالف عليه ولو أقام بيعة أنه كاتبه فأدى إليه ففتق فقامت له بيعة أن سيده أقر أنه كاتبه على أنه إن أدى فهو حر وأنه أدى إليه وجحد السيد أو ادعى أن الكتابة فاسدة أعتقته عليه وأحلف العبد على فساد الكتابة فإن حلف برى وإلا حلف السيد وترادى القيمة .

## جامع أحكام المكاتب

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى يروى أن من كاتب عبده على مائة أوقية فأداها إلا عشر أواق فهو رقيق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد مابق عليه درهم ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى وبهذا نأخذ وهو قول عامة من لقيت وهو كلام جملة ومعنى قولهم والله تعالى أعلم عبد في شهادته وميراثه وحدوده والجنابة عليه وجملة جنابته بأن لاتقبلها عاقلة مولاه ولا قرابة العبد ولا يضمن أكثر من قيمته في جنابته ما بلغت قيمة العبد وهو عبد في الأكثر من أحكامه وليس كالعبد في أن لسيده يبعه ولا أخذ ماله ما كان قائماً بالكتابة ولا يعتق المكاتب إلا بأداء آخر نجومه فلو كاتب رجل عبده على مائة دينار منجمة في كل سنة على أنك متى أدبت نجماً عتق منك بقدره فأدى نجماً عتق كله ورجع عليه سيده بما بقي من قيمته وكانت هذه الكتابة فاسدة ومن قذف مكاتباً كان كمن قذف عبداً وإذا قذف المكاتب حد حد عبد وكذلك كل ما أتى المكاتب مما عليه فيه حد فحده حد عبد ولا يرث المكاتب ولا يورث بالنسب (١) وإن مات المكاتب ورث هو بالرق ومثل أن يرث المكاتب بالرق أن يكون له عبد فيموت فيأخذ المكاتب مال عبده كما كان يبيع رقبته لأنه مالك له وإذا مات المكاتب وقد بقي عليه من كتابته شيء قل أو كثير فقد بطلت الكتابة وإذا كان المكاتب إذا قال في حياته قد عجزت بطلت الكتابة لأنه اختار تركها أو عجز فعجزه السيد بطلت الكتابة كان إذا مات أولى أن تبطل الكتابة لأن المكاتب ليس بحمي فيؤدي إلى السيد دينه عليه وموته أكثر من عجزه (٢) ولا مزية للمكاتب تفضل بين المقام على كتابته والعتق وإذا مات فخرج من الكتابة أحطنا أنه عبد وصار ماله لسيده كله وسواء كان معه في الكتابة بنون ولدوا من جارية له أو أم ولد أو بنون بلغوا يوم كاتب وكانوا معه وقرابة له كاتبوا معه فجميع ماله لسيده ولو قال سيده بعد موت المكاتب قد وضعت الكتابة عنه أو وهبتها له أو اعتقته لم يكن حراً وكان المال ماله بحاله لأنه إنما وهب لبيت مال نفسه ولو قذفه رجل وقد مات ولم يؤد لم يحد له لأنه مات ولم يعتق فإذا مات المكاتب فعلى سيده كفنه وقبره لأنه عبده وكذلك لو كان أحضر المال ليدفعه ثم مات قبل يقبضه سيده أو دفع المال إلى رسول ليدفعه إلى سيده فلم يقبضه سيده حتى مات عبداً وكذلك لو أحضر المال ليدفعه فرب به أجنبي أو ابن لسيده فقتله كانت عليه قيمته عبداً وكذلك لو كان سيده قتله كان ظالمًا لنفسه ومات عبداً فلسيده ماله ويعزر سيده في قتله ولو وكل المكاتب من يدفع إلى السيد آخر نجومه ومات المكاتب فقال ولد المكاتب الأحرار قد دفعنا إليك الوكيل وأبونا حي وقال السيد ما دفعها إلى إلا بعد موت أيتكم فالقول قول السيد المكاتب لأنه ماله ولو أفاموا بيعة على أنه دفعها إليه يوم الاثنين ومات أبوه يوم الاثنين كان القول قول السيد حتى تقطع البيعة على أنه دفعها إليه قبل موت المكاتب أو توقت فتقول دفعها إليك قبل طلوع الشمس يوم الاثنين وقرر السيد أن العبد مات بعد طلوع الشمس من ذلك اليوم أو تقوم بيعة بذلك فيكون قد عتق ولو شهد وكيل المكاتب أنه دفع ذلك إلى السيد قبل موت المكاتب لم تقبل شهادته ولكن لو وكل السيد رجلاً بأن يقبض من المكاتب آخر نجومه فشهد وكيل سيد المكاتب أنه قبضها منه قبل موت وقال السيد قبضها بعد مامات جازت شهادة وكيل سيد المكاتب عليه وحلف ورثة المكاتب مع شهادته وكان أبوه حراً وورثه ورثته الأحرار ومن يعتق يعتقه .

(١) أي : بل بالرق فيرث ويورث به ، فإن مات ورثه سيده بالرق ، ومثال : أن يرث هو بالرق أن يكون له عبداً الخ ، فتنبه .

(٢) كذا في النسخ .

## ولد المكاتب وماله

( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى : قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء رجل كاتب عبدا له وقاطعه فسكرته مالا له وعبيدا ومالا غير ذلك قال هو للسيد وقالوا عمرو بن دينار وسليمان بن موسى ( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء فإن كان السيد قد سأل ماله فسكرته إياه فقال هو لسيد فقلت لعطاء فسكرته ولدا من أمة ولم يعلمه قال هو لسيد وقالوا عمرو بن دينار وسليمان بن موسى قال ابن جريج قلت له أ رأيت إن كان سيده قد علم بولد العبد فلم يذكره السيد ولا العبد عند الكتابة ؟ قال فليس في كتابته هو مال لسيدكما وقالوا عمرو بن دينار ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى القول ما قال عطاء وعمرو بن دينار في ولد العبد المكاتب سواء علمه السيد أو لم يعلمه هو مال للسيد وكذلك مال العبد للسيد ولا مال للعبد وإذا كاتب الرجل عبده وله مال فللسيد أخذ كل مال كان للعبد قبل مكانته .

## مال العبد المكاتب

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد تاجرا أو غير تاجر في يده مال فسكرته سيده فالللسيد وليس للمكاتب شيء منه وما اكتسب المكاتب في كتابته فلا سبيل للسيد عليه حتى يعجز فإذا اخلف العبد والسيد وقد تداعيا الكتابة ولم يكتب أو لم يتداعيا في مال في يدي العبد فالللسيد ولا موضع للمسألة في هذا ولكن إذا اخلفا في المال الذي في يد العبد بعد الكتابة فقال العبد أفدته بعد الكتابة وقال السيد أفدته قبلها أو قال هو مال لي أودعتك فالقول قول العبد المكاتب مع يمينه وعلى السيد البينة فما أقام عليه شاهدين أو شاهدا وامرأتين أو شاهدا وحلف أنه كان في يدي العبد قبل الكتابة فهو للسيد وكذلك لو أقر العبد أنه كان في يده قبل الكتابة فهو للسيد ولو شهد الشهود على شيء كان في يدي العبد ولم يحدثوا حدا يدل على أن ذلك كان في يدي العبد قبل الكتابة كان القول قول العبد حتى يحدوا وقتا يعلم فيه أن المال كان بيدي العبد قبل الكتابة وكذلك لو قالوا كان في يده يوم الاثنين لغرة شهر كذا وكانت الكتابة ذلك اليوم كان القول قول العبد حتى تحد البينة حدا يعلم أن المال كان في يده قبل تصح الكتابة ولو شهدوا أنه كان في يده في رجب وشهدوا له على المكاتب في شعبان من سنة واحدة فقال العبد قد كاتبني بلا بينة قبل رجب أو في رجب أو في وقت قبل الوقت الذي شهدت عليه البينة كان القول قول العبد وإنما قلت هذا أن سيد المكاتب إنما كاتبه على نفسه وماله مال سيده لأماله ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده على نفسه وماله فالكتابة فاسدة علم المال وأحضره أو لم يعلم لأنه كتابة وبيع لأنه لا يعلم حصة الكتابة من حصة البيع لأن لكل واحد منهما حصة من الكتابة غير متميزة وأنه يعجز فيكون رقيقا وبفوت المال فإن أدى ففحق تراجعها بقيمة العبد فتسكون يوم كوتب ورجع سيده بماله الذي كاتبه عليه أو مثله أو قيمته إن فات في يديه ويجوز أن يكتبه ثم يبيعه بعد الكتابة ما في يده أو يهبه أو يتصدق به عليه فأما أن يقد الكتابة عليه فلا يجوز بحال ( قال الربيع ) وفيه حجة أخرى أنه إذا كاتبه على نفسه وماله فالكتابة فاسدة لأنه كاتبه على نفسه وماله الذي في يده والمال الذي في يده لسيد ليس للعبد .

## ما اكتسب المكاتب

( أخبرنا الربيع ) قال ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : ما أفاد المكاتب بعد الكتابة بوجه من الوجوه فهو له مال على معنى وليس للسيد أخذه ولا أخذ شيء منه فإن قيل فكيف لا يأخذ ماله وهو لم يخرج من ملكه ؟ قيل إن شاء الله تعالى لما أمر الله بالكتابة وكانت الكتابة مالا يؤديه العبد ويعتق به فلو ساطل للسيد على أخذه لم يكن للمكاتب معنى إذا كان السيد يأخذ ما يكون العبد به مؤديا كان العبد للأداء عطيما ومنه منوعا بالسيد أو كان له غير مطبق فبطل معنى الكتابة بالمعنيين معا ويجوز للمكاتب في ماله ما كان على النظر وغير الاستهلاك لماله ولا يجوز ما كان استهلاكا لماله فلو وهب درهما من ماله كان مردوداً ولو اشترى بما لا يتعابن الناس بمثله كان مردوداً أو باع شيئاً من ماله بما لا يتعابن الناس بمثله كان مردوداً وكذلك لو جئت عليه جناية فعفا الجناية على غير مال كان عقوه باطلاً لأن ذلك إهلاك منه لماله ويجوز بيعه بالنظر وإقراره في البيع ولا يجوز له أن ينكح بغير إذن سيده فإن نكح فأصاب المرأة ففسخ النكاح ولها عليه مهر مثلها إذا عتق ولا يكون لها أن تأخذه به قبل يعتق لأنها نكحته وهي طامعة ولو اشترى جارية شراء فاسداً فماتت في يديه كان لقيمتها ضامناً لأن شرائه وبيعه جائز فما لزمه بسبب الشراء لزمه في ماله ولو اشترى جارية فأصابها فاستحقها رجل عليه أخذها وأخذ منه مهر مثلها لأن هذا بسبب بيع وأصل البيع والشراء له جائز وأصل النكاح له غير جائز فلذلك لم يلزمه في ماله ما كان مكانها صدق المرأة والزهره بعد عتقه فإذا تحمل عن الرجل بحمالة وضمن عن آخر كان ذلك باطلاً لأن هذا تطوع بشيء يلزمه نفسه في ماله فهو مثل الهبة يهبها ولا يلزمه بعد العتق وإذا كان له ولد صغير أو كبير زمن محتاج أو أب زمن محتاج لم تلزمه نفقته وتلزمه نفقة زوجته إن أذن له سيده في نكاحها قبل الكتابة وبعدها ولو نكح في الكتابة بغير إذن سيده فلم يعلم سيده حتى عتق فأصابها أو أصابها قبل العتق ثم عتق كان عليه في الحالين مهر مثلها بأنه حر ويفرق بينه وبينها ولو كان له عبد فمات كان عليه كفنه ميتاً ونفقته مريضاً ولو بيع من قرابته من لا يعتق عليه لو كان حراً كان له شراؤه على النظر كما أن له شراء غيره على النظر وإذا باع منهم عبداً على غير النظر فالبيع مردود وإن أعتقه الذي اشتراه فالعتق باطل وإن أعتق المكاتب بعد بيعهم الذي وصفته مردوداً وعتق من ملكهم لهم فعتقهم باطل حتى يحدد فيهم بيعاً فإذا جدد فهم مملوكين إلا أن يشاء الذي اشتراهم أن يحدد لهم عتقاً ولو باع هذا البيع الفاسد فأعتق العبد ثم جنى فعضى الإمام على ماله بالعقل ثم علم فساد البيع رد ورد العاقلة بالعقل على من أخذه منهم وكذلك لو جنى عليه فقضى بالجناية عليه جناية حرق قبضها أو قبضت له ردت على من أخذت منه وليس للمكاتب أن يشتري أحداً يعتق عليه لو كان حراً ولداً ولا والداً ومتى اشتراهم فالشراء فيهم مفسوخ فإن ماتوا في يديه قبل يرده ضمن قيمتهم لأنه بسبب الشراء فإن لم يردهم حتى يعتق فالشراء باطل ولا يعتقون عليهم لأنه لا يملكهم بالشراء الفاسد حتى يحدد لهم شراء بعد العتق فإذا جدد عتقوا عليه قال وإنما أبطلت شرائهم لأنه ليس له بيعهم وإذا اشترى ما ليس له بيعه فليس له بشراء نظر وإنما هو إتلاف لأثمانهم وليس للمكاتب أن يتسرى وإن أذن له سيده فإن تسرى فولد له فله بيع سريته وليس له وطؤها لأن وطأها بإياها بالملك لا يجوز وليس وطؤها بإياها فتلد بأكثر من قوله لها أنت حرة وهو إذا قال لها أنت حرة لم تعتق وللمكاتب أن يشتري جارية قد كانت ولدت له بنكاح ويبيعها وله أن يشتري من لا يعتق عليه من ذوى رحمه وغيرهم إذا كان شراؤه بإياهم نظراً . قال وله إن أوصى له بأبيه وأمه ووالده أو وهبوا له أو تصدق بهم عليه أن لا يبيعهم وإذا قبضهم أمهرهم بالاكتساب على أنفسهم وأخذ فضل كسبهم وما أفادوا

من المال لأهلهم ملك له فاستعان به في كتابته ثم أدى عتق وكانوا أحرارا بعته وما كان لهم من مال أو جنى عليهم من جناية أو ملكوه وهم في ملكه بوجه من الوجوه فهو للمكاتب وما ملكوه بعد العتق فهو لهم دونه وإذا جنى عليهم قبل يعتق فهو جناية على ممالك وليس له أن يفتق عليهم وهم يقدرون على الكسب ويدعهم من أن يكتبوا كما لا يكون ذلك له في عبيد غيرهم لأن هذا إنلاف ماله وعياه أن يفتق عليهم إن مرضوا أو عجزوا عن الكسب ولو خاف العجز لم يكن له بيع واحد ممن يعتق وذلك الوالدون والولد ( قال ) وإن عجز رد رقيقا وكانوا معا بمالك للسيد لأن عبده كان ملكهم على ما وصفت وإن جنى واحد منهم جناية لم يكن له أن يفديه بشيء وكان عليه أن يبيع منه بقدر الجناية ولم يكن له أن يبيع منه أكثر من قدر الجناية لأن ما قد بقي في يديه منه يعتق بعته إذا عتق وإذا اشترى أحدا ممن ليس له شراؤه أو باع أحدا ممن ليس له بيعه كان الشراء والبيع منتقضا فيه لا يجوز لأن صفقته كانت فاسدة .

### ولد المكاتب من غير سريته

( قال الشيخانبي ) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب وله ولد لم يدخل ولده معه في الكتابة وإن كاتب عليهم صغارا كانت الكتابة فاسدة لأنه لا يجوز أن يعمل عن غيره لسيدته ولا غير سيده ولا يجوز كتابة الصغار وإذا ولدوا بعد كتابته فحكمهم حكم أمهم لأن حكم الولد في الرق حكم أمه فإن كانت أمهم حرة فهم أحرار وإن كانت مملوكة فهم بممالك لمالك أمهم كان سيد المكاتب أو غيره وإن كانت مكاتبه لغير سيده فليس للأب فيهم سبيل إما أن يكونوا موقوفين على ماتصير إليه أمهم فإن عتقت عتقوا وإن رقت رفقوا وإما أن يكونوا رقيقا وإن كانت مكاتبته لسيدته معه في الكتابة أو غير الكتابة فمهم دونه وحكمهم بأمهم دونه وكتابة أمهم غير كتابته إن أدت عتقت وإن أدى دونها عتق لأنه لا يكون حبيلا عنها ولا نهي عنه .

### تسرى المكاتب وولده من سريته

( قال الشيخانبي ) رحمه الله تعالى وليس للمكاتب أن يتسرى بإذن سيده ولا بتغير إذنه فإن فعل فولد له ولد في كتابته ثم عتق لم تسكن أم ولده التي ولدت بوطء المكاتب في حكم أم الولد ولا تكون في حكم أم الولد حتى تلد منه بوطء بعد عتقه لأنه لا يتم ملكه لاله حتى يعتق فإذا عتق فولدت بعد عتقه لسته أشهر فصاعدا كانت به في حكم أم الولد وإن ولدت لأقل من ستة أشهر لم تسكن في حكم أم الولد وإذا ولدت للمكاتب جاريته في الكتابة أو امرأته اشتراها فله أن يبيعها لأن امرأته التي ولدت بالتركاح لا تكون في حكم أم الولد والتي ولدت بوطء فاسد بكل حال لا تكون أم ولد بالوطء الفاسد كله ولا تكون في حكم أم الولد إلا أمة وطئت بملك صحيح للكل أو البعض ولو ولدت بوطء المكاتبية ثم ولدت بوطء الحرية كان بعد عتق سيدها كانت أم ولد بالوطء بعد الحرية لا بالوطء الأول وإذا كان المكاتب لو أعنتق جاريته لم يجز عتقها ولم تعتق عليه بعته إياها وهو مكاتب لم يجز أن تكون أم ولد يمنع بيعها وحكم أم الولد أضعف من العتق وليس كالحريط الأمة يملك بعضها ملكا صحيحا لأنه لو أعنتق هذه عتق عليه نصيبه ونصيب صاحبه إن كان موسرا وإذا جنت أم ولد المكاتب فهي كأمه من إمامته يبيعها إن شاء وإن شاء فداها كما يفدى رقيقه .



## ولد المكاتب من أمتة

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإذا ولد للمكاتب من جاريته لم يكن له أن يبيع ولده وكان له أن يبيع أمتة متى شاء فإذا عتق عتق ولده معه . وإذا عتق لم تكن أم ولده في حكم أم ولد بذلك كما وصفت فكان له أن يبيعها وما جرى على المولود أو أكسب اتفاق عليه منه واستعان به الأث في كتابته إن شاء ، وإذا اشتري ولده أو والده أو والدته الذين يعتقون على من يملكهم من الأحرار لم يحز شراؤهم لأن شراؤهم إلتاف لئله إنما يجوز له شراء ما يجوز له بيعه ، ولو وهبوا له أو أوصى له بهم أو تصدق بهم عليه لم يحز له بيع أحد منهم ووقفوا معه فإن عتق عتقوا يوم يعتق لأنه يومئذ يصح له ملكهم وإن رق فيهم رقيق لسيدته ولا يباعون ، وإن بقى عليه درهم يحز عنه ثم مات ردوا رقيقا وإن قالوا نحن نؤدى ما عليه لو مات لم يكن ذلك لهم ، والمكاتب أن يأخذ مالا إن كان في أيديهم فيؤديه عن نفسه ، وإن جئت عليهم جناية لها أرض فله أن يأخذها وله أن يستعملهم ويأخذ أجور أعمالهم لأنهم في مثل معنى ماله حتى يعتق فإذا عتق عتقوا حين يتم عتقه ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وليس للمكاتب أن يعتق من هؤلاء أحدا لأنهم موقوفون على أن يعجز فيكونوا رقيقا للسيد ولا للسيد أن يعتق واحدا منهم لأنهم لو جنى عليهم أو كسبوا كان للمكاتب الاستعانة به فإن أجمعوا معاً على عتقهم جاز عتقه ، وإذا ولد للمكاتب من أمتة فقال السيد ولد له قبل الكتابة وقال المكاتب ولد بعدها فالقول قول المكاتب ما أمكن أن يصدق وذلك أن تكون الكتابة منذ سنة وأكثر والمولود يشبه أن يكون ولد بعد الكتابة ، فأما إذا كانت الكتابة لسنة والمولود لا يشبه أن يكون ابن سنة ويخط العلم أنه ابن أكثر منها إحاطة بينة فلا يصدق المكاتب على ما يعلم أنه فيه كاذب وإن أشكل فأمكن أن يكون صدق فالقول قوله إلا أن يقيم السيد البينة على أنه ولد قبل الكتابة فيكون رقيقا للسيد ولو أقام السيد والمكاتب البينة على دعواهما أبطلت البينة وجعلتهما كالتداعيين لبينة لواحد منهما ولو أقام السيد البينة على ولدين ولدا للمكاتب في بطن أحدهما ولد قبل الكتابة والآخر بعدها كانا مملوكين للسيد لأنه إذا رق له أحدهما رق الآخر لأن حكم الولدين في البطن حكم واحد وكل ما قبلت فيه بينة السيد فجعلت ولد المكاتب له رقيقا فأقر به المكاتب للسيد فبات إقراره فيه لأنه لا يقر على أحد عتق ، ولو أقام السيد البينة على ولد ولدوا في ملكه لم أقبلها حتى يقولوا ولدوا قبل كتابة العبد أو بعد عجزه عن الكتابة وإن أحدث كتابة بعدها .

## كتابة المكاتب على ولده

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإذا كاتب المكاتب على نفسه وولد له كبار حاضرين برضاهم فالكتابة جائزة كما يجوز إذا كاتب على نفسه وعبدتين معه وأكثر فإن كاتب على نفسه وابنتين له بألف فأنثاء مقسومة على قيمة الأب والابنتين فإن كانت قيمة الأب مائة وقيمة الابنتين مائة فعلى الألف وعلى الابنتين نصفها على كل واحد منهما مائتان وخمسون إذا كانت قيمتهما سواء ، فإن مات الأب رفعت حصته من الكتابة وإن مات أحد الابنتين رفعت حصته من الكتابة وهي مائتان وخمسون وبقيت على الآخر مائتان وخمسون ، وإذا مات الأب وله مال فماله لسيدته ولا شيء لابنيه فيه . وهما من ماله كأجنيين كاتباً معاً ، وكذلك إن مات الابنان أو أحدهما وله مال فماله للسيد لأن من مات منهم قبل أداء الكتابة مات عبداً فإن أدى أحدهم عنهم فعتقوا بغير أمرهم ولم يرجع

عليهم وإن كان أدى عنهم بإذنهم رجع عليهم وأبهم عجز سقطت حصته من السكينة وكان رقيقاً والقول فيهم كما أقول في العبيد الثلاثة الأجبيين يكاتبون لا يختلف ولو أدى الأب حصته من السكينة عتق وكان من معه من ولده مكاتبين إذا أربأ عتقا وإن عجزا رقا وليس للأب من استمال بنيه في المكاتبه شيء ولا من أموالهم ، وكذلك ليس للأب من جنازة جنيت على واحد منهم ولا عليه من جنازة جناها واحد على واحد منهم في المكاتبه شيء وجنائه والجناية عليه له وعليه دون أبيه وولده ولو كانوا معه في السكينة وجماع هذا أن الرجل إذا كاتب هو وولده وإخوته أو كاتب هو وأجنبيون فسواء على كل واحد منهم حصته من السكينة دون أصحابه وله أن يعجز وليسيده أن يعجزه إذا عجز وهو كالمكاتب وحده في هذا كله وله أن يعجل الأداء فيعتق إذا كان مما يجوز تعجيله وإذا كاتب والده وولده أو إخوة ثبات الأب أو الولد قبل يؤدي مات مملوكا وأخذ سيده ماله ورفعت حصته من السكينة عن شركائه فيها ، وكذلك لسيده أن يعتق أيهم شاء وإذا اعتقه رفعت عنهم حصته من السكينة ولو كان على كل واحد منهم حصة نفسه كما كانت قبل . يعتق وليس للمكاتب أن يكاتب على نفسه وابن له مغلوب على عقله ولا صبي لأن هذه حمالة مكاتب وحمالته لا تجوز عن غيره فإن كاتب على هذا فالسكينة فاسدة .

### ولد المكاتبه

(فألا لثنا في) رحمه الله تعالى ويجوز كتابة المرأة فإذا كاتبها سيدها وهي ذات زوج أو تزوجت بإذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج في المكاتبه فولدها موقوف ، فإن أدت فتعتق عتق وإن ماتت قبل تؤدي ولها مال تؤدي منه مكاتبها أو يفضل أو لا مال لها فقد ماتت رقيقا وماله إن كان لها سيدها وولدها رقيق لأبهم لم يكن لهم عقد مكاتبه فيكون عليهم حصة يؤدونها فيعتقون لو لم تؤد أمهم وليسوا كولد أم الولد التي لا ترق بحال المكاتبه قد ترق بحال وليس كذلك أم الولد في قول من قال لا ترق أم الو وقد قيل ما ولدت المكاتبه فهم رقيق لأن أمهم لم تكن حرة والقول الأول أحب إلي ، وإذا جنى على الولد الذي ولدت له في المكاتبه جنازة تأتى على نفسه قبل تؤدي أمه ففيها قولان أحدهما أن قيمته لسيده ومن قال هذا قال ليست تملك المرأة ولدها فلا يكون سبب ملك لها كما يملك المكاتب ولد أمته وإن كان ولده<sup>(١)</sup> كان سبب ملك له ، وكذلك ما اكتسب أو صار له ثم مات قبل يعتق فهو لسيده لأنه مات رقيقا وليس لأمه من ماله في حياته شيء لأنه ليس برقيق لها ومن قال هذا أخذ سيده بنفقته صغيرا ولا يأخذ به أمه لأنها لا تملكه وإن عتقت عتق ، وإذا اكتسب مالا أو صار له بوجه من الوجوه أعتق عليه منه ووقف ولم يكن لسيده أخذه فإن مات المولود قبل تعتق فهو مال لسيده وإن عتق المولود يعتق أمه فهو مال للمولود وإنما فرقت بينه وبين ابن المكاتب من أمته لأن أمه لا تملكه ولكن يكون حكمها بها وليس ملكا لها وملك المكاتب إذا ولدت جاريته لها ولدت جاريته مملوكا له لو كان يجزى على ولده رقيق غير ولده ولو أن مكاتبته ولدت ولدا فأعتقهم السيد جاز العتق لما وصفت ولو ولد للمكاتب من جاريته ولد فأعتقه السيد لم يجز عتقه وكذلك لو ملك مكاتب أباه وأمهم وولده فأعتقهم السيد لم يجز عتقه كما لا يجوز له إنلاف شيء من مال مكاتبه وما ولدت المكاتبه بعد كتابتها ببيعة أو أقل منها فهو كما وصفت وما ولدت قبل السكينة فهو مملوك لسيده خارج عما وصفت . والقول الثاني : أن أمهم أحق بما ملكوا تستعين به لأنه يعتق بعقها والأول أشبههما ، وإذا كان مع المكاتبه ولد فاختلفت هي والسيده

(١) لعله « فكان سبب ملك له » وقوله « وملك المكاتب إذا ألح » لعله « وأما المكاتب إذا » تأمل .

فيه فقال ولدت قبل الكتابة وقالت هي بعد الكتابة فالقول قول السيد مع يمينه وعليها البينة فإن جاءت بها قبلت وإن جاءت هي وسيدها ببينة طرحت البنتين وكان القول قول السيد ما لم تكن الكتابة متقدمة والمالود صغير لا يولد مثله قبل الكتابة وإنما يصدق السيد على ما يمكن مثله وأما ما لا يمكن مثله فلا يصدق عليه وما ولدت المكاتبه بعد الكتابة من ذكر أو أنثى فسواء فإن ولد لولدها في الكتابة فولد بناتها بمنزلة بناتها وولد لبنها بمنزلة أمهم فأمهم إن كانت أمة فهم لسيد الأم وإن كانت حرة فهم أحرار وإن كانت مكاتبه فهم بمنزلة أمهم وهكذا ولد ولدها ما تاملوا وقيت المكاتبه ، وليس للمكاتبه أن تزوج إلا بإذن سيدها فإن فعلت بغير إذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج فولدها بمنزلها وسواء ما كانوا حلالا بكناح بإذن السيد أو حراما بفجور بغير إذن السيد لأن حكمها في حكم أم الولد .

مال المكاتبه

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى والسيد ممنوع من مال المسكينة كما يمنع من مال المسكاتب كما وصفت وممنوع من وطئها كما يمنع من الجانية عليها لأنها تملك بوطئها على غير حرام عوضا كما تملك بالجانية عليها وما استهلك من مالها قال فإن وطئها الذي كاتبتها طائعة أو كارهة فلا حد عليه ولا عليها ويعزر وهي إن طأعت بالوطء إلا أن يكون أحدهما جاهلا فيدرا عنه التعزير بالجحالة أو تكون مستكرهة فلا يكون عليها هي تعزير وعليه في إصابتها إباحا مهر مثلها يؤخذ به يدهنه إليها فإن حل عليها بما عليها نجم جعل النجم قصاصا منه وإن لم يحل عليها نجم وكان مفلسا جعل قصاصا مما عليها إلا أن يوسر قبل يحل نجم فيكون لها أخذه به ، سواء أن لها مهر مثلها طائعة ووطئها أو كارهة لأنه لا حد في الوطء كما توطأ طائعة بنكاح فاسد فيكون لها مهر مثلها وتغصب فيكون لها مهر لأنها لا حد عليها فإن حملت المسكينة فولدت من سيدها فالمسكينة بالخيار بين أخذ المهر وتكون على الكتابة والعجز فإن اختارت ذلك فالها المهر وكانت على الكتابة فإن أدت عتقت فإن مات السيد قبل الأداء عتقت لأنها أم ولده في قول من يعقق أم الولد وبطلت عنها الكتابة ومالها لها لأن مالها كان ممنوعا من سيدها بالكتابة وليس مالها كمال أم الولد غير المسكينة لأن تلك مملوكة وأن سيدها غير ممنوع من مالها وإن اختارت العجز كانت أم ولد وكان مالها لسيدها وإن مات سيدها كان لورثته بعد موته وبطل عن سيدها مهرها لأنهم ملكوها من مالها ما علك السيد بتعجيلها نفسها ، وإن أصاب السيد مكنته مرة أو مرارا لم يكن لها إلا صداق واحد حتى تحير فتختار الصداق <sup>(١)</sup> أو العجز فإن خيرت فعاد فأصابها السيد فالها صداق آخر فإذا خيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر وكلما خيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فالها صداق آخر كذا كالح المرأة نكاحا فاسدا فأصابها مرة أو مرار توجب صداقا واحدا فإذا فرق بينهما وقضى بالصداق ثم نكحها نكاحا آخر فلها صداق آخر وإن ولدت مكنته رجل جارية فأصاب الجارية بنت المكنته فلها مهرها عليه وإن حبلى فليست كأنها إذا حبلى لأنها لاحصة لها في الكتابة إنما تعتق أمها فتعتق بعقبتها أو يموت السيد فتعتق بأنها أم ولد أو تعجز الأم فتكون رقيقا وتكون هي أم ولد ولا تخير في ذلك وإذا وطئ، أمة للمسكينة فللمسكينة عليه مهر الأمة كما يكون لها عليه جناية لو جناها على الأمة وإن حملت الأمة فهي أم ولده وعليه مهرها وقيمتها للمسكينة حال في ماله تأخذ به إلا أن تشاء أن تجعلها قصاصا من كتابتها ولو وطئ، أمة لولد والد المسكينة في الكتابة لزمه ما وصفت من المهر إن لم تحمل والمهر والقيمة إن حملت لأن كل ذلك مال ممنوع منه .

(١) قوله : «أو معجز» لعله زائد من فلم الماسخ كما لا يخفى . وقوله «فإن خيرت» أى واختارة الصداق ، فناءً .



ضمن نصف قبة الأمة وكانت أم ولد له في قول من لا يبيع أم الولد وإن كان معسرا فنصفها بحاله لشريكه وليس وطؤه إياها بأكثر من أن يعتقها وهو معسر ويرجع الذي له فيها الرق على الذي لحق به الولد بنصف قبة الولد ويكون الصداقان ساقطين عنهما إن كانا مستويين ويرجع أحدهما على الآخر بفضل إن كان في أحد الصداقين فيكون له نصفه كما وصفت ( قال الربيع ) قال أبو يعقوب ويرجع الذي لم ينتسب إليه على الذي انتسب إليه بما أفق ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإن كان معسرا فصارت أم ولد له واختارت المعز فكانت إصابة الذي لم يلحق به الولد قبل إصابة الذي لحق به الولد ولم تأخذ الصداق منه كان للذي لحق به الولد نصف ذلك الصداق عليه وكان له نصف الصداق على الذي لحق به الولد ونصف قيمة الجارية وفي نصف قبة الولد قولان أحدهما أنه له يوم سقط . والثاني لا شيء له منه لأنه كان به العتق ولو كان وطء الذي لم يلحق به الولد بعد وطء الذي لحق به الولد ففي ماله من الصداق قولان أحدهما أن صاحبه الذي لحق به الولد يضمن له نصف المهر لأنه وطئ أمة بينه وبينه ويضمن هو لصاحبه المهر كله لأنه وطئ أمة آخر دونه . والثاني أنه لا يضمن إلا نصف المهر كما ضمن له الآخر لأنها لا تكون أمة له إلا بعد أداء نصف قيمتها إليه ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : ولو وطئها أحدهما ثم جاءت بولد ثم وطئها الآخر بعده فجاءت بولد وكلاهما ادعى ولده ولم يذكر ولد صاحبه فإن كان الأول معسرا وأدى نصف قيمتها فهي أم ولد له وعليه نصف قيمتها لشريكه . والقول في نصف قيمة ولدها منه ما وصفت ويلحق الولد بالواطئ الآخر وعليه مهرها كله وقيمة الولد كله يوم سقط تكون قصاصا من نصف قيمة الجارية لأنه وطئ أم ولد غيره وإنما لحق به الولد للشبهة ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : ولو وطئها معا أحدهما بعد الآخر وجاءت بولدين فتصاذا في الولدين وادعى كل واحد منهما أن ولده قبل ولد صاحبه ألحق بهما الولدان وأوقف أمر أم الولد وأخذها بنفقتها فإذا مات الأول منهما عتق نصيبه وأخذ الآخر بالنفقة على نصيب نفسه فإذا مات عتقت ولولاؤها موقوف إذا كانا معسرين في قول من يعتق أم الولد وإن كانا معسرين أو أحدهما معسر والآخر موسر فولأؤها موقوف بكل حال . والله أعلم .

### تعجيل السكتاية

( أخبرنا الربيع ) قال ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإذا كاتب الرجل عبده كتابة معلومة إلى سنين معلومة فأراد المكاتب أن يعجل للسيد السكتاية قبل محل السنين وامتنع السيد من قبولها فإن كانت السكتاية دنائير أو دراهم جبر السيد على أخذها منه وعتق المكاتب . وهكذا إن كاتبه يبلد ولقبه يبلد غيره فقال لا أقبض منك في هذا البلد جبر على القبض منه حيث كان إلا أن يكون في طريق فيه حرابة أو في بلد فيه نهب فلا يجبر على أخذها منه في هذين الموضعين إذا لم يكونا بالبلد الذي كاتبه فيه فإذا كانا بالبلد الذي كاتبه فيه جبر على أخذها منه في هذين الموضعين ولا يكف المكاتب أن يعطيه ذلك بغير البلد الذي كاتبه فيه ( قال الشافعي ) وهكذا ورثة الرجل يكاتب عبده فيموت يقومون مقامه فيما لزم المكاتب له ولزمه للمكاتب من الأداء ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : ولو كاتبه على عرض من العروض فإن كان لا يتغير على طول الحبس كالحديد والنحاس والرصاص والحجارة وغيرها مما لا يتغير على طول الحبس كالدنائير والدرهم يلزم السيد أن يقبله منه بالبلد الذي كاتبه فيه أو شرط دفعه به ولا يلزمه أن يقبله يبلد غيره لأن لمحوته مؤنة وليس كالدنائير والدرهم التي لا مؤنة لمحوها في هذا الوجه وما كنت جابرا عليه الرجل له على الرجل الدين أن يأخذه جبرت عليه سيد المكاتب وما لم أجبر عليه الرجل

لم أجبر عليه سيد المكاتب على قبضه وكل ماشككت فيه إتغير أم لا يسأل أهل العلم به فإن كان لا يتغير من طول الحبس فهو كالخديد والراسص وما وصفت وإن كان يتغير لم يلزم السيد أن يقبضه منه إلا بعد ما يحل على المكاتب وذلك الخطئة والشعير والأرز والحبروان كله مما يتغير في نفسه بالنقص متى حل من هذا شيء فأنحرسه أو أكثر ولم يعجز سيد المكاتب ثم قال سيده لا أقبضه لأنه في غير وقته جبر على قبضه إلا أن يبرئه منه لأنه حال وإنما يأخذه قضاء. قال وهذا مكتوب في كتاب البيوع إلى الآجال . فإن قال قائل فهل بلغك في أن يلزم سيد المكاتب أن يتعجل منه الكتابة إذا تطوع بها المكاتب قبل محولها؟ قيل نعم . روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن مكاتباً أنس حاء فقال إني أتيت بمكاتبتي إلى أنس فأبى يقبلها فقال إن أنسا يريد الميراث ثم أمر أنسا أن يقبلها أحسبه قال فأبى فقال أخذها فأضهها في بيت المال فقبلها أنس . وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه روى شبيباً بهذا عن بعض الولاة وكأنه أعجبه والمكاتب الصحيح والمعنوع في هذا سواء إذا كاتب الرجل عبده ثم عته جبر عليه على أخذ ما يجبر عليه سيد المكاتب الصحيح وكذلك نجبر ورثة السيد البالغين على ما يجبر عليه السيد وأولياء المحجورين على ذلك . وإذا تداول على المكاتب نهران أو أكثر ولم يعجزه السيد ثم قال أنا أحجزه لم يكن ذلك له حتى يقال للمكاتب أذ جميع ما حل عليك فقدموا حديثاً فإن فعل فهو على الكتابة وإن عجز عن شيء من ذلك فديم أو حديث فهو عاجز .

### بيع المكاتب وشراؤه

( قال الشيخ تاجي ) رحمه الله تعالى : وإذا باع السيد شخصاً في دار لمكاتب فيها شيء فللمكاتب فيه الشفعة لأن السيد ممنوع من مال المكاتب ما كان حياً مكاتباً كما يمنع من مال الأجنبي ولو أن المكاتب كان البائع كان سيده فيه الشفعة وسواء كان المكاتب باع بإذن سيده أو بغير إذن سيده إذا باع بما يتغابن الناس بمثله ( قال ) وإذا باع المكاتب بإذن سيده الشقص فقال الذي اشترى بإذنه إن السيد قد سلم لي الشفعة لم يكن ذلك تسليماً للشفعة ألا ترى لو أن أجنبياً كان له في الدار شقص فأذن له شريك له في الدار أن يبيع شقصه لم يكن ذلك تسليماً للشفعة لأن إذنه وصحته سواء وله أن يشفع ولو أذن سيد المكاتب للمكاتب أن يبيع شقصه بما لا يتغابن الناس بمثله فباع به المكاتب جاز البيع وكان للسيد الشفعة في البيع ولا يكون هذا تسليماً للشفعة فإن قال المشتري أحلفه لي ما كان إذنه تسليماً للشفعة لم تخلفه لأنه لو سلم الشفعة قبل البيع كان له أن يستشفع وإنما تخلفه إذا قال سلم الشفعة بعد البيع ، ولو باع المكاتب ما لا شفعة فيه من عرض أو عبد أو متاع أو غيره فقال سيده أنا أخذه بالشفعة لم يكن ذلك له ولم تكن له الشفعة في شيء باعه مكاتبه إلا كما تكون له الشفعة فيما باع الأجنبي ولا يجوز للمكاتب أن يبيع شيئاً من ماله إلا بما يتغابن الناس بمثله لأن بيعه بما لا يتغابن الناس بمثله إتلاف وهو يؤمّن ممنوع من إتلاف قليل ماله وكثيره إذا باع بما لا يتغابن الناس بمثله بغير إذن سيده فالبيع فيه فاسد فإن وجد بعينه رد فإن فات فعلى مشتريه مثله إن كان له مثل وإن لم يكن له مثل فقيمته ، وإن كان الذي باع عبداً فأعتقه المشتري فالعق في باطل وهو مردود ، وكذلك إن كانت أمة فولدت للمشتري فالأمة مردودة وعلى المشتري عقربها وقيمة ولدها يوم سقط ولدها وولدها حر وإن ماتت فعلى المشتري قبضتها وعقربها وقيمة ولدها وإن لم تكن ولدت فوطئها المشتري فعليه عقربها وولدها وإن نقصت فعليه ردّها ورد ما نقص من ثمنها ولو أراد السيد في هذه المسائل إنماذ البيع لم يجوز ولا يجوز إذا عقد بغير إذنه والبيع مفسوخ بحاله حتى يحدد المكاتب بيعاً بإذن السيد مستأنفاً فيجوز إذا كان لا يتغابن الناس بمثله أو يحدد بغير إذن سيده بيعاً يتغابن الناس بمثله ولو قال السيد قد عفوت للمكاتب البيع وأنا

أرضى أن لا أردّه لم يجز . وكذلك لو قال السيد قد عفوت رد البيع وعفوت ما لزم المشتري من عقر وقبحة ولد وقبحة شيء إن فات من البيع فقال المكاتب لا أعفوه كان ذلك للمكاتب إذا قال لا أقبل لأن فعله الأول كان فيه غير جائز . وكذلك لو قال المكاتب قد عفوت وفال السيد لا أعفوه لم يجز جميعا على عفو شيء منه فإذا اجتمعا على إحداث بيع فيه جاز بيعهما مستأنفا ولم يكن العبد المتفق عتقا ولا أم الولد في حكم أمهات الأولاد حتى يجتمعا على بيع جديد أو يبيعه المكاتب وحده يبيعا جائرا فإذا كان ذلك فأحدث المشتري للعبد عتقا ولأم الولد وطئا تلد منه كانت في حكم أم الولد وإن لم يحدث ذلك بعد البيع الجائز فالعبد والأممة لمولوكان السيدهما يبيعهما ولورثته إن مات قبل أن يحدث ذلك لهما ما لهما وكذا كل ما باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله في هذا لا يختلف فإذا ابتدأ المكاتب البيع بإذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله فالبيع جائز وإن أراد السيد رد البيع بعد إذنه لو أنه أراداه معا لم يكن لهما ذلك لأن البيع كان جائزا فلا يرد وإن أفر السيد بالإذن للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله ثم قال قد رجعت في إذني بعد وصديقه المكاتب أو كذبه فسواء إذا كان ذلك بعد البيع وبإزمهما البيع إلا أن تقوم بينة برجوعه عن الإذن به قبل البيع فيرد البيع وإن باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله فقال المشتري كان ذلك بإذن السيد وأنكر السيد فعلى المشتري البينة وعلى السيد اليمين وإن وهب المكاتب من ماله شيئا قل أو أكثر لم يجز له فإن أجازها السيد فهو مردود ولا تجوز هبة المكاتب حتى يبتدئها بإذن السيد فإذا ابتدأها بإذن السيد جازت كما تجوز هبة الحر وإنما قلت هذا أن مال المكاتب لا يكون إلا له أو لسيده فإذا اجتمعا معا على هبته جاز ذلك وكذلك يجوز ما باع المكاتب بإذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله وذلك أقل من الهبة قال وشراء المكاتب كبيعهم لا يختلفان لا يجوز أن يشتري شيئا بما لا يتغابن الناس بمثله فإن هلك في يدي المكاتب فعليه قبضته كما قلنا في بيعه فإن كان شراؤه بما لا يتغابن الناس بمثله بإذن سيده جاز عليه كما يجوز بيعه ( قال ) ولو اشترى المكاتب شيئا أو باعه بما لا يتغابن الناس بمثله فعلم به السيد فلم يردده السيد وسأله أو لم يسأله أو لم يعلم به حتى عتق المكاتب في الحالين معا كان للمكاتب أخذه ممن باعه فإن فات كان للمكاتب اتباعه بقبضته إن كان مما لا يملك له أو بمثله إن كان مما له مثل ولو اشترى المكاتب جارية بما لا يتغابن الناس بمثله فأحبلها أو عتق فولدت فالبيع فيها مردود عليه وعليه عقرها وقبحة ولدها حين ولد ولدها حر لا يملك كما كان ذلك يكون له في بيع الجارية مما لا يتغابن الناس بمثله بغير إذن وهكذا لو اشترى عبدا بما لا يتغابن الناس بمثله فلم يرد البيع حتى عتق المكاتب ثم أعتقه كان العتق غير محجز للبيع لأن أصل البيع كان مردودا ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى ولو باع المكاتب أو اشترى يبيعا وشراء جائزا على أن المكاتب بالخيار أو المكاتب ومبايعه بالخيار ثلاثا أو أقل فلم تمض أيام الخيار حتى مات المكاتب قام السيد في الخيار مقام المكاتب فإذا كان للمكاتب الخيار فله الرد وإمضاء البيع ( قال ) ولو باع المكاتب أو اشترى شراء جائزا بلا شرط خيار فلم يفرق المكاتب وبيعه عن مقامهما الذي تبايعا فيه حتى مات المكاتب وجب البيع لأنه لم يختر الرد حتى مات فالبيع جائز بالعقد الأول ولا يجوز للمكاتب أن يهب لثواب لأن من أجاز الهبة للثواب فأنجب الواهب أقل من قبضة هبته وقبل ذلك لم يجعل للواهب الرجوع في هبته وجعلها كالرضا منهم يلزمهم منه ما رضوا به ولا يجوز للمكاتب أن يتصدق بقليل ولا بكثير من ماله ولأن يكفر كفارة يمين ولا كفارة طهار ولا قتل ولا شيئا من الكفارات في الحج لو أدن له فيه سيده أو غير ذلك من ماله ولا يكفر ذلك كله إلا بالصوم ما كان مكاتباً فإن آخر ذلك حتى يعتق جاز له أن يكفر من ماله لأنه حينئذ مالك للماله والكفارات خلاف جانيته لأن الكفارات تكون صياما

فلا يكون له أن يخرج من ماله شيئا وغيره يحزبه والجديات وما استهلك اللاديين لا يكون فيه إلا مال بكل حال وكل ماقت لا يجوز للمكاتب أن يفعله في ماله ففعله غير إذن السيد فلا يردده السيد حتى عتق المكاتب وأجاره السيد أو لم يحزبه لم يحز لأنى إنما أجز كل شيء وأفسده بالمقد لا بحال تأتى بعد العقد وإذا استأنف فيها فعل من ذلك هبة أو شيئا يجوز أو أمراً لمن هو في يديه من كتابته بإذن سيده أو بعد عتقه جاز ذلك ولو أعتق المكاتب عبداً له غير إذن سيده أو كتابته فأدى إليه فلم يرد ذلك السيد حتى عتق المكاتب فلم يحدث المكاتب للعبد عتقا حتى مات العبد المعتق فأراد تجديد العتق للعتق لم يكن عتقا لأن العتق لا يقع على ميت وما ابتداء المكاتب بإذن سيده من هبة أو بيع بما لا يتعابن الناس بمثله فهو له جائز لأنه إنما يمنع من إتلاف ماله لكلا يعجز فيرجع إلى سيده ذاهب المال فإذا سلم ذلك سيده قبل يفعله ثم فعله فما صنع فيه مما يجوز للحر جاز له ( قال ) وإذا أذن الرجل لمكاتبه أن يعتق عبده فأعتقه أو أذن له أن يكاتب عبده على شيء فكاتبه وأدى المكاتب الآخر قبل الأول الذى كاتبه أو لم يؤد فلا يجوز في هذا إلا واحد من قولين . أحدهما أن العتق والكتابة باطل فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الولاء لمن أعتق» فمما كان المكاتب لا يجوز له ولا لم يحز أن يعتق ولا يكاتب من يعتق بكتابته وهو لا ولاء له ومن قال هذا قال إيس هذا كالبيع ولا الهبات ذلك شيء يخرج من ماله لا يعود عليه منه بحال والعتق بالكتابة شيء يخرج من ماله فيه على المعتق حق ولاء فلما لم نعلم مخالفاً أن الولاء لا يكون إلا لحر لم يعجز عتقه بحال . والقول الثاني أن ذلك يجوز وفي الولاء قولان : أحدهما أنه إذا عتق عبد المكاتب أو مكاتبه قبله فالولاء موقوف أبداً على المكاتب فإن عتق المكاتب فالولاء له لأنه المالك المعتق وإن لم يعتق حتى يموت فالولاء لسيد المكاتب من قبل أنه عبد عبده عتق . والثاني أنه لسيد المكاتب بكل حال لأنه عتق بإذنه في حين لا يكون له بعتقه ولاؤه فإن مات عبد المكاتب المعتق أو مكاتبه بعد ما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف الميراث كما وصفت يوقف ولاؤه فإن عتق المكاتب الذى أعتقه فهو له فإن مات قبل يعتق أو عجز فالمال لسيد المكاتب المعتق إذا كان حيا يوم موت معتق مكاتبه فإن كان ميتا فلورثته من الرجال كما يكون ذلك لهم ممن أعتقه بنفسه وميراثه في القول الثاني لسيد المكاتب لأن له ولاؤه ( قال الشيخ ) إن الله تعالى فأما ما أعطى المكاتب سيده الذى كاتبه يبيع لا يتعابن الناس بمثله أو هبة أو صدقة فذلك جائز لسيد كما يجوز له من حر لو صنعه به لأنه مال لعبده فيأخذه كيف شاء وإذا باع للسيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما إلا كما يحل بين سيده وبين حر أجنبي لا يختلف في مال كل واحد منهما إن باعه من صاحبه وكذلك ما أخذ منه في مكاتبته وكذلك ما باع السيد لمكاتبه لم يحل البيع بينهما إلا بما يحل بين الحرين الأندلسيين ويجوز بينهما التعابن فيما السيد من المكاتب والمكاتب من السيد وإن كثر لأنه لا يعدو أن يكون مالا لأحدهما وكما يجوز البيع بين الحرين بقباعان برضاهما وليس للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله بدين وإن كثر فضله فيه بحال ورهن فيه رهنا وأخذ به حميلا لأن الرهن يهلك والقرم والحمل يفسد ولا يجوز للمكاتب في الدين إلا ما يجوز للضارب إلا بإذن سيده وليس للمكاتب أن يضارب أحدا وله أن يبيع بخيار ثلاث إذا قبض الثمن لأن البيع مضمون على قابضة إما بالثمن وإما بالقيمة والمكاتب أن يشتري بالدين وإن لم يأذن له سيده لأن ذلك نظر له وغير نظر للذى أدانته وله أن يستلف وليس له أن يرهن في سلف ولا غيره لأنه ليس له أن ي تلف شيئا من ماله ولأن الرهن غير مضمون وليس للمكاتب أن يستلف في طعام لأن ذلك دين قد ي تلف وله أن يستلف في طعام لأن التالف على الذى يسلف وما كرهت من شراء المكاتب وغيره من البيوع على غير النظر فهو مكروه بينه وبين ولد سيده ووالده ولا أكرهه لسيد .



## قطاعة المكاتب

( قال الشيخ ابن ) رحمه الله تعالى : وإذا كاتب الرجل عبده على شيء معلوم يجوز له فإن أناه قبل تحل نجومه فعرض عليه أن يأخذ منه شيئا غيره أو يضع عنه منه شيئا ويعتق له العتق لم يحل له فإن كانت نجومه غير حالة فسأله أن يعطيه بعضها حالا على أن يبرئه من الباقي فيعتق لم يحز ذلك له كما لا يجوز في دين إلى أجل على حر أن يتعجل بعضه منه على أن يضع له بعضا فإن فعل هذا في المكاتب رد على المكاتب ما أخذ منه ولم يعتق المكاتب به لأنه أبراه مما لا يجوز له أن يبرئه منه وإن فعل هذا على أن يحدث للمكاتب عتقا فأحدثه له فالمكاتب حر ويرجع عليه سيده بالقيمة لأنه اعتقه ببيع فاسد كما قلت في أصل الكتابة الفاسدة ولا يجوز للسيد على المكاتب من الكتابة شيء لأنها بطلت بالعتق ويكون له عليه القيمة كما وصفت فإن أراد أن يصح هذا لما فليرض المكاتب بالعجز ورض السيد منه بشيء يأخذه منه على أن يعتقه فإن فعل فالكتابة باطلة والعتق على ما أخذ منه جائز لا يتراجعان فيه بشيء ( قال ) ولو كاتبه بمرض فأراد أن يعجله دنائير أقل من قيمة العرض على أن يعتقه لم يحز لأمرين : أحدهما أنه وضع عنه ليعجله العتق فكان ما يعجل منه مقسوما على عتق من لا يملكه بكأله وعلى شيء موصوف بعينه فلم تعلم حصة كل واحد منهما . والثاني أنه ابتاع منه شيئا له عليه قبل أن يقبضه السيد منه وهكذا إن كاتبه بشيء فأراد أن يأخذ منه به شيئا غيره لاختلاف ولو حلت نجومه كلها وهي دنائير فأراد أن يأخذ بها منه دراهم أو عرضا يتراضيان به ويقبضه السيد قبل أن يتفرقا كان جائزا وكان حرا إذا قبضه على أن المكاتب يرى . مما عليه كما لو كان له على رجل حر دنائير حالة فأخذ بها منه عرضا أو دراهم يتراضيان بها وقبض قبل أن يتفرقا جاز وعتق المكاتب ولم يتراجعا بشيء . ولو كانت للمكاتب على السيد مائة دينار حالة وللسيد على المكاتب ألف درهم من نجومه حالة فأراد المكاتب والسيد أن تجعل المائة التي له على سيده قصاصا بالألف التي عليه لم يحز لأنه دين بدين وكذلك لو كان دينه عليه عرضا وكتابته نقدا ولو كانت كتابته دنائير ودينه على سيده دنائير حالة فأراد أن يجعل كتابته قصاصا بمثلهما جاز لأنه حينئذ غير بيع إنما هو مثل القضاء ولو كان للمكاتب على رجل مائة دينار وحلت عليه لسيده مائة دينار فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي له على الرجل يحز ولكن إن أحاله على الرجل فعصر الرجل ورضى السيد أن يحتال عليه بالمائة جاز وبرئه وليس هذا بيعا وإنما هو حوالة والحوالة غير بيع وعتق العبد إذا أبراه السيد ولو أعطاه بها حيلة لم تجز الحيلة عن المكاتب ولو حلت على المكاتب نجومه فسأل سيده أن يعتقه ويؤخره بما عليه فأعتقه كان العتق جائزا وتبعه بما له عليه دينا وكذلك لو كانت النجوم إلى أجل فسأله أن يعتقه ويكون دينه في الكتابة عليه بحاله جاز العتق وكان عليه دينا بحاله وهذا كعبد قال للسيد أعتقني ولك على كذا حالة أو إلى أجل أو آجال .

## بيع كتابة المكاتب ورقته

( قال الشيخ ابن ) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل على مكاتبه نجوم حالة أو لم تحل فلا يجوز له أن يبيع نجومه ولا شيئا منها حالا أو غير حال من أحد فإن باعه من أحد فالبيع مفسوخ فيه وإن قبضه المشتري رده فإن استسلم له رد مثله أو قيمته ورد عليه البائع اتهم الذي أخذه منه وإن كانت لرجل على مكاتبه نجوم ولم تحل فباعها من أجنبي فقبضها الأجنبي من المكاتب أو ما يرضى به منها لم يعتق المكاتب لأن أصل البيع باطل وليس هذا كرجل

وكله سيد المكاتب يعق المكاتب عتق ذلك كعتقه لأنه وكيله وإنما فعله بأمر سيده وعتق هذا بشئ يأخذه لنفسه دون السيد وسبع كتابة المكاتب يبطال من وجوه منها أنه (٣) دين يدين غير ثابت كدين الحر ألا ترى أن المكاتب يعجز فلا يلزمه من الكتابة شئ أو لا ترى أن من أجاز بيع كتابته فقد أجاز غير شئ يأخذه المشتري ولا ذمة لازمة للمكاتب كذمة الحر وأنه إن قال إذا عجز كان له دخل عليه أبيع من الأول من قبل أنه يبيع دين على مكاتب فصارت له رقية المكاتب ملكا ولم تبع الرقية قط فإن قال في عقد بيع كتابة المكاتب إن أخذها المشتري وإلا فالعجز له . قبل هذا محال ولو كان كما قلت كان حراما من قبل أنه يبيع مالا يملك البائع ولا المشتري في ذمة المكاتب هو أوفى رقبته أرايت رجلا قال أبيعك ديناً على حر فإن أفلس فبعدي فلان لك يبيع فإن زعم أن هذا جائز فقد أحاز يبيع مالم يعلم وإن زعم أنه غير جائز فبيع كتابة المكاتب أولى أن يرد لما وصفت وأولى أن لا يملك المشتري بها رقية المكاتب ولو أجاز هذا حاكم فعجز المكاتب فجعله رقيقاً للذي اشتري كتابته فأعتقه لم يكن حراً ورد قضاءه لأنه لا يملكه بالبيع الفاسد والله سبحانه وتعالى أعلم

### هبة المكاتب وبيعه

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى ولا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يهبه حتى يعجز فإن باعه أو وهبه قبل يعجز المكاتب أو يختار العجز فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق باطلاً لأنه أعتق مالا يملك وكذلك لو باعه قبل يعجز أو يرضى بالعجز ثم رضى بعد البيع بالعجز كان البيع مفسوخاً حتى يحدث له بيعا بعد رضاه بالعجز وإذا باع سيد المكاتب المكاتب قبل يعجز أو يرضى بالعجز وأخذ السيد مالا له فسخ البيع ورد على المكاتب ماله إلا أن يكون حل نجم من نجومه فأخذ ماحل له منه وكذلك لو باعه وماله من رجل نزع مال المكاتب من يدي المشتري فكان على كتابته فإن فات المال في يدي المشتري رجع به المكاتب على سيده في ماله إن لم تكن حلت عليه الكتابة أو بعضها فإن كانت حلت أو بعضها كان قصاصاً وكان على الكتابة وإن لم يفت ضمن المكاتب أيهما شاء إن شاء الذي امتلك ماله وإن شاء سيده ولو باعه ولا مال للمكاتب أو له مال قليل فأقام في يدي المشتري سنتين وحل عليه نجمان من نجومه ثم رددنا البيع فسأل المكاتب أن ينظر سنتين ليسعى في نجمة اللذين حلا عليه ففيه قولان أحدهما لا يكون ذلك له كما لو حبسه سلطان أو ظالم لم ينظره بالحبس وكذلك لو مرض أو سي لم ينظره بالمرض ولا السبأ وكان له أن يحسب على سيده قبة إجارة السنتين اللتين غلبه فيهما على البيع من نجومه فإن أدى ذلك عنه كتابته وإلا رجع عليه السيد بما بقي مما حل فأداه وإلا فهو عاجز وإن كان في إجارته من السنتين فضل عن كتابته عتق ورجع بالفضل فأخذه وسواء خاصم في ذلك العبد أو لم يخصم إذا وقع ذلك وكان البيع قبل يعجز أو يرضى بالعجز وعلى هذا إذا كانت الكتابة متجمة وهكذا لو كاتبه السيد ثم عدا عليه فحبسه سنة أو أكثر فعليه إجارة مثله في حبسه فإن كان الحابس له غيره رجع عليه فأخذ منه إجارته ولم ينظر المكاتب بشئ من نجومه بعد محله إلا أن يشاء سيده والقول الثاني أنه ينظر بقدر حبس السيد له إن حبسه أو حبسه بالبيع وهذا إذا كانت الكتابة فاسدة فهو كعبد لم يكتب في جميع أحكامه شرائه وبيعه وغيره .

## جناية المكاتب على سيده

( أخبرنا الربيع ) قال ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : إذا جنى المكاتب على سيده عمدا فليسيده القود فيما فيه القود وكذلك ذلك لو ارث سيده إن مات سيده من الجناية وليسيده ووارثه فيما ليس فيه القود الأرض حالا على المكاتب فإن أدها فهو على الكتابة ولا تبطل الكتابة مات سيده من جنايته أو لم يمت فإن أدها فهو على الكتابة وإن لم يؤدها فله تعجيله إن شاء فإذا عجزه بطلت الجناية إلا أن تكون جناية فيها قود فيكون لهم القود أما الأرض فلا يلزم عبدا لسيده أرض وإذا لم يلزمه لسيده أرض لم يلزمه لو ارث سيده وإذا جنى المكاتب على سيده وأجنبيين فسيده والأجنبيون سواء في أخذ أرض الجناية من المكاتب ليس واحد منهم أولى من الآخر ما لم يعجز فإذا عجز سقط أرض جنايته على سيده ولزمته جنايته على الأجنبيين يباع فيها إذا عجز أو يفديه سيده متطوعا فإن عجز عن الجنايتين فأراد سيده تركه على الكتابة كان للأجنبيين تعجيله وبيعه في جنايته إلا أن يفديه السيد بأرض الجناية متطوعا ولو أن مكاتبا بين رجلين فعنى على أحدهما جناية ضمن الأقل من أرض الجناية أو قيمته فإن أدها فهو على الكتابة وإن عجز عن أدهاها مع الكتابة فلامعنى تعجيله فإذا عجزه بطل عنه نصف الجناية لأنه مالك نصفه ولا يكون له دين فيما يملك منه وكان لشريكه أن يفديه بالأقل من نصف أرض الجناية متطوعا أو نصف قيمته فإن لم يفعل يبيع نصفه في أرض الجناية ولو كان المكاتب جنى عليهما معا جناية كان لكل واحد منهما عليه في الجناية ما لاخر فإن عجز المكاتب أو عجزاه أو أحدهما فهو عاجز ويسقط نصف أرض جناية كل واحد منهما كأنه جنى على كل واحد منهما موضحة وقيمتها عشر من الإبل فيخير كل واحد منهما بين أن يفدى نصيبه منه يعيرين ونصف أو يسلم نصيبه منه فيباع منه يعيرين ونصف فيأخذه صاحبه أو يكون أرض موضحة قصاصا فيكون على ارق ولو جنى على أحدهما موضحة وعلى الآخر مأمومة كان نصف أرض الموضحة للمعنى عليه في نصف ما يملك شريكه منه ونصف أرض المأمومة فيها للمعنى عليه مأمومة فيما يملك شريكه منه فعلى هذا ، هذا الباب كله وقياسه .

## جناية المكاتب ورقيقه

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإذا جنى المكاتب جناية أو عبد للمكاتب أو المكاتب جناية فلذلك كله سواء وعلى المكاتب أو المكاتب في جنايتهما الأقل من قيمة الجاني منهما يوم جنى أو الجناية فإن قدر على أدها مع المكاتب فهو مكاتب محال وله أن يؤدها قبل الكتابة إذا كانت حالة فإن صالح عليها صلحا صحيحا إلى أجل فليس له تأديتها قبل محالها لأن هذا زيادة من ماله وليس له أن يزيده من ماله شيئا يغير إذن سيده وله أن يؤدى الكتابة قبل الجناية وقبل محل نجوم الكتابة لأنه يجوز له فيما بينه وبين سيده من الزيادة ما لا يجوز له فيما بينه وبين الأجنبي وإن كان عليه دين وجناية وكتابة والدين والجناية حالان كان له أن يؤدهما قبل الكتابة والكتابة قبلهما حالة كانت أو غير حالة ما لم يقوموا عليه ويقف الحاكم ماله كما يكون للحر أن يقضى بعض غرمائه دون بعض ما لم يقف الحاكم ماله إلا أنه يخالف الحر عليه الدين فلا يكون له أن يؤدى شيئا عليه من الدين قبل محله بغير إذن سيده لأن ذلك زيادة من ماله وليس له أن يزيده من ماله بغير إذن سيده وله أن يؤدى ذلك إلى سيده لأن المال ماله وماله لسيده وله أن يؤدى إلى الأجنبي ماله غير حال بإذن سيده وإذا وقف الحاكم ماله أدى عنه إلى سيده كتابته وإلى الناس ديونهم وجعلهم فيه شرعا فإن لم يكن عنده ما يؤدى هذا كله عجزه في مال الأجنبي وإن كره ذلك السيد والمكاتب معا إذا شاء ذلك الأجنبيون وإن شاء سيده أن

يدع حقه عليه ويأخذ الأجنبيون حقوقهم فاستوفوا ثم فهو على الكتابة ما لم يعجز سيده وإن شاء الأجنبيون وسيد  
إنظاره لم يعجز متى أنظره سيده والأجنبيون فشاء واحد منهم أن يقيم عليه حتى يستوفى حقه أو يعجزه فذلك له ،  
وإذا عجزه السيد أو رضى المكاتب أو عجزه الحاكم<sup>(١)</sup> خير الحاكم سيده بين أن يقطع أن يفديه بالأقل من أرض  
جنايته وكل ما كان في حكم الجناية من تحريق متاع أو عصبه أو سرقته أو رقبته فإن فعل فهو على رقه وإن لم يفعل  
يسع عليه فأعطى أهل الجناية وجميع ما كان في حكمها منه حصاصا لا يقدم واحدا منهم على الآخر وإن كان عليه دين  
أدائه إياه رجل من بيع أو غيره لم يخاصمهم لأن ذلك في ذمته ومتى عتق تبعه به وسواء كان فعله فبا يازمه أن يباع  
فيه متفرقا بعضه قبل بعض أو مجتمعاً لا يبدأ بشئ ، وكذلك لو جنى في كتابته على رجل وبعد التعجير على  
آخر تحاصوا جميعاً في ذمته وإن أبراه بعض أهل الجناية أو صالح سيده له أو قضى بعضهم كان للباقيين بيعه حتى يستوفوا  
أو يأبواهم ومن يشاركهم على ذمته وجناية المكاتب على ابن سيده وأبيه وأمراته وكل مالا يملكه سيده كجنايته على  
الأجنبي لا تختلف ، وكذلك جنايته على جميع أموالهم ، وكذلك جنايته على أيتام لسيده وليس لسيده أن يعفو  
جنايته عن أحد منهم ولا يبيع عنه منها شيئاً إن كان المحنى عليه حياً وإن كانت جناية المكاتب نفساً خطأ وكان سيده  
وارث المحنى عليه ولا وارث له غيره فله أن يعفو عن مكاتبه جنايته وإن كان له وارث غيره معه فله أن يعفو حصته  
من الميراث وليس له أن يعفو حصته غيره منه وإن جنى المكاتب على مكاتب لسيده وكان المكاتب المحنى عليه حياً  
فجنايته عليه كجناية على الأجنبيين يؤدي المكاتب الأقل من أرض جنايته عليه أو قيمته فإن عجز عن أدائه خير  
سيده بين أن يؤدي سيده المحنى عليه الأقل من قيمته أو الجناية أو بدع فبيع ويعطى المكاتب أرض جنايته  
وما بقي رد على سيده وإن لم يبق شيء لم يضمن له سيده شيء شيئاً وإن جنى على المكاتب لسيده جناية جاءت  
على نفسه فالجناية لسيده إن شاء أخذه بها أو يعجزه فريد رقيقاً وإن شاء عفاها فإن قطع المكاتب يد سيده  
ثم برا السيد وأدى المكاتب إلى سيده فعتق أو أبراه سيده من الكتابة أو عتق بأى وجه ما كان تبع المكاتب  
بأرض جنايته وإن برا منها السيد ولم يؤدها المكاتب ثم مات السيد كان لورثته ما كان له من اتباعه بالجناية أو  
يعجزونه فبيع ولو كاتب عبده كتابة واحدة فعنى أحدهم كانت الجناية عليه دون الذين كاتبوا معه ، وكذلك مالزمه  
من دين أو حق بوجه من الوجوه ولا تلزم أحداً من أصحابه ويكون كالمكاتب وحده إن أدى ما يلزمه بالجناية  
فهو على الكتابة وإن عجز كان رقيقاً وبطلت الكتابة ثم خير سيده بين أن يفديه متطوعاً أو يباع عليه ويرفع عن  
أصحابه حصته من الكتابة ، وهكذا كل حق لزمه يباع فيه من تحريق متاع أو غيره فأما مالزمه من دين أدائه به  
صاحب الدين طائفاً فلا يباع فيه وهو في ذمته مكاتباً فإن أداه وإلا لزمه إذا عتق وإن جنى المكاتب على سيده جناية  
تأتى على نفسه كانت جنايته عليه كجنايته على غيره لا تبطل كتابته فإن أدى مالزمه فيها فهو على الكتابة وإن  
عجز رد رقيقاً إن شاء الورثة وإن كانت عمداً كان لهم عليه فيها القصاص إلا أن يشاءوا العقل وكذلك لو لم تأت  
الجناية على نفس سيد المكاتب كان المكاتب على كتابته إن اقتص منه في العمد أو أخذ منه الأرض إن كانت خطأ  
فإذا كاتب الرجلان عبداً لهما فعنى على أحدهما جناية فهو كعبد الرجل يكاتبه ثم يحنى فإن جنى على أحدهما فجنايته  
كجناية مكاتبه عليه إن أدى فهو على الكتابة وإن لم يؤد فهو عاجز وخير سيده الشريك فيه بين أن يفديه نصفه

(١) كذا في النسخ ، والمراد : أن يخيره الحاكم ، بين أن يفديه بالأقل من الأرض ، وبين أن يسلم  
رقبته ، تأمل .

بما يلزمه أو يدعه فيباع نصفه في الجناية فإن كان في ثمن نصفه فضل عن نصف الجناية رد إلى سيده وإلا لم يضمن سيده شيئا وسقط نصف الجناية لأنه صار الجاني إلى السيد مملوكا (٣) وصنعوا بالنصف ماشاءوا لأنه رقيق لهم إذا عجز وإذا جنى عليه جناية قيمتها عشر من الإبل قيمة مائة فقال أودى خمسا من الإبل وأكون على السكتانة لم يكن ذلك له حتى يؤدي أرض الجناية كلها إذا كانت قيمته أو أكثر منها ولا يبطل عنه من الجناية شيء حتى يعجز فإذا عجز بطل عنه نصفها ، والله أعلم .

### جناية عبيد المكاتب

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإذا كان للمكاتب عبيد فعنى أحدهم جناية خير المكاتب في عبده بين أن يفديه بالأقل من أرض الجناية أو قيمة عبده يوم يحنى عبده إذا كان العبد يوم يحنى غبطة لو اشتراه المكاتب بما يفديه به أو يدع فيباع فيؤبى صاحب الجناية أرض جنابته فإن فضل شيء كان للمكاتب ولو جنى عبد المكاتب على رجل حر والعبد الجاني صحيح قيمته مائة ثم مرض فصارت قيمته عشرين والجناية قيمة مائة وأكثر فأراد أن يفتسكه بمائة أكثر من عشرين لم يكن ذلك له من قبل أنه لو اشتراه حينئذ بأكثر من عشرين لم يعجز الشراء وإنما يكون له أن يفتسكه بأقل من قيمته يوم جنى بما إذا اشتراه به يوم يفتسكه جاز الشراء وباعه الحاكم فأدى إلى الخنق عليه قيمته ولا شيء على المكاتب غير ذلك وهو في هذا الموضع مخالف للحر يحنى عبده ولو جنى عبد المكاتب وهو يسوى مائة جناية قيمتها مائة أو أكثر ثم أبقى عبد المكاتب لم يكن له أن يفديه بشيء فإذا وجد فشاء أن يفديه بأقل من قيمته يوم يفديه كان ذلك له فإن لم يفعل يبيع عليه وأدبت الجناية فإن فضل شيء رد عليه وإلا لم يلزمه غيرها وما وهب للمكاتب أو اشتراه ممن له ملكه لو كان حرا من ذى رحم أو زوجة أو غيرها جاز شراؤه لأن كل هؤلاء مملوك له يبعه ولو وهب للمكاتب أبوه أو أمه أو ولده أو من يعتق عليه إذا ملكه لو كان حرا فعنى جناية لم يكن له أن يفديه بشيء وإن قل من الجناية من قبل أن ملكه ليس يتام عليه ألا ترى أنى لا أجهل له يبعه إذا فداءه وليس له أن يخرج من ماله في غير النظر لنفسه وهكذا ولد لو ولد للمكاتب من أم ولده وولد المسكتانة لا يكون له أن يفديهم ويسلمهم فيباع منهم بقدر الجناية فقط وما بقى بحاله يعتق بعق المكاتب ولا يفدى أحدا ممن ليس له يبعه فيجوز له إلا بإذن السيد ولو أن بعض من ليس للمكاتب يبعه جنى على السيد أو على مال السيد لم يكن للمكاتب أن يفديه كما ليس له أن يفديه من الأجانبين إلا أن يجتمع هو والسيد على الرضا بأن يفديه فيجوز أن يفديه وإن لم يرض السيد يبع من الجاني بقدر الجناية وأقر ما بقى بحاله حتى يعتق بعق المكاتب أو يرق برقه وإذا جنى بعض من يعتق على المكاتب على بعض عمدا فله القتل فإن جنى من ليس للمكاتب يبعه على رقيقه فله أن يبيع منه بقدر الجناية وأن يعفو وإن كانت الجناية عمدا فله القود إلا أن يكون الذى جنى والدا للمكاتب فليس له أن يقتل والده برقيقه وهو لا يقتل به لو قتله ، وإذا جنى المكاتب جناية فلم يؤدها حتى عجز خير السيد بين أن يفديه أو يبيعه في أرض الجناية وهكذا عبد المكاتب يحنى ولا يؤدي المكاتب عنه حتى يعجز المكاتب فيصير ماله لسيدته يكون كأنه جنى وهو في يدى سيده فإذا فداءه وإما يبيع عليه في الجناية ، وإذا كان في العبد فضل عن الجناية خير السيد بين أن يبيعه كله فيكون له ما فضل عن الجناية أو يبيع منه بقدر الجناية وإذا جنى المكاتب جناية فلم يؤدها حتى أدى فعق مضى العقق وكان عليه في الجناية الأقل من قيمته أو الجناية لأن الجناية إذا لم يعجز عليه دون مولاه ولو كانت المسألة بحالها فعنى فأجمعه السيد ولم يؤد فعق بالأداء ضمن سيده الأقل من قيمته أو الجناية ، وإذا جنى المكاتب جناية أخرى ثم أدى

فتفق فيها قولان . أحدهما أن عليه الأقل من قبعة واحدة أو الجنابة يشتركان فيها والآحر أن عليه في كل واحدة منهما الأقل من قبعة أو الجنابة وهكذا إذا كانت الجنابة كبيرة .

### ما جنى على المكاتب فله

( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى : قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج وقال عطاء إذا أصيب المكاتب<sup>(١)</sup> نذرته . وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريج من أجل أنه كتابته من ماله بمحرزه كما يحرز ماله ؟ قال نعم ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : هو كما قال عطاء وعمرو بن دينار الجنابة عليه مال من ماله لا يكون لسيده أخذها بحال وإن أزمته فمعجز المكاتب عن العمل لأنه قد يؤدي وهو زمن ولا يكون لولاه من الجنابة شيء إلا أن يموت قبل يؤدي فتكون الجنابة كلها لمولاه لأنه مات رقيقا .

### جنابة المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : كل جنابة جناها السيد على مكاتبه لاتفى على نفسه فهي كجنابة أجنبي عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الأجنبيين إلا أن يكون له عليه شيء حال من كتابته فيقاصه بها السيد ولكن لو جنى عليه جنابة تافى على نفسه بطلت الكتابة ومات عبدا إن مات قبل يؤدي ولم يتبع السيد بشيء لأنها جنابة على عبده إن لم يعتق ولو جنى السيد على عبده فقطع يده فساءل المكاتب الوالي أن يعطيه أرض الجنابة قبل أن يبرأ نظر ما يصيبه بأداء الجنابة فإن كان يعتق به قال إن جعلته قصاصا بما عليك وكانت كتابتك كما وجب لك أعتقت وأخذت منه فضلا إن كان لك فإن اختار ذلك ثم مات المكاتب ضمن السيد من دينه حيا ماضيا هو لو جنى على عبد غيره فاعتق قبل يموت ثم مات ولا قصاص عليه ولو كانت الجنابة عمدا لأن الجنابة كانت ولاقصاص بينه وبينه وإن لم يختر ذلك حتى مات بطلت الجنابة لأنه مات رقيقا فإذا بقي على المكاتب شيء من كتابته فجنى عليه السيد جنابة يكون له عليه مثلها والكتابة حالة فشاء أن تكون قصاصا فهي قصاص أيهما شاء وإن كانت الكتابة غير حالة لم تكن قصاصا إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده وإن جنى السيد على المكاتب جنابة لا يجب له بها ما يعتق به فقال المكاتب عجلوا بها قبل براء الجنابة أعطيناه جميع الجنابة إلا أن تكون الجنابة تجاوزت ثمنه لومات فإذا تجاوزت ثمنه لومات لم يعطه إياها حتى يبرأ فيوفيه إياها لأننا لا ندرى لعله يموت فننتقص الجنابة عن سيده وإذا جنى ابن سيد المكاتب أو أبوه أو من عدا سيد المكاتب على المكاتب فجنابته عليه كجنابة الأجنبي لا تختلف بحال ولا يكون للسيد أن يعفوها إلا أن يموت المكاتب قبل يستوفى فيها فيكون له حينئذ عفوها لأنها صارت له ، والله أعلم .

### الجنابة على المكاتب ورقيقه

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإذا جنى على المكاتب عبد جنابة عمدا فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فلمالك القصاص لأن سيده ممنوع من ماله وبدنه ( قال الربيع ) وفيها قول آخر أنه ليس المكاتب أن يقتص من قبل أنه قد يعجز فيصير ذلك للسيد فيكون المكاتب قد أبطل الأرض الذي كان للسيد أخذه لو لم يقتص

(١) قوله « له نذرته » أي له أرضه وعقله ، والنذور لا تكون إلا في الجراح .

( قال الشيخ ) رحمه الله تعالى وليس لسيد المسكاتب إن زنى يحده ولا إن أذنب أن يجلده وللمكاتب أن يؤدب عبده وليس له أن يحده لأن الحد لا يكون إلى غير حر وهكذا إذا جنى على عبد المسكاتب جناية<sup>(١)</sup> فيها قصاص فإنما لها العقل وليس للمكاتب ولا عبده بأن يعفو من العقل قليلا ولا كثيرا ولا يصلح فيه إلا على استيفاء جميع أرش ماصالح به أو الازدياد وإذا صالح فازداد لم يكن له أن يضع الزيادة ولا شيئا منها لأنه قد ملكها وليس له إتلاف شيء ملكه وإذا جنى على المسكاتب أو عبده جناية عمدا فله الخيار في أخذ الأرض أو القود فإن أراد العفو عن القود في نفسه أو عبده بلا أرش فعفو بطل لأنه يملك بالجناية العمد عليه وعلى عبده مالا أو قصاصا فليس له بإبطالهما معا إذا كان موعا من إتلاف ماله وهذا إتلاف للماله ولو عفا ثم عتق كان له أخذ المال ولم يكن له القود لأنه عفا وهو لا يملك إتلاف المال كالموهب شيئا مكاتب أو وضعه ثم عتق كان له أخذه لأنه فعل وهو لا يملك أن يهب ولا سبيل لسيد المكاتب على أن يضع جناية على المكاتب ولا يأخذ من يدى المكاتب شيئا من أرش الجناية عليه ولا على رقيقه ولو بقي المكاتب من الجناية مقطوع اليدين والرجلين أعمى أصم لم يكن له سبيل على أخذ شيء مما صار له حتى يعجز وله السبيل إن ذهب عقل المكاتب على أن يأخذ الحاكم فيض مال المكاتب على يدى عدل وينفق على المكاتب منه ويؤدى عنه حتى يعتق أو يعجز وهكذا المسكاتب ورقيقها لا يختلف فإن كانت الجناية جاءت على نفس رقيق المكاتب والمكاتب فهكذا لا يختلف وإن كانت الجناية جاءت على نفس المكاتب والمكاتب قبل أداها فقد بطلت الكتابة وصار مالهما لسيدهما فله في مالهما إن جنى عليه مالم يستوفى المكاتبان الجناية وفي أنفسهم وما جنى عليهما مالم يستوفيا ماله في الجناية على رقيق له غير مكاتبين ولو جنى على المكاتب نفسه جناية فيها قصاص فبها وأخذ نصف أرشها ثم مات أخذ المولى النصف الباقي ومال المكاتب حيث كان ولو كانت الجناية بدا فصالح منها المكاتب على أقل مما فيها وهو النصف قبض المولى الفضل مما وجب في يد مكاتبه لأن مكاتبه ترك الفضل فقامولى أخذه كما لو وضع عن إنسان ديننا عليه أو وهب له هبة ثم مات قبل يعتق كان لمولاه أخذ ذلك من الموضوع والموهوب له إذا عجز المكاتب أو مات من غير تلك الجناية قال والجناية على المسكاتب في قيمته وقيمته عبد غير مكاتب يقوم يوم جنى عليه وجناية سيد المسكاتب عليه وعلى رقيقه وماله وجناية الأجنبي سواء ويضمن لهم ما يضمن الأجنبي لهم فيما دون أنفسهم وأموالهم لا يختلف ذلك إلا أنه إن ضمنه لهم فلم يؤد حتى يعجز أو يموت سقط عنه لأنه صار مالا له وإن جنى عليهم جناية يلزمه فيها ما يؤدى عن المكاتب كتابته فشاء المسكاتب أن يجعلها قصاصا أخذ بها السيد فإن مات المسكاتب والمسكاتب حالة قبل يجعلها قصاصا به مات عبدا وبطلت عنه الكتابة وصار هذا مالا للسيد وإن جنى السيد على المسكاتب قتلته وهو يسوى ألف دينار وإنما بقي عليه من كتابته دينار أو أقل أو أكثر إلى أجل لم يعتق المسكاتب مما وجب له ويعجز وكذلك لو جنى عليه فقطع يده فوجبت له خمسمائة بصلح أو غيره ولم يبق عليه إلا دينار لم يعتق حتى يقول قد جعلت ما وجب لى قصاصا فإذا قاله قبل يموت ثم مات كان حرا يوم يقوله فإن لم يقاله حتى مات كان عبدا وهكذا إن جنى سيد المسكاتب على مال المسكاتب جناية تلزمه ألف دينار وإنما بقي على المسكاتب دينار لم يحل فلم يقل المسكاتب قد جعلتها قصاصا حتى مات مات رقيقا وإن قال قد جعلتها قصاصا بما على من الكتابة كان حرا حين يقوله وكذلك إن قال قد جعلت ما بقى على من الكتابة قصاصا مما لزمه ولاى كان قصاصا وكان حرا واتبعه بفضله وهذا كله إذا لم يحل آخر نجوم المكاتب فإن لم يبق على المسكاتب إلا نجم أو بعض نجم أو أكثر إلا أن جميع ما عليه قد حله ولم يعجزه

سيده حتى جنى عليه سيده جنابة فيها وفاء بما بقي على مكاتبه أو فيها وفاء، وفذل عتق المكاتب لأن سيده مستوفى بما أزمه جميع ماعليه إذا وجب للمكاتب مثل الذى عليه فى الكتابة ألا ترى أنى لا أجبر السيد على دفع الجنابة إليه إلا أن يكون فيها فضل عن كتابته فأجبره على دفع الفضل إليه وإن وجدت للمكاتب مالا لم أجبره على أن يبيع إلى السيد ما بقي عليه وله عند السيد مثله أو أكثر وكذلك لو حل آخر نجوم المكاتب فعدا السيد على مال المكاتب فأخذ منه ما بقي له بلا علم من المكاتب عتق المكاتب إذا كانت نجومه حالة وكذلك لو اقتضى دينا بوكالة المكاتب وجبته على المكاتب بغير إذنه عتق المكاتب وإن كانت نجومه لم تحل فردة السيد إليه لم يعتق إلا أن يشاء أن يجعل ذلك قصاصا ويجبر السيد على إعطائه إياه إذا لم تكن نجومه حلت ولم يجبر المكاتب على أن يجعله قصاصا وهذا كله إذا كانت جنابة السيد على المكاتب من الصنف الذى منه كاتبه كانت قصاصا فإن كان يلزم السيد بالجنابة على المكاتب غير الصنف الذى منه الكتابة لم يعتق بها ولم تكن قصاصا حتى يقبضها ويدفع من ثمنها إليه آخر ماعليه أو يصطلعا صاحبا يصلح على أنها قصاص وذلك أن يخفى على المكاتب وعلى المكاتب مائة صاع حنطة تسوى خمسين دينارا وإنما لزم السيد بالجنابة ذهب أو ورق أو إبل هي أكثر ثمنها على المكاتب فلا يكون هذا قصاصا وإن كانت الكتابة حالة لأن الذى على المكاتب غير الذى وجب له ولكن لو حرق السيد للمكاتب مائة صاع مثل حنطته والحنطة التى على المكاتب حالة كان قصاصا وإن كره سيد المكاتب فإن كان خيرا أو شرا من حنطته لم تكن قصاصا حتى يرضى المكاتب إذا كانت الحنطة المحرقة خيرا من الحنطة التى عليه أن يجعلها قصاصا أو يرضى السيد أن يجعلها قصاصا إذا كانت الحنطة التى حرق شرا من الحنطة التى له على المكاتب فلا تكون قصاصا إلا بأن يمثال بها المكاتب برضاه على السيد وهكذا لو كان مكان الحنطة جنابة على المكاتب لم يختلف هذا وإن جنى السيد على المكاتب جنابة لزمه بها أرض فجعها السيد والمكاتب قصاصا تأخر ماعلى المكاتب أو كان ماعلى المكاتب حالا يلزم السيد بها مثل ماعلى المكاتب أو أكثر برضاها ثم عاد السيد فجنى على المكاتب جنابة ثانية كانت جنابته على حر فيها قصاص إن كانت مما يقتص منه وأرض الحر إن كانت مما لا يقتص منه وإن اعتل بأنه لم يعلم بأنه يعتق بأن يصير لمكاتبه عليه مثل الذى بقي من كتابته فيكون قصاصا فيعتق لم يقبل ذلك منه كالأقبل من رجل علم رجلا عبدا فقتله بعد ماعتق ولم يعلم بعتقه (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه يؤخذ منه دية حر ولا قود لموضع الشبهة كما لو قتل حربيا ولم يعلم بإسلامه فعليه دية حر ولا قود وهو يفارق الحربى لأنه حلال له على الابتداء قتل الحربى وليس حلالا له على الابتداء قتل العبد (قال الربيع) وقول الشافعى أصح (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولوعتق المكاتب وعاد السيد أو غيره فجنى عليه جنابة بعد عتقه وقد علم الجانى عتقه أو لم يعلم فسواء وجنابته عليه كجنابته على حر ولو جنى سيد المكاتب على المكاتب قطع يده فلزمه نصف قيمته وكان قد حل عليه مثل ما لزمه له وكان آخر نجومه عتق به وكذلك لو لم يحل فجعله السيد والمكاتب قصاصا عتق به فإن عاد السيد قطع يده الأخرى خطأ فمات لزم عاقلته نصف دية حر بالجنابة على اليد الأخرى لأنه جنى عليه وهو حر وإذا جنى على المكاتب فعفا بإذن سيده عن أرض الجنابة فالعفو جائز وإذا جنى على المكاتب وعتق فقال كانت الجنابة وأنا حر وقال الجانى كانت وأنت مكاتب فاقول قول الجانى وعلى المكاتب البينة وسواء صدقة فى ذلك مولى المكاتب أو كذبه فإن قطع مولاه له الشهادة أن الجنابة كانت وهو حر قبلت الشهادة لأنه ليس فى شهادته ما يجبر به إلى نفسه شيئا وكفته شاهدا معه فإذا أثبتته قضيت له بجنابة حر وإذا ملك المكاتب أباه وجنى عليه أبوه فله أن يبيع بقدر الجنابة وإذا جنى من ليس للمكاتب أن يبيعه



على المكاتب فله أن يبيع منه بقدر الجناية ولا يبيع بأكثر منها ولو جنى عبد المكاتب على المكاتب كانت الجناية هدرًا إلا أن يكون فيها قصاص فيكون له أن يقتص فأما إذا كانت عقلاً أو عمداً فأراد أورش الجناية فليس ذلك له ولكن له يعمه على النظر كما يكون له يعمه بلا جناية جناها وإذا جنى المكاتب على عبد له يعمه فجنايته هدر إلا أن تكون الجناية عمداً فيها قصاص فيكون له القصاص فأما مال فلا يكون للعبد على سيده بحال وكذلك لوملك المكاتب أباه أو أمه فجنى عليهما فإن كانت جنايته فيها قصاص فليهما القصاص وليس لها اختيار المال أن يأخذها منه وهما غير خارجين من ملك المكاتب ولأن يأخذها منه مالا لو كانت الجناية خطأ ولو عقفاً وعق لم يكن لها أن يبعدها بمال لأن ذلك كان وهما غير خارجين من ملكه ولو جنى العبد المكاتب على ابن له كاتب معه كانت جنايته عليه كجنايته على أجنبي يأخذها بها الابن ولا يكون له أن يعفوها لأن الابن مملوك لغيره كهو ولو كانت عمداً لم يكن الابن أن يقتص منه وكان عليه أن يأخذ منه أرشها وليس للابن ترك الأرض له فإن لم يأخذ منه الأرض حتى عتق الابن قبل يأخذها منه فله عقوبتها عتق الأب أو لم يعتق لأن حقه مال له لاسبيل لأحد عليه فيه .

### عتق سيمد المسكاتب

( أخبر الربيع ) قال ( قال الشافعي ) وإذا كاتب الرجل عبده فأدى إليه أو لم يؤد حتى أعتقه فالعتق واقع وقد بطلت عنه الكتابة وماله الذي أفاد في الكتابة كله له ليس للسيد منه شيء ولو كاتبه ثم قال قد وضعت عنك كتابتك كلها كان حراً وكان كقوله أنت حر من قبل أنه قد أعتقه في أصل الكتابة بالبراءة إليه من الكتابة ولو قال قد وضعت عنك الكتابة إلا ديناراً أو إلا عشرة دنانير كان برئاً من الكتابة إلا ما استثنى ولا يعتق إلا بالبراءة من آخر الكتابة والقول في أصل استثناء السيد من الكتابة قول السيد إن قال الذي وضعت من المؤخر والذي أخرت من الوضع المتقدم فالقول قوله وإن مات السيد فالقول قول ورثته فإن لم يكونوا يعربون عن أنفسهم ألزم الحاكم المكاتب أن يكون الوضع من آخر الكتابة لأنه قائم بذلك لمن صار المال له ولا يضع عنه إلا ما يحيط أنه وضع عنه بحال وهو إذا وضع عنه آخرها على إحاطة أنه وضع الذي وضع عنه أو ما قبله فكان الآخر بدلاً من الأول وإذا وضع السيد عن المكاتب أو أعتقه في المرض فالعتق موقوف فإن خرج من الثلث الأقل من قيمته أو ما بقي عليه من الكتابة فهو حر وإلا عتق منه ما حمل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ومتى أقر سيد المكاتب أنه قبض بنجوم المكاتب في مرضه الذي يموت فيه أو في صحته فإقراره جائز كما يجوز إقراره للأجنبي بقبض دين عليه وإذا كاتب الرجل عبده على دنانير فقال قد وضعت عنك ألف درهم من كتابتك لم يكن وضع عنه شيئاً من قبل أنه ليس عليهم درهم وكذلك لو كاتبه على درهم فقال قد وضعت عنك من كتابتك مائة دينار وإنما قيمتها مثل ما عليه من الدرهم أو أقل أو أكثر لم يكن وضع عنه شيئاً لأنه إنما وضع عنه شيئاً ليس له عليه وكذلك كل صنف كاتبه عليه فوضع عنه من صنف غيره ولو قال السيد كاتبته على ألف درهم وقالت قد وضعت عنك خمسين ديناراً أعني وضعت عنك الألف وهي قيمة خمسين ديناراً كان وضعاً وكان المكاتب حراً ولو لم يقل هذا السيد فادعى المكاتب على سيده أحلفته ما أراد هذا ولو مات السيد ولم يبين أحلفت الورثة ما عليه أراد وضع الألف إن قال هي قيمة خمسين فإذا شهد الشهود للمسكاتب أن سيده قال قد استوفيت منه أو قال لسيده ألت قد وفيتك ؟ فقال بلى فقال للمسكاتب هذا آخر نجومى كان القول قول السيد فإن قال لم يوفني إلا درهماً فالقول قوله مع يمينه وقول ( ١٠٢ - ٨ )

وقول وورثته إذا مات لأنه عبد أبدا حتى يشهد الشهود أنه وفاء جميع كتابته أو كل كتابته أو كذا وكذا دينارا فيلزمه ما أثبت عليه اليهود وإن شهد اليهود أنه قال قد استوفيت آخر كتابتك ولم يزيدوا على ذلك فالقول فيما بقي من كتابته قول السيد في حياته وورثته بعد موته لأن الاستيفاء لم تثبت ولو شهدوا أنه قد قال استوفيت منك آخر كتابتك إن شاء الله أو إن شاء فلان لم يكن هذا استيفاء لأنه قد استثنى فيه ولو قال قد استوفيت آخر كتابتك إن شئت لم يكن استيفاء لأن هذا استثناء .

### المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجلان عبداً لها فأدى بعض نجومه أو لم يؤد منها شيئا حتى أعتق أحدهما نصيبه منه فخصيه منه حر كما يجوز عتقه أم ولده ومدبره وعبد الذي لا كتابة له فإن كان له مال قوم عليه المكاتب فعتق كله كما يكون الحكم في العبد يكون بين اثنين يعتقه أحدهما فإن لم يكن له مال فالنصف الثاني مكاتب بحاله وإذا اعتقه أحدهما ثم أعتقه الآخر فإن كان الأول موسراً بأداء قيمة نصفه كان المكاتب حراً وكان على المعتق الأول نصف قيمته وعتق الآخر باطل والولاء للمعتق الأول وإن لم يكن موسراً فعتق الآخر جائز والولاء بينهما ولو كان بين اثنين فوضع عنه أحدهما نصيبه من الكتابة ولم يعتقه فهو كعتقه ويقوم عليه إن كان موسراً وكذلك إذا أبرأه مما له عليه لأنه ماله وإنه إذا أعتق فالولاء له وهو مخالف للمكاتب يورث .

### ميراث المكاتب

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : ولو أن رجلاً أنكح ابنة له نيباً برضاها مكاتبه أو عبده ثم كاتبه كان النكاح جائزاً فإن مات السيد وابنته وارثة له فسد النكاح لأنها قد ملكت من زوجها شيئاً ولو مات وليست ابنته وارثة كانا على النكاح فإن أعتقه واحد من الورثة فخصيب الذي أعتقه حر وولاؤه للذي كاتبه وكذلك إذا أبرأه مما له عليه فخصيه حر وإن عجز لم يكن له في رقبته شيء وكان نصيبه حراً بكل حال ولا يقوم عليه بحال لأن عتقه إياه وإبراءه منه عتق لولا له به إنما الولاء للذي عقد كتابته وإنما معنى من تقويمه عليه أنه لا يجوز أن يكون له الولاء ما لم يعجز فعتقه بعد العجز وأعتقه عليه بسبب رقه فيه لأنه لو لم يكن له فيه رق فعجز لم يكن له أن يملكه ولو ورثه وآخر فأعتقه لم يحز عتقهما لو كانا ورثا مالا عليه ولكنهما ورثا رقبته على معنى أنهما إذا أعتقاه عتق وولاؤه للذي عقد الكتابة ( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أرادت أن تشتري جارية فعتقها فقال أهلها نبيعها على أن ولأهها ما قد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يمتنع ذلك فإني الولاء لمن أعتق » ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة ولم يقل عن عائشة وذلك مرسل ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال وأحسب حديث نافع أثبتها كلها لأنه مسند وأنه أشبه وعائشة في حديث نافع كانت شرطت لهم الولاء فأعلمها النبي صلى الله عليه وسلم أنها إن أعتقت فالولاء لها وإن كان هكذا فليس إنها شرطت لهم الولاء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هشاماً أو عروة حين سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يمتنع ذلك » إنما رأى أنه أمرها أن تشرط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر رضي الله عنهما والله أعلم قال فالأحاديث الثلاثة متفقة فيما سوى هذا الحرف

الذي قد غلط فيه منتهى الغلط والله تعالى أعلم فهذا نأخذ وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس بمحتمل أن يجوز بيع المكاتب والمكاتب إن لم يعجزوا فلما لم أعلم مخالفا في أن لا يباع المكاتب حتى يعجز أو يرضى بترك الكتابة لم يكن هذا معنى الحديث لأنني لم أجد حديثا ثابتا عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن عرفت من جميع الناس على خلافه فكان معنى الحديث غير هذا وهو أحرأما أن يكون في الحديث دلالة عليه هو أن الكتابة شرط للمكاتب على سيده فمضى شاء المكاتب أبطل الكتابة لأنها وثيقة له لم يخرج من ملك سيده ولا يخرجها إلا بأدائها وهذا هو أولى المعنيين بها والله تعالى أعلم وبه أقول فإذا رضيت المكاتب أو المكاتب بإبطال الكتابة فلها وله بإبطالها كما يكون لكل ذي حق إبطاله وكما يقال للعبد إن دخلت الدار فأنت حر فترك دخولها ويقال له إن تكلمت بكذا فأنت حر فترك أن يتكلم به فلا يعق في واحد من الوجهين ألا ترى أن بريرة تستعين في الكتابة وتعرض عليها عائشة الشراء أو العتق وتذهب بريرة إلى أهلها بما عرضت عائشة وترجع إلى عائشة بما عرض أهلها وتشترها عائشة فتعتقها يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل هذا دليل على ما وصفت من رضا بريرة بترك الكتابة أو العجز فمضى قال المكاتب قد عجزت أو أبطلت الكتابة فذلك إليه علم له مال أو قوة على الكتابة أو لم يعلم وإن قال سيده لا أرضى بعجزه قيل ذلك له وإليه : دونك فهو لك مملوك فخذ مالك حيث كان واستخدمه وأجره فخذ فضل قوته وحرفته وماله خير لك من أداء نجومه وكذلك لو كان عبدان أو عبيد في كتابة واحدة فعجز أحدهم نفسه أو رضى بترك الكتابة خرج منها ورفعت عن معه في الكتابة حصته كما ترفع لو مات أو أعتقه سيده وسواء عجز المكاتب نفسه عند حلول النجم أو قبله متى عجز نفسه فهو عاجز وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم قال أعود على الكتابة لم يكن ذلك له إلا بتجديد كتابة وتعجزه نفسه عند سيده وفي غيبة سيده سواء وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم أدى إلى سيده فعق بالشرط الأول ثم قامت عليه بينة بأنه عجز نفسه أو رضى بفسخ الكتابة كان مملوكا وما أخذ سيده منه حلال له وإن أحب أن أحلف له سيده ما جدد كتابة كان ذلك له ولو كانت المسألة بخالها فدفع إلى سيده آخر نجومه وقال له أنت حر بالمعنى الأول ولا علم له بتعجز نفسه ولا رضاه بفسخ الكتابة كان له فيما بينه وبين الله أن يسترقه وعليه في الحكم أن يعق عليه ويرجع عليه ببقية كتابه لا تخسب له مما أخذ منه شيئا لأنه أخذه منه وهو مملوك له وأعتقه بسبب كتابته فرجع عليه ببقية .

### عجز المكاتب بلا رضاه

( قال الشافعي ) وإذا رضى السيد والمكاتب بالكتابة فليس للسيد فسخها حتى يعجز المكاتب عن نجم من نجومه فإذا عجز ولم يقل قد فسخت الكتابة فالتكاتب بالخالف حتى يخنار السيد فسخها لأن حق السيد دون حق المكاتب أن لا يثبت على الكتابة وهو غير مؤد ماعليه فيها إلا أن يترك السيد حقه بفسخها فيكون له حينئذ لأنها مجتمعان على الرضا بالكتابة فمضى حل نجم من نجوم الكتابة ولم يؤده ولم يبطل السيد الكتابة فهو على الكتابة فإن أدى بعد حلول النجم من مدة قصيرة أو طويلة لم يكن للسيد تعجزه ولا يكون له تعجزه إلا ونجم أو بعض حال عليه فلا يؤده وإذا كان المكاتب حاضرا بالبلد لم يكن للسيد تعجزه إلا بخضرتة فإذا حضر فسأله ما حل عليه قل أو كثر فقال ليس عندي فأشهد أنه قد عجزه أو قد أبطل كتابته أو نسخها فقد بطلت ولو جاء المكاتب بما عليه مكانه لم يكن مكاتباً وكان لسيد أخذه منه كما يأخذه منه مملوكا وسواء كان هذا عند سلطان أو غيره فإذا جاء به السلطان فسأله نظرة مدة يؤدي إليه نجمه أو سأله ذلك سيده لم يكن على السيد ولا على السلطان إنظاره إلا أن يحضر شيئا

يديمه مكانه فينظره قدر يبعه فإن قال لي شيء غائب أحضره لم يكن للسلطان أن ينظره إلى قدوم الغائب لأنه قد يضره فيقول العبد بنفسه ولا يؤدي إليه ماله وليس هذا كالحل يسأل النظرة في الدين لأن الدين في ذمته لاسبيل على ركنه وهذا عبد إنما يمنع نفسه بأداء ما عليه فإذا كان غائبا فعل نجمة فأشهد عليه سيده أنه قد عجز أو نسخ كتابته فهو عاجز فإن جاء من غيبته وأقام بيته على سيده أنه قبض منه النجم الذي عجز به أو أبراهمه أو أنظره به كان على الكتابة وهكذا لو جاء سيد المكاتب السلطان فسأله تعجيزه لم يبنح أن يعجزه حتى ثبت عنده على كتابته وحاول نجم من نجومه ويخلفه ما أبراهمه ولا قبضه منه ولا قابض له ولا أنظره به فإذا فعل عجزه له وجعل المكاتب على حجة إن كانت له حجة قال وإن جاء إلى السلطان فقال قد أنظرته بنجم من نجومه إلى أجل وقد مضى صنع فيه ما صنع من نجومه حل قال وإن قال قد أنظرته إلى غير أجل أو إلى أجل فبدل إلى أن لا أنظره لم يعجزه وكتب له إلى حاكم بلده فأحضره وأعلمه أن صاحبه قد رجع في نظرنه وقال إن أدبت إلى وكيله أو إليه نفسه وإلا أطلت كتابتك وبعت بك إليه فإن استنظره لم يكن له أن ينظر إن كان لسيده وكيل حتى يؤدي إليه فإن لم يكن له وكيل أنظره قدر مسيره إلى سيده فضره له أجلا إن جاء إلى ذلك الأجل وإلا عجزه حاكم بلده إلا أن يأتيه مكانه بشيء يبعه له من ساعته فينظره قدر يبعه لا يحاوز به ذلك أو يأتيه فريم يدفع إليه مكانه أو يبيع على القريم شيئا حاضرا أيضا فإن لم يكن للزريم شيء حاضر حبسه له وعجزه وجعل ماعلى القريم لسيده لأنه مال عبده ومتى قلت لسيده تعجيزه أو على السلطان تعجيزه فمجزه السلطان أو السيد ثم أحضر المال لم يرد التعجيز فإن قال قائل فهل في قولك للسيد أن يعجزه دون السلطان أثر ؟ قلت هو معقول بما وصفت ( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج عن إسماعيل ابن أمية أن نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما كان غلاما له على ثلاثين ألفا ثم جاءه فقال إني قد عجزت فقال إذا أحو كتابتك قال قد عجزت فأبحها أنت قال نافع فأشرت إليه أمحها وهو يطعم أن يعتقه فحأها العبد وله إبنان أو ابن قال ابن عمر أغزل جاري قال أزعق ابن عمر ابنه بعده ( قال الشافعي ) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة قال شهدت شريفا رد مكاتبنا عجز في الرق ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى يعجز السيد والسلطان المكاتب فإذا حل نجم المكاتب فسأله سيده أداء فقال قد أدبته إليك أو أدبته إلى وكيلك أو إلى فلان فأمرك فأنكر السيد لم يجعل الحاكم تعجيزه وأنظره يوما وأكثر ما ينظره ثلاث فإن جاء بشاهد أحلفه معه وأبراهما شهده به شاهده وإن جاء بشاهد ولم يعرفه الحاكم لم يجعل حتى يسأل عنه فإن عدل أحلفه معه وإن لم يعدل دعاه بغيره فإن جاء به من يومه أو غده أو بعده وإلا عجزه وإن ذكر بيته غائبة أشهد أنه ذكر بيته غائبة وأنى قد عجزته إلا أن تكون له بيته فيما يدعى من دفع نجمة أو إبراء مولاه له منه فإن جاء بها أثبت كتابته وأخذ سيده بما أخذ من خراجها وقيمة خدمته وإن لم يأت بها تم عليه التعجيز وإن عجزه على هذا الشرط ثم جاءت بيته بإبرائه من ذلك النجم وهو آخر نجومه ومات المكاتب جعل ماله ميراثا لورثته الأحرار لأنه مات حرا وأخذ السيد بما أخذ منه وقيمه وإن لم يكن آخر نجومه فقد مات رقيقا وإذا عجز المكاتب سيده أو السلطان فقال سيده بعد التعجيز قد أقررتك على الكتابة لم يكن عليها حتى يحمله كتابة غيرها ولو تأدى منه على الكتابة الأولى وقال قد أثبت لك العتق عتق بإثبات العتق وتراجعا بقيمة المكاتب كما يتراجعا في الكتابة الفاسدة وكذلك لو قال قد أثبت لك الكتابة الأولى ولم يذكر العتق لأن قوله أثبت لك الكتابة الأولى أثبت لك العتق بالكتابة الأولى على الأداء ولو عجزه ثم تأدى منه كما كان يتأدى ولم يقل قد أثبت

لك الكتابة لم يكن حرا بالأداء وكان تأديته كالخراج يأخذه منه وإذا كاتب عبيداً له كتابة واحدة فعجزوا كلهم عن نجم من النجوم فليسيدهم أن يعجز أيهم شاء وينظر أيهم شاء فيقره على الكتابة ويأخذه بحصته منها وكذلك إن أدى بعضهم ولم يؤد بعض فن أدى على الكتابة عتق ولم يكن له تعجيزه ومن لم يؤد فله تعجيزه وهم كعبيد كاتبوا كتابة مفرقة فعجزوا فله أن يعجز أيهم شاء ويقر أيهم شاء على الكتابة وليس له تعجيز من يؤدى وإذا عجز المكاتب عن أداء نجم من نجومه فلم يعجزه سيده وأنظره ثمت قبل أن يؤديه مات عبداً وللسيد ماله وإذا كاتب الرجل عبده فعجز عن نجم وأنظره السيد ثم مات السيد فلورثته أن يأخذه بأداء ذلك النجم مكانه ولو أنظره أبوه إلى مدة فلم تأت أخذ به حالاً كما كان لأبيهم أن يرجع في النظرة ويأخذه به حالاً فإن أداءه وإلا فلهم تعجيزه وهم يقومون في تعجيزه مقام أبيهم وإذا ورث القوم مكاتباً فعجز عن نجم فأراد بعضهم إنظاره وبعضهم تعجيزه كان للذى أراد تعجيزه وللذى أراد إنظاره إنظاره فسكان نصيبه منه على الكتابة وإن كان في يديه يوم يعجزه أحدهم مال أخذ منه الذى عجزه بقدر ممالك منه وترك له بقدر ما يملك الذى لم يعجزه وقيل للذى عجزه لك أن تأخذه يوماً بقدر ما يملك منه فتزاجره أو تخدمه عليك أن تنفق عليه في ذلك اليوم وكذلك لو مرض كان عليك أن تنفق عليه بقدر نصيبك منه لأن أصل كتابته كان صحيحاً لكل واحد من كاتبه عليه في حصته وله على المكاتب في حصته ما للمكاتب على سيده وللسيد على مكاتبه وليس هذا كالعبد بين اثنين يريد أحدهما ابتداء كتابته دون صاحبه أصل الكتابة في هذا باطل وهي في الأول صحيحة جائزة ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى . ولو كاتب رجل عبيداً كتابة واحدة فعجزوا فأراد تعجيز بعضهم وإقرار بعضهم كان ذلك له وعلى كل حصته من الكتابة ولو كاتب رجل عبده فعجز فقال أعجز بعضك وأقر بعضك لم يكن له ذلك كما لم يكن له أن يكاتب بعضه فإن فعل فأدى على هذا عتق ورجع عليه بنصف قيمته وتم عتقه كله لأنه إذا عتق نصفه وهو ملكه عتق كله ، والله أعلم .

### بيع كتابة المكاتب

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى ولا يجوز بيع كتابة المكاتب بدين ولا بقدر ولا بحال من الأحوال لأنها ليست بمضمونة على المكاتب فإنه متى شاء عجز فإن بيعت فالبيع باطل وإن أدى المكاتب إلى المشتري كتابته بأمر السيد عتق كما يؤدى إلى وكيله فيعتق لأن المكاتب يبرأ منها بأمر السيد متى برئ منها فهو حر ويرد مشتري الكتابة ما أخذ إن كان قائماً في يديه ومثله إن كان له مثل أو قيمته إن فات ولم يكن له مثل وكذلك يرد البائع ما أخذ من من ثمن كتابة المكاتب .

### استحقاق الكتابة

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجل عبده على عرض أو ماشية بصفة أو طعام بكيل فأدى المكاتب جميع الكتابة وعتق ثم استحق ما أدى المكاتب بعد مامات المكاتب فإنما مات رقيقاً وللسيد أخذ ما كان له وما أخذ ورثته إن كانوا قبضوه وكذلك لو جنى على المكاتب فأخذ أرض حر رجع الدين دفعوا الأرض في مال المكاتب بالفضل من أرض عبد وكذلك لو كاتب على دنائير فاستحق بأعيانها ولو كانت هذه المسألة بحالها فاستحق على المكاتب شيء من نصف ما أدى وعلى صفته كان العتق ماضياً واتباع المكاتب بما استحق عليه ولم يخرج من من يدي سيده ما أخذ منه ولو استحق ما كاتب عليه المكاتب بعد ما أداه وهو حي أخذ من استحقه فإن كانت

نجوم المكاتب كلها قد حلت يوم استحق ما أدى إلى مولاه قيل للمكاتب إن أدبت جميع كتابتك إلى مولاه الآن فقد عتقت وإن لم تؤده فله تعجزك ولو استحققت والمكاتب غائب والمكاتب مال أوقف ماله وانظر كما وصفت في المكاتب تحمل نجومه وهو غائب فإن أدى وإلا فلسيده تعجزه متى مات في غيبته قبل يؤدي مات رقيقا ، وهكذا إذا استحق ما أدى من قبل المكاتب فإن جاء رجل فاستحقه على سيدة بإقرار من سيدة عليه أو على المكاتب وجدد المكاتب ما أقر به عليه السيد أو إخراج له من ملكه بحال فالمكاتب حر وهذا إنلاف من سيدة لملكه ولو استحق ما أدى إلى سيدة على المكاتب وقد أنقله السيد كان هكذا وكان للذي استحقه أن يرجع على السيد إن شاء لأنه أنلاف ماله أو على المكاتب لأنه سلط السيد على إنلافه ، ولو شهد شهود على السيد حين دفع المكاتب إليه كتابته التي استحققت أنه قال للمكاتب أنت حر فقال السيد إنما قلت أنت حر بأنك قد أدبت ما عليك أحلف بالله ما أراد إحداث عتق له على غير الكتابة وكان مملوكا ، وكذلك لو شهدوا عليه بعد أداء الكتابة وقبل استحقاق المتاع أنه قال هذا حر أو قد قال له أنت حر فإن شهدوا عليه بعد استحقاق ما أدى إليه من الكتابة أنه قال أنت حر كان حرا وكان هذا إحداث عتق له وكذلك لو شهدوا عليه قبل يؤدي الكتابة أنه قال أنت حر أو قال هذا حر حين يؤدي الكتابة أو بعد فإن قيل لم لا يعتق عليه إذا استحققت ؟ قيل له ألا ترى أنه حر في الظاهر وإن الحاكم يحكم بأنه حر وأن قول السيد أنت حر وتركه سواء فإذا قال له هذا حر على أنه قد عتق بالأداء ثم بطل الأداء بطل العتق إذا لم يسلم الذي بالأداء لأنه ملك لغيره وليس هذا كالعبد يكتبه سيدة على حرة أو مته فبؤبه إليه فيعتق ويرجع عليه السيد بقيمته هذا قد سلم للسيد ولم يستحقه أحد عليه بملك له دونه غير أن حراما على السيد أن يملكه فأفسدنا الكتابة وأوقفنا العتق برضا السيد بالعتق على شيء لم يغره العبد منه ولو استحق الحجر أحد بملك على السيد لم يعق العبد في الحجر لأنه لم يعتقه إلا على أن يملك عليه فلما عتق رجع على المكاتب بقيمته ولو قال لعبد إن قتلت فلانا أو ضربت فلانا فأنت حر فقتل فلانا أو ضرب فلانا كان حرا ولم يرجع عليه السيد بشيء لأنه لم يعتقه على شيء يملك عليه فكان كمن ابتدأ عتق عبده وإن كان أمره بقتل أو ضرب لمن لا يحل له قتله ولا ضربه وإذا أدى المكاتب إلى سيدة ما كتبه عليه فأعتقه القاضي ثم استحق رد القاضي عنه لأنه إنما اعتقه على الظاهر كما يقضى للرجل بالدار يشترها الرجل بالعبد فإذا استحق العبد رد الدار إلى مالكها بالملك الأول ولو قال له سيدة عند قبضه منه ما كتبه عليه أنت حر ثم استحق رد العبد رقيقا وأحلف السيد ما أراد بقوله أنت حر إحداث عتق له على غير أداء الكتابة لأن قوله أنت حر كصمته هو حر في الحسب عندنا وعنده حتى تستحق الكتابة ولو قال سيدة أنت حر عند أداء الكتابة ثم مات فاستحق ما أدى رد رقيقا وحلف ورثته ما علموه أراد بقوله أنت حر إحداث عتق له على غير كتابة ( فإلّا لا شيء ) رحمه الله تعالى : ولو قال رجل لعلامة إن أدبت إلى خمسين دينارا أو عبدا يصقه فأنت حر فأدى ذلك ثم استحق رد رقيقا ولو قال له عند أدائه أنت حر كان كما وصفت في المكاتب ، وإذا قال لعبد إن أعطيني هذا العبد وهذا الثوب فأعطاه ماقال فعتق ثم استحق رد رقيقا لأن معنى قوله إن أعطيني هذا العبد وهذا الثوب فصح لي ملكه كقوله للمكاتب إن أدبت إلى كذا فأنت حر وهكذا لو قال لعلامة إن زوجتك فأنت حر فزوجه تزويجا فاسدا أو قال إن بعتك فأنت حر أو بعت فلانا فأنت حر فباعه أو باع فلانا بيعا فاسدا لم حرا لأن كل هذا إنما هو على الصحة ، ولو قال له إن ضربت فلانا فأنت حر فضربه كان حرا لأن هذا ليس بعق على شيء يملكه ، ولو قال إن ضربت فلانا فأنت حر فضرب فلانا بعد ما مات لم يعتق لأن الضرب إنما يقع على الأحياء

الا ترى أن أحدا لو وقع على رجل ثم مات لم يحز أن تضربه لأن الضرب إنما يقع على الأحياء . وإذا كاتب الرجل على شيئين في نجسين فأداهما فعتق ثم استحق أحدهما رد رفيقا فإن كانا قد حلا قيل إن أدبت مكناك فانت حر وإن لم تؤده فليسبك تعجيزك وهكذا لو كاتب على أشياء فأدى بعضها فاستحق منها شيء . وهكذا لو كاتب على دنائير وازنة فأدى نقصا لم يعتق إلا بما شرط عليه ، وهكذا لو كاتب على عبيد فأداهم معينين أو بعضهم معينا وعتق ثم علم سيده بالعيب كان له رد المغيب منهم بعينه . فإن اختار رده رد العتق وإن اختار حبسه تم العتق لأن الكتابة في كثير من أحكامها كالبيع لها أن يكون لمن دلس له بعيب رد المغيب ونقص البيع كان ذلك له في الكتابة ولو كاتبه على عبيدين فأداهما معينين فماتا في يده أو اعتقهما ثم ظهر منهما على عيب دلسه له المالكاتب علم به المالكاتب أو لم يعلم قيل للمالكاتب إن أدبت قبضة مائتين العبد صحيحا ومعينا عتقت وإن لم تؤده فليسبك تعجيزك لأنك لم تؤد ما كرتت عليه بكافة كما لو أدبت إليه دنائير نقصا لم تعتق إلا بأن تؤديها وازنة أو تعطيه نقصانها وهذا هكذا في الطعام والشراب والعروض كلها يكتب عليها لا يختلف .

### الوصية بالملكاتب نفسه

( أخبرنا الربيع ) قال ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإذا أوصى الرجل بملكاتبه لرجل لم تجز الوصية لأنه لا يملك أن يخرج من مملكته إلى ملك غيره بحال ما كان على الكتابة ( قال ) وإن قال إن مات من مرضى هذا أو متى مات ففلان لملكاتبه لفلان كانت الوصية باطلة ، ولو عجز المالكاتب بعد موته أو قبله لم تسكن الوصية جائزة لأنه أوصى له به وهو لا يملك إخراجه إلى ملك الموصى له به كما لو قال متى مات ففلان لعبد ليس له لفلان فلم يمت حتى مملكته لم يكن له حتى يحدث له بعد مملكته وعجز المالكاتب وصية به ولو وهب ملكاتبه لرجل وأقبضه إياه كانت الهبة باطلة ولو عجز المالكاتب في يدى الذى قبضه كانت الهبة باطلة لأنه وهبه وهو لا يملك هبته وكذلك لو وهبه وأقبضه إياه ورضى بالعجز فعجزه ولكنه لو أوصى بكتابتبه لرجل جازت الوصية ما كان ملكاتبها وكان له إذا حملها الثالث أن يتأداهما كلها والمالكاتب حر وولاؤه للذى عقد كتابته وإذا أوصى الرجل للرجل بكتابتبه فعجز المالكاتب فهو رقيق لورثته وقد بطلت الوصية ولو قال رجل مالى على مكاتبى لفلان فإن عجز فهو له أو هو لفلان كانت الوصية جائزة على ما أوصى به فما كان على الكتابة فكتابتبه للذى أوصى له بها . وإذا عجز فهو للذى أوصى له بربقته كان الموصى له بكتابتبه أو غيره وإذا أوصى بكتابتبه عبده لرجل فعلى نجم من نجومه فعجز عنه فأراد الموصى له بكتابتبه أن لا يعجزه ويؤخره بنجمه ذلك وأراد الورثة تعجيزه فذلك للورثة لأن رقبته تصير لهم . وهكذا لو أوصى بكتابتبه ملكاتبه لرجل ورقبته لآخر إن عجز كان للذى أوصى له بربقته إن عجز أن يعجزه لأن له رقبته وإذا أوصى الرجل أن كتابة مكاتبه لرجل إن عجز لنجومه قبل محلها فإن عجز لنجومه قبل محلها فكتابتبه له وإن لم يفعل لم يجز المالكاتب على تعجيلها ولم يعجز بأن لا يعجلها وبطلت وصية الموصى له لأنه إنما أوصى له به بمعنى فإذا لم يكن ذلك المعنى بطلت الوصية ولو قال كل نجم من كتابته مكاتبى فعجله قبل محله لفلان كان كما قال أى نجم عجله فهو لفلان وأى نجم لم يعجله فهو لورثته وهذا كله إذا كانت الكتابة صحيحة وأو أن رجلا كاتب عبده كتابة فاسدة ثم أوصى بكتابتبه عبده لرجل كانت الوصية باطلة لأنه لا كتابة على عبده . ولو كانت المسألة بحالها فأوصى بربقته لرجل ففيها قولان أحدهما أن الوصية باطلة إلا أن يقول ليس بملكاتب لأن كتابته فاسدة وأما إذا

أوصى به وهو يراه مكاتباً فالوصية باطلة وكذلك لو باع يعباً فاسداً ثم أوصى به لرجل كانت الوصية باطلة لأنه أوصى به وهو يراه لغيره . والقول الثاني : أن الوصية جائزة في الوجهين لأنه ليس بمكاتب ولا خارجاً من ملكة بالبيع الفاسد ( قال الربيع ) القول الثاني عندي هو الذي يقول به .

## الوصية للمكاتب

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإذا أوصى سيد المكاتب بعقبة عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته كان قيمته كانت ألفاً والذي بقي عليه من كتابته خمسة أعتق بخمسة لأنه إذا أوصى بعقبة فقد وضع كتابته وإذا أوصى فوضع كتابته فقد عتق كأنه كان قيمته ألفاً وبقي من كتابته ألفان فبعت بالألف وإذا عتق سقطت كتابته فإن قال ضعوا عنه كتابته أو أوصى له بكتابه فهي كوصيته بعقبة لأن كتابته إذا وضعت عنه فيعتق بالأقل من قيمته أو الكتابة وسواء كانت الكتابة ديناً أو حالة تحبس من الثالث حالة ولو أوصى له بنجم من كتابته كان ذلك للورثة يعطونه أى نجم شاءوا متأخراً أو متقدماً وإن كانت نجومه مختلفة فأقلها إن شاءوا فإن قال ضعوا عنه أى نجم من نجومه شئتم فكذا وإن قال ضعوا عنه أى نجم من نجومه شاء هو فذلك إلى المكاتب فأى نجم من نجومه شاء وضع عنه من الثالث متقدماً كان أو متأخراً وإن كانت له نجوم مختلفة فقال ضعوا عنه أوسط نجم من نجومه فأوسط نجم من نجومه يحتمل أوسطها في العدد وأوسطها في الأجل ليس واحد منهما أولى بظاهرها من الآخر فيقال للورثة ضعوا أوسط نجم من نجومه إن شئتم فأوسطها في العدد وإن شئتم فأوسطها في الأجل فإن ادعى المكاتب أن الذى أوصى له به غير الذى وضع عنه أحلف الورثة ما يعلمون ما قال وضعوا عنه الأوسط من أيها شاءوا ولو كانت المسألة بحالها وكانت بقيت عليه ثلاثة نجوم أولها وآخرها أقل قبل لسمك أن تضعوا الأوسط من العدد أو المال فإن أردتم وضع الأوسط من الآجال فضعوه وهو الثانى الذى قبله واحد وبعده واحد ولو كانت عليه أربعة أنجم فأردوا وضع الأوسط من النجوم المؤجلة وضعوا عنه أى النجمين شاءوا الثانى أو الثالث لأنه ليس واحد أولى باسم الأوسط من الآخر ولو كانت خمسة كان لها أوسط وهو الثالث لأن قبله نجمين وبعده نجمين إذا كانت نجومه وترا فلها أوسط نجم واحد وإذا كانت شفعاً فلها أوسطان فإن كانت نجومه مختلفة عدد المال فكان منها عشرة ومنها مائة ومنها ثلاثة فقال ضعوا عنه نجماً من نجومه وضعوا عنه أيها شاءوا . فإن قال ضعوا عنه أكثر نجومه أو أقل نجومه وضعوا عنه ما أوصى به ولا يحتمل هذا إلا العدد فيوضع عنه إذا قال أكثر أكثرها عدداً وإذا قال أقل أقلها عدداً وإذا قال أوسط احتتمل موضع المال وموضع الوسط وإن قال ضعوا عنه أوسط نجومه من عدد المال وعليه ثلاثة أنجم وضع عنه الأوسط الذى لا أقلها ولا أكثرها وإن كانت أربعة واحد عشر وواحد عشرون وواحد ثلاثون وواحد أربعون فقال ضعوا عنه أوسط نجومه عدداً وضعوا عنه إن شاءوا العشرين وإن شاءوا الثلاثين لأنه ليس واحد منها أولى باسم الأوسط من الآخر فعلى هذا الباب كله بقياسه ولو قال ضعوا عنه ثلث كتابته كان لهم أن يضعوا عنه ثلث كتابته في العدد إن شاءوا المؤخر منها وإن شاءوا ما قبله منها وكذلك إن قال نصفها أو ربعها أو عشرة منها ولو أوصى لمكاتبه بما وصفت من نجم أو ثلث أو أقل أو أكثر ولم يقبل المكاتب الوصية كان ذلك للمكاتب وإذا أوصى له بشئ يوضع عنه فعجز فقد صار رقيقاً ولو أوصى لمكاتب بمال بعينه جازت الوصية فإن عجز المكاتب قبل يقبض الوصية بطلت الوصية عنه لأنه لا يجوز أن



بوصى لعبده<sup>(١)</sup> لأن ذلك ملك لورثته لأن الوصية لهم على قدر ملكهم فيه ولو قال إن شاء مكاتبى فيبعوه نشاء مكاتبه قبل يودى الكتابة بيع وإن لم يشأ لم يبيع ، وإذا قال الرجل إن عجز مكاتبى فهو حر فقال المكاتب نبل حلول النجم قد عجزت لم يكن حراً وإذا حل نجم من نجومه فقال قد عجزت وقال الورثة ليس بعاجز طلبوا ماله فإن وجدوا وفاء بنجمه لم يكن يمكن عاجزا وإن لم يوجد له وفاء أحلف ما يجد لهم وفاء وكان عاجزا وإذا قال فى وصيته إن شاء مكاتبى فيبعوه فلم يعجز حتى قال قد شئت أن تبيعونى قيل لا تبيع إلا برضائك بالعجز فإن قال قد رضيت به يبيع وإن لم يرض فالوصية باطلة لأنه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة وإذا قال الرجل فى مرضه ضعوا عن مكاتبى بعض كتابته أو بعض ماعليه وضعوا عنه ماشاءوا من كتابته وإن قل ولهم أن يضعوا ذلك عنه من آخر نجومه وأولها كما لو أوصى لرجل بشئ عليه من دين حال وأجل وضعوا عنه إن شاءوا من الحال وإن شاءوا من الآجل لأن ذلك كله من كتابة المكاتب ودين من الدين ، ولو قال ضعوا عنه نجما من نجومه أو بعض نجومه لم يكن لهم إلا أن يضعوا عنه نجما وذلك لهم أن يضعوا أى نجم شاءوا ولو قال ضعوا عنه من بعض نجومه كان لهم أن يضعوا عنه ماشاءوا لأن يينا فى قوله أن يضعوا عنه نجما أنه وضع عنه شئ منه فإن قال ضعوا عنه ما يخفف عنه من كتابته أو ضعوا عنه جزءاً من كتابته أو ضعوا عنه كثيراً من كتابته أو قليلاً من كتابته أو ذاماً من كتابته أو غير ذى مال من كتابته كان إليهم أن يضعوا ماشاءوا لأن القليل يخفف عنه من كتابته وكذلك يشغل عليه مع غيره فى كتابته وكذلك يكون كثيراً وقليلاً وكذلك لو قال ضعوا عنه المائة الباقية عليه من كتابته وزيادة وضعت المائة ولم يكن قوله وزيادة شيئاً لأنه لا يضع عنه ما ليس عليه ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقى من كتابته وضعوا عنه النصف وزيادة ماشاءوا لأن ذلك أكثر ما بقى من كتابته ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقى من كتابته ومثل نصفه وضعوا عنه أكثر من النصف بما شاءوا ومثل نصف الذى وضعوا عنه ، وهكذا إن قال ومثل ثلاثة أرباعه وضع عنه ما قال ، ولو قال ضعوا عنه أكثر ماعليه من الكتابة ومثله معه وضعت عنه الكتابة كلها والفضل عن الكتابة باطل لأنه وضع ما ليس عليه ، ولو قال ضعوا عنه ماشاء من كتابته فقال قد شئت أن يضعوها كلها لم يكن ذلك له لأن معقولاً أن ما يوضع من الشئ لا يكون إلا وقد بقى من الشئ الموضوع منه شئ ويوضع عنه كل ما قال إذا بقى شئ من الكتابة قل أو أكثر لأن ذلك شئ من الكتابة .

### الوصية للعبد أن يكتب

( قال الشافعى ) رحمه الله تعالى : وإذا أوصى الرجل أن يكتب عبد يخرج من الثلث حاص أهل الوصايا بجميع قيمته نقداً وكاتب على كتابة مثله لا تجبر الورثة على غير ذلك وإن كان لآمال له غيره ولا دين عليه ولا وصية لم تجبر الورثة على كتابته وقيل إن شئت كاتبنا فى ثلثك وإن شئت لم تكتب فإن لم يشأ أن يكتب ثلثه فهو رقيق وإن شاء أن يكتب ثلثه كُتِبَ على ما يكتب عليه مثله لا ينقص من ذلك ومضى عتق ثلث ولاته لسيده الذى أوصى بكتابه وثلثه رقيق ولو كانت المسألة بخالها فقال أنا أعجل ثلثي قيمتي لم يكن ذلك له لأنه إن كان له مال فماله لورثة سيده وكذلك إن وهب رجل له مالا كان لورثة سيده فإن قال رجل إن شئتم عجلتكم ثلثي قيمتي لم يكن عليهم أن يقبلوا ذلك ولا يمتنعوه عاجلاً ولا يخرجوا ثلثيه من أيديهم بكتابة وثلثه لا يحتمله ولو أوصى أن يكتب وعليه دين يحيط

(١) كذا فى بعض النسخ لأن فى الموضعين . وتأمل .

بماله كانت الوصية باطلة ولو أوصى أن يكتب وهو يخرج من الثلث فقال كاتبوه بألف دينار وهو لا يسوي عشرة ولا يكتب مثله على خمسين قيل إن رضيت بالكتابة التي أوصى أن يكتب بها كرتبت وإن لم ترض أو عجزت فأنت رقيق وإذا خير في الكتابة فاختر تركها ثم سألت أن يكتب لم يكن ذلك له لأنه قد تركها كما إذا رد الرجل الوصية بوصى له بها لم يكن له أن يرجع فإخذها ولو قال كاتبها عبدا من عبيدي كان لهم أن يكتبوا أي عبد من عبيده شاءوا ويجبرون على ذلك وليس لهم أن يكتبوا أمة ، وكذلك لو قال كاتبوا أحد عبيدي فإن قال كاتبوا أحد رقيق كان لهم أن يكتبوا عبدا أو أمة إن شاءوا لأن العبد ليس بأولى باسم الرقيق من الأمة ، ولو قال كاتبوا إحدى إمائي لم يكن لهم يكتبوا عبدا ولا خنفي في هذا الوجه ولا إن أوصى أن يكتب أحد رقيقه إذا كان مشكلا .

### الكتابة في المرض

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإذا كاتب الرجل عبده في المرض وهو يخرج من الثلث على شيء ، وإن قل جاز لأنه لو اعتقه جاز وعقته عتق بتات أكثر من كتابته وإن كان لا يخرج من الثلث فسكتابه موقوفة فإن أفاد السيد ما لا يخرج به المكاتب من الثلث جازت الكتابة بكل حال وإن لم يقد ما لا يخرج به من الثلث وكتابه على كتابة مثله لم تجز الكتابة في الثلثين لأنها ليست ببيع بتات وجازت في الثلث وهكذا إذا كانت على أقل من كتابة مثله بطلت في الثلثين وكانت جائزة في الثلث إذا لم يكن عليه دين ولا وصية وإن كان عليه دين عبط بماله بطلت الكتابة فإن كانت معه وصايا حاص أهل الوصايا ولم يبدأ علمهم .

### إفلاس سيد العبد

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : وإذا كاتب الرجل عبده ثم أفلس لم تنقض الكتابة وكان للغرماء أخذ ما عليه من السكتانية عند محله ولوعجل المكاتب ما عليه قبل محله لم يكن للسيد منعه وكان للغرماء أخذه منه ولو أدها إلى سيده عتق به وكان للغرماء أخذه منه فإن فات فهو كما فات من ماله وتجوز كتابته له حتى ينف الحاكم ماله وإذا أوقف الحاكم ماله لم تجز كتابته فإن كاتبه بعد وقف القاضي ماله فالسكتانية مردودة فإن أدى لم يعتق وأخذ ما أدى والعبد يبيع وكذلك إذا اعتقه لم يعتق وبيع وإن لم يوجد له فواء بدنيه لم يعتق وإذا اختلف السيد والغرماء فقالوا كاتبته بعد وقف القاضي مالك وقال بل كاتبته قبل وقف القاضي مالى ولا يبيته كان القول قول السيد وليس في هذا شيء . يجره إلى نفسه إنما هذا حق أقر به للعبد إذا ادعى العبد وكذلك إذا كاتبه فقال السيد والغرماء كانت السكتانية بعد الوقف وقال العبد قبلها فالقول قول العبد مع يمينه وعليهم البيعة وإذا كاتب المكاتب كتابة صحيحة فأقر السيد بعد التفليس بأنه قبض منه شيئا قبل وقف القاضي ماله فالقول قوله وكذلك ما أقر به الغريم له عليه حق فهو براءة له وإن أقر أنه قبض منه شيئا بعد وقف القاضي ماله لم يبرأ العبد منه حتى يؤديه السيد أو يتبعوا به العبد ديناً عليه في ذمته إذا أدى إلى الغرماء حقوقهم .

### ميراث سيد المكاتب

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : فإذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالسكتانية بحاله فإن أدى إلى الورثة عتق وكان ولاؤه للذي كاتبه وإن عجز فهو ميراث لهم وإن كان المكاتب تزوج بنت سيده في حياة سيده برضاها ثم مات السيد والبنات وارثة لأبيها فسد النكاح لأنها قد ملكت قدر ميراثها منه وإن كانت لآثر أباه باخلاف الدينين أو لأشها فأنزل لأبيها فالسكتانية بحاله والنكاح بحاله ولو أسلمت بعده ولم يفسد النكاح لأنها لا ترثه وقام الورثة

في المكاتب مقام الميت فملكوا منه ما كان يملك ولولا ملك رقبته بعجز لم يرد رقيقا فإن قيل فلم لا يبيعونه؟ قيل لم يكن للذي ورثه عنه أن يبيعه فلا يعدون أن يكونوا مثله أو في أقل من حاله لأنهم إنما ملكوه عنه فإن قيل فلم لا يكون لهم ولاؤه دون الذي كاتبه؟ قيل للعقد الذي يلزم السيد والعبد ما قام به المكاتب وهو العقد الذي حال بين سيد العبد وبين بيعه وماله ما أدى وكان في العقد أن ولاءه إذا أدى له فالعق والولاء لزمه بالشرط ولزم سيده فأى ورثة الميت أعنى المكاتب كان نصيبه منه معتقا ولم يقوم عليه من قبل أن ولاء ما أعنته منه قبل بعجز المكاتب موقوف للذي كاتبه فلو اعتقوه معاً كان ولاؤه للذي كاتبه فإن عجز لم يكن للذي اعتقه أو أبراه من السكتابة من رقبته شيء وكان من بقى على نصيبه من رقبته وفيه قول آخر أن يقوم عليه فإذا عجز قوم عليه وكان له ولاؤه كله لأن السكتابة أولا بطلت وأعتق هذا عبده ولو أبراه الورثة أو بعضهم من السكتابة فإنه يبرأ من نصيب من أبراه ويعتق نصيبه منه كما لو أبراه الذي كاتبه من السكتابة وإذا ورث القوم مكاتباً فحل نجم من نجومه فلم يؤده فأراد بعضهم تعجيزه وأراد بعض أن لا يعجزه ففيها قولان أحدهما أن كلهم على نصيبه فمن عجز فله تعجيزه ونصيبه رقيق له ومن لم يعجزه فهو على السكتابة فإذا عتق فولاه ما عتق منه للذي كاتبه ولا يقوم على الذي لم يعجزه لأن ولاءه لغيره والقول الثاني أنهم إن أجمعوا على ترك تعجيزه كان على السكتابة وإن لم يجمعوا عليه وأراد بعضهم تعجيزه كان عاجزاً كله ولم يكن لمن بقي منهم ترك تعجيزه وإنما ذهب من قال هذا أن قال أجعل هذا كابتداء السكتابة وكان عبداً بين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يكاتبه دون الآخر وهم إذا كاتبوا معا فعتق على المعتق وإذا ورثوه فولأوه لغيرهم وهم يقومون مقام الميت في أخذ السكتابة ورقه إن عجز ولا يقومون مقامه في أن لهم الولاء وليسوا بمتدني كتائبته إذا عجز وإنما هم تاركون حقاً لهم في تعجيزه ولا يمنع أحد ترك حقه في تعجيزه متى أراد تركه وإذا مات أحد من ورثة سيد المكاتب فورثه يقومون مقامه ولو مات سيد المكاتب وله إبنان فشهدا أن أباهما قبض ماعليه وأنكر ذلك الورثة أو كانوا صغاراً أو نساء كلهم فإن كانا عدلين جازت شهادتهما والمكاتب حر وولاؤه للذي كاتبه وإن كانا غير عدلين يرى المكاتب من حصتهما من السكتابة ولزمته حصه من أنكر وحصه الصغار منها ولا يعتق عليهما لأن الولاء ليس لها لأهم شهدا وأفرا بفعل غيرهما لا أعلمهما فعلاً شيئاً يلزمهما به عتق إن كانا موسرين وإذا مات سيد المكاتب وأراد المكاتب الوثيقة من دفع ماعليه من السكتابة فلا يدفعها حتى يأتي الحاكم فإن كان الميت ورثة صغار وكبار أمر الحاكم المكاتب أن يدفع من السكتابة إلى الورثة الكبار بقدر نصيبهم وإلى الولي نصيب الصغار وأعتقه فإن كان الورثة الكبار غيبا فسأل المكاتب أن يدفع الكتابة إلى عدل يقبضه لهم إن لم يكن لهم وكيل كان ذلك له فإذا دفعه عتق المكاتب وليس هذا كدين لهم على رجل ثم غابوا عنه فجاء به إلى الحاكم ليدفعه هذا لا يدفع إلا إليهم أو وكيل لهم فإن لم يكن وكيل تركه الحاكم فلم يأمر بقبضه من صاحبه الذي هو عليه لأن في السكتابة عتقاً للعبد فلا يجبس بالعق وليس في الدين شيء يجبس عنه صاحب الدين فإن كان الورثة محجورين فدفع المكاتب ماعليه إلى وصيهم وعلى الميت دين أو لادين عليه أو له وصايا أو لأوصايها له فالمكاتب حر وإذا هلك ذلك في بدى الوصى قبل يصل إلى الورثة الصغار وأهل الدين والوصايا منه عتق المكاتب بكل حال لأن الوصى يقوم مقام الميت إذا كان أوصى إليه بدينه ووصاياء وتركته وليس فيهم بالغ غير محجور فإن كان فيهم بالغ غير محجور أو كان الميت وصيان فدفع إلى أحدهما لم يعتق حتى يصل إلى الوصيين والبالغ وكذلك إن كان الميت مات عن ورثة كبار وليس فيهم صبي وعليه دين وله وصايا لم يبرأ المكاتب بالدفع إلى الورثة حتى يصل إلى أهل الدين دينهم لأن الميراث لا يكون للورثة حتى يقضى الدين فإن قضى الدين

نحى يصل إلى أهل الوصايا وصاياهم لأن أهل الوصايا شركاء بالثالث حتى يستوفوا وصاياهم فإذا صار إلى أهل الوصايا  
بعد قبض أهل الدين حقوقهم وإلى أهل الموارث وموارثهم عتق المكاتب وإذا لم يدفع بأمر الحاكم ولا وصى جماعة  
ولا يعتق حتى يصل المال إلى كل من كان له حق بسبب الميث فإن مات المكاتب قبل يصل ذلك إلى آخره مات عبداً  
كما لو كاتبه رجلان فدفع جميع الكتابة إلى أحدهما فلم يدفع المدفوع إليه إلى شريكه حقه منها مات عبداً ولو مات بعد  
دفعه إلى شريكه حقه مات حراً وكان هذا في هذا الموضع كرجل أرسله المكاتب بمكاتبته إلى سيده فإن دفعها  
والمكاتب حتى عتق وإن لم يدفعها حتى يموت المكاتب مات عبداً ولو لم يدفعها ولم يمت المكاتب لم يكن المكاتب بريئاً  
منها ولا حراً بها ولو كان السيد وكل رجلاً بقبض كتابة المكاتب فدفعها إليه المكاتب عتق وكان كدفعه إلى سيده  
وهكذا إذا دفع المكاتب بأمر حاكم أو إلى وصى جماعة كلهم مولى عليه وإذا دفع المكاتب كتابته إلى قوم أثبتوا على  
سيده ديونهم عتق إن لم يكن في كتابته فضل على دينهم فإن لم يكن عليه دين وله وصايا فدفع إلى الورثة وإلى أهل  
الوصايا بقدر ما يصيبهم عتق وإن بقي منهم أحد لم يدفع إليه لم يعتق حتى يقبضوا كلهم ولو تعدى فدفع إلى وارت دون  
الورثة أو إلى صاحب دين دون أهل الدين لم يعتق حتى يصير إلى كل وارث حقه وإلى كل ذي دين دينه .

### موت المكاتب

( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى : قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت  
له يعني عطاء المكاتب يموت وله ولد أحرار ويدع أكثر مما بقي عليه من كتابته ؟ قال يقضى عنه ما بقي من كتابته  
وما كان من فضل قلبه قلت : أبلغك هذا عن أحد ؟ قال زعموا أن علياً بن طالب رضى الله عنه كان يقضى به  
( أخبرنا الربيع ) قال ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال أخبرني  
ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول يقضى عنه ما عليه ثم لبنيه ما بقي قال عمرو بن دينار ما أراه لبنيه  
( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى : يعني أنه لسيدته والله تعالى أعلم ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى ويقول عمرو  
وهو قول زيد بن ثابت نأخذ وأما ما روى عطاء أنه بلغه عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وهو روى عنه  
أنه كان يقول في المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى فلا أدري أثبت عنه أم لا ؟ وإنما يقول بقول زيد بن ثابت فيه  
( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى أصل مذهبه ومذهب كثير من أهل العلم أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء ما عليه من  
الكتابة أو أن يرثه سيده منه وإن كان موسراً واجداً فإذا كان هذا هكذا لم يجز في قولنا إذا مات المكاتب وله مال  
فيه وفاء من كتابته وفضل إلا أن تكون كتابته قد انتقضت وماله لسيدته وقد مات رقيقاً لأنه من مات بحال لم يحل  
حاله بعد الموت وقد مات غير حر فلا يكون يكره بعد الموت حراً ألا ترى لو أن عبداً مات فقال سيده هو حر لم يكن  
حراً لأن العتق لا يقع على الموتى وإن قذفه رجل لم يحل له وإن كان مع المكاتب ولد ولدوا في كتابته وأم ولده لم  
يكتب عليها فهم رقيق وإن كان معه ولد كبار كاتب عليهم فهم كرقيق كاتبوا معا فرفع عنهم كاتبة معه حصه الميث من  
الكتابة ويكون عليه هو حصته من الكتابة ولا يرث المكاتب الميث قبل يؤدي ولد أحرار ولا ولد ولدوا له في كتابته ولا  
كاتبوا معه بحال فإن كان في كتابته ولد بالنوع كاتبوا معه وأجنبيون فسواء يأخذ سيده ماله لأنه مات عبداً ويرفع عنهم  
حصته من الكتابة وإذا كان معه ولد ولدوا في كتابته من أمة من لم يكتب عليها فمات قبل أن يؤدي فهم وأم ولده رقيق  
وماله لسيدته لأنهم إنما كانوا يعتقون بعتقه لو عتق وإذا بطأت كتابته بالموت لم يعتقوا بعتق من لا يعتق وكذلك لو ملك  
أباه وأمه ثم مات أرقوا فأما من كاتب عليه برضاء فعلى الكتابة لأن له حصه من الكتابة ولو كانت له زوجة مملوكة للسيد

فكاتب عليها رضاه فولدت أولادا في الكتابة ثم مات قبل يؤدي رفعت حصته من الكتابة وبقيت حصة امرأته ووقف ولده الذين ولدوا في الكتابة مع أمهم فإن عتقت عتقوا وإن عجزت أو ماتت قبل أن يؤدي رقوا ولو قالوا يؤدي عنها فعتق لم يكن لهم لأنهم لم يشترطوا في الكتابة وإنما كانوا يعتقون بعق أمهم فلما بطل عتقها لم يجز أن يعتقوا.

### في إفلاس المكاتب

( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى : قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت له يعني لعطاء أفلس مكاتب وتترك مالا وترك ديننا للناس عليه لم يدع وفاء أبدى بحق الناس قبل كتابتي ؟ قال نعم وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريج قلت لعطاء أما أحصهم بنجم من نجومه حل عليه أنه قد ملك عمله لي سنة؟ قال : لا ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى وبهذا نأخذ فإذا مات المكاتب وعليه دين بدى بدون الناس لأنه مات رقيقا وبطلت الكتابة ولا دين للسيد عليه وما بقي مال السيد وكذلك إذا عجز وقولهم أفلس عجز إن شاء الله تعالى لأنه إذا عجز بطلت الكتابة فأما إذا كان على الكتابة فيؤدي الدين قبل الكتابة لأن ماله ليس لسيدته وسيدته حينئذ في ماله كغيره غيره فإذا بطلت الكتابة بطل كل ما لسيدته عليه من مال استهلكه أو جناية جناها عليه وغير ذلك لأنه لا يكون لسيدته على عبده دين وإذا زعم عطاء أن المكاتب إذا عجز لم يكن لسيدته عليه دين لأنه لا يكون له عليه دين إلا مادام مكاتباً فثله لا يخالفه أن يموت لأن الكتابة تبطل بموته قبل الأداء .

### ميراث المكاتب وولاؤه

( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى : قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لابن طاوس كيف كان أبوك يقول في الرجل يكاتب الرجل ثم يموت فترث ابنته ذلك المكاتب فيؤدي كتابته ثم يعتق ثم يموت؟ قال كان يقول وولاؤه لها ويقول ما كنت أظن أن يخالف في ذلك أحد من الناس ويعجب من قولهم ليس لها وولاؤه ( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء رجل توفي عن ابنتين له وترك مكاتباً فصار المكاتب لأحدهما ثم قضى كتابته للذي صار له في الميراث ثم مات المكاتب من يرثه؟ قال يرثانه جميعا وقالها عمرو بن دينار وقال عطاء رجعت وولاؤه للذي كاتبه فرددتها عليه فقال ذلك غير مرة ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى ويقول عطاء وعمرو بن دينار نقول في المكاتب يكاتبه الرجل ثم يموت السيد ثم يؤدي المكاتب فيعتق بالكتابة أن ولاءه للذي عقد كتابته لأنه لما عقدها لم يكن له إرفاقه مقام المكاتب بالكتابة فلا يكون وولاؤه إلا له ولا نقول بقول عطاء في الرجل يموت ويدع مكاتباً وابنتين إن اللابنتين أن يقتدما مال الميت حتى يصير المكاتب لأحدهما من قبل أن القسم يبيع ويبيع المكاتب لا يجوز وتقتسم الورثة ما أدى المكاتب فإذا عجز المكاتب صار عبداً لهم أن يقتسموه وإن اقتسموه قبل عجز المكاتب فصار المكاتب إلى حصة أحدهم فالقسم باطل وما أخذ منه فهو بينه وبين ورثة أبيه . والله أعلم .

### باب الولاء

( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما الولاء لمن أعق » قال وقال « الولاء لجمعة النسب لا يباع ولا يوهب » فلم يكن يجوز لأحد ولاء على أحد إلا بأن يتقدمه عتيق ومن لم يعتق فهو حر ولا ولاء له وعقله على جماعة المسلمين والله أعلم .

نمّ بحمد الله وتوفيقه كتاب

## « الأم »

للإمام محمد ابن إدريس الشافعي

مصححاً على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية

•••••

ويليه - إن شاء الله - كتاب

« مختصر المزني »